
محمد الطويل
دور..
السعودية
في استدعاء
القوات
الأجنبية
الزهراء للإعلام العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى


محمد الطويل
مؤامرة
القرن 21
دور..
السعودية
فى استدعاء
القوات
الأجنبية

مقدمة

مؤامرة القرن الواحد والعشرين

بقلم : أحمد رائف

يصف الأستاذ محمد الطويل ما حدث في الخليج بمعرفة صدام حسين بأنه مؤامرة القرن الواحد والعشرين . وهو يرى أنه حادث ضخم سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل العالم العربي ، وسوف يرسم مسار السياسة في السنين الطويلة القادمة .

وهو ـ كعادة جميع المحللين والكتاب الشرفاء أصحاب الأمانة العلمية الذين تناولوا هذا الحادث البشع ، حادث اجتياح العراق للكويت ـ لايمكنه غير إدانة صدام حسين والتنديد به وشجبه ودعوة العالم كله إلى وقفه عند حده .

ولم يكن أمام العالم الحر إلا أن يهدده باستخدام القوة لإجباره على الخروج من الكويت ، وترك تهديد المملكة العربية السعودية عندما حشد على حدودها ذلك العدد الضخم من القوات ، والعالم كله على استعداد لتنفيذ هذا التهديد والدخول في حرب حقيقية لوقف هذا العدوان .

ويبين الأستاذ محمد الطويل في تحليل جيد أضرار جريمة صدام حسين على العرب والعالم ، وأنه يهدد المصالح العالمية كلها

بالتحكم في شرايين البترول التى هي عماد الصناعة والحركة في الحضارة الحديثة .

وجريمة صدام حسين في العدوان البشع على الكويت وتهديد المملكة العربية السعودية جريمة ضد الحضارة والإنسانية ، قبل أن تكون عدوانا مباشرا على البلاد العربية ، ولا يستطيع العالم أن يقف مكتوف الأيدي أمام ما يحدث ، ولابد من التصدي له وردعه وإجباره على الخروج من الأراضي التي احتلها بالقوة .

جريمة صدام حسين تؤثر على السياسة والتاريخ والجغرافيا في المنطقة العربية لعقود قادمة طويلة ، وهل كان في إمكان المملكة العربية السعودية تجنب وجود القوات الأجنبية في أراضيها للدفاع عنها ؟ وما دورها في هذا ؟

يتناول الأستاذ محمد الطويل كل هذه القضايا بالتحليل العميق والشرح الواعي المستفيض ويخرج بنتائج جيدة تجدها في صفحات هذا الكتاب .

مدينة نصر في 5 / 12 / 1990 **أحمد رائف**

مقدمة

نعم .. إنها مؤامرة القرن الواحد والعشرين ..

والمؤامرة ربما ترتبط بالزمان . أي الوقت الذي تدبر فيه وتقع أثناءه أو تنفذ خلاله .

فإذا اعتبرنا ــ فرضا ــ أن أزمة الخليج مؤامرة . فإنه ربما يرى البعض أنها مؤامرة القرن العشرين . وربما توصف من جانبهم بأنها أخطر أو أكبر أو أخبث أو أسوأ مؤامرة في هذا القرن .

ولكنني في الحقيقة فضلت تسميتها مؤامرة القرن الواحد والعشرين باعتبار نتائجها وآثارها .

ولأن زمانها تلك السنوات القليلة الماضية والسنوات القادمة من العقد الأخير للقرن العشرين . والتي تنقلنا إلى بداية القرن الحادي والعشرين .. ننتقل إليه بأبعادها وآثارها في المدى القصير من المستقبل .. وبذلك تبدو لنا السنوات القادمة مرحلة انتقالية إلى حيث تتبلور الآثار وتتحدد النتائج وتقر أوضاع وخريطة جديدة .

والإقرار الجديد هو أمر واقع ، سواء رضيت كل الأطراف المؤيدة أو المعارضة أو المتحفظة .. وعلى أي مستوى محلي أو إقليمي أو دولي أو حتى مستوى نوعي ، أو لم ترض وفي ضوء كل هذا يكون هناك نظام دولي جديد .

وأما صناعة الجديد في النظام الدولي ، فإنه لم ولا يأتي مصادفة أو بتطور طبيعي أو عادي . وإنما لابد أن تتوافر أركان ومحتويات صناعته من تفكير وتخطيط وتدبير وتمهيد ثم تنفيذ .

وهذا حدث مع الحرب العالمية الأولى ، والثانية ومرورا بالصراعات الإقليمية والأيديولوجية . وانتهاء بأزمة الخليج الجارية .. وهي ما نعتبره مؤامرة القرن الواحد والعشرين .

ولاشك أن خيوط هذه المؤامرة معقدة ومتشابكة وسوف تستغرق سنوات وجهدا بحثيا ودراسة متأنية حتى تتوافر لها البيانات والمعلومات . لنصل إلى الحقيقة الكاملة لهذه المؤامرة .

وغالبا ما يبدأ السعي نحو الحقيقة على أرض الواقع .. أو ما نعرفه من مساحة الواقع : فحصه . تمحيصه . أبعاده . أهدافه . وسائله . تطوراته . أحداثه حتى نصل إلى أكبر هذه الأحداث بعدا وتأثيرا وضوءا .. كواقع نعيشه ونتلمسه .

ومع ذلك فإن الحقيقة هي التي تتوارى خلف الواقع الظاهر والتي تكمن تحت سطحه وسنحاول أن نتلمسها أو نتحسسها برفق حتى لاتتفجر في وجوهنا .

إن لم نستطع إن نتلمسها كلها . فليكن جزءاً منها . حتى يمكننا تحسس الطريق الذي تتناثر عليه أشلاء وأجزاء منها . ولنتعاون معا .. لنصل إلى مساحة أكبر فيها .

فصل تمهيدي

البداية .. صيف عام 1977 ؟!



تولى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير عام 1977 . وفي أغسطس من نفس العام . أصدر الرئيس الأمريكي التوجيه الرئاسي رقم (18) والذي كان بمثابة ثمرة استعراض شامل لالتزامات الولايات المتحدة الأمنية وقدراتها على خلق قوة « رد فعل سريع » وفيه حث الرئيس الأمريكي على تكوين هذه القوة في جانبها الأكبر من تشكيلات مشاة مدعمة بإمكانات نقل استراتيجي جوي وبحري ضخمة .

ومنذ تشكيل هذه القوة وتطويرها من خلال ثلاث مجموعات متميزة من المبادرات التي قامت بها إدارة كارتر وخاصة خلال النصف الأخير من عام 1979 والنصف الأول من عام 1980 .. وفي 20 يناير من النصف المشار إليه 1980 أعلن الرئيس كارتر في رسالة الاتحاد الفيدرالي التي وجهها إلى الشعب الأمريكي : إن أية محاولة من جانب أي قوة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي (العربي) سوف تعتبر بمثابة عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية . وسوف يقابل مثل هذا العدوان بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية .

ولعل الكثير منا يذكر أن قوات الانتشار السريع قد بدأت تدريباتها المشتركة في صحاري بعض دول المنطقة في تلك الآونة وأحيانا كان يطلق عليها أيضا القوات متعددة الجنسيات ، وقد جرت هذه التدريبات والمناورات بعد عام 1979 وخاصة عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان . مما أدى إلى وجود المبرر القوى للاستعداد لأى تحرك مضاد أو أي محاولة للهيمنة على بترول الخليج من جانب السوفيت . بل كان هناك مبرر مضاف ، وهو الحرب العراقية الإيرانية . والتحفز نحو مواجهة التهديدات الإيرانية لدول الخليج البترولية .. وإزاء هذه المبررات الواضحة والمخيفة كانت قوات الانتشار السريع الأمريكية تجري تدريباتها مع القوات المسلحة المصرية في صحاري مصر وذلك للتدريب على مواجهة أي احتلال أو محاولة اعتداء على الدول العربية الخليجية بل وفي تلك الآونة كانت أحزاب المعارضة في مصر تعلن رفضها لهذه

تدريبات والمناورات التي اشتهرت باسم « النجم الساطع » وقد بدأت أثناء رئاسة نور السادات لمصر .

وكان هناك هدف آخر . هو حماية الدول الخليجية من محاولات تصدير إيران لثورتها إليها . وكان هذا الهدف وراء الوقوف بالدعم الضخم إلى جانب العراق ضد إيران في حرب الثماني سنوات والتي بدأت منذ عام 1980 حتى 1988 .

وبالطبع فإن المعاهد الاستراتيجية الكبيرة قد دأبت على دراسة تطورات الأزمات والمواقع الهامة والحيوية في العالم .

بل ويصل الأمر أحيانا إلى أن دراساتها تعد بمثابة خطط قابلة للتعديل في ضوء الواقع العملي .. بل ويصل الأمر أحيانا إلى أن البعض يرى في هذه الدراسات مجرد كلمات نظرية اجتهادية .

ومن هذا القبيل ، أصدر معهد السياسة الخارجية بواشنطن في أواخر عام 1981 تقريرا خاصا عن قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج .

وقد قام بإعداده « جيفري ريكورد » الذي يعد من أبرز وأهم الخبراء الأمريكيين في الشئون الاستراتيجية .

و لم يعتمد جيفري على اجتهاده الشخصي فحسب .. بل استند إلى عدد كبير من المراجع والوثائق منها محاضر جلسات الاستماع الخاصة بلجان الأمن القومي بالكونجرس الأمريكي .

وكذلك العديد من الأبحاث والتقارير لقادة عسكريين وخبراء أيضا في الشئون السياسية والاستراتيجية على أعلى المستويات في الولايات المتحدة . والتقى أيضا بالعديد من الشخصيات الهامة التي كانت تتولى مسئوليات رسمية بالحكومة الأمريكية ثم تقاعدت أو غيرت نشاطها ، حتى تمكن جيفري من إعداد هذا التقرير الذي سنلقي الضوء على بعض بنوده ، تلك البنود التي تنفذ اليوم وكأنها خطة مسبقة وضعت

منذ ما يقرب من عشر سنوات .

وكان الغرض من وضع هذا التقرير هو تقييم ونقد قوات الانتشار السريع وسد ثغراتها حتى تكون في أفضل وضع يمكنها من تنفيذ مهامها بأعلى كفاءة ممكنة .. في منطقة الخليج .

الفصل الأول

لماذا العراق ؟!



وفي صدر أو بداية تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن . جاء النقد عنيفا للحكومة الأمريكية التي كان يرأسها في ذلك الحين جيمي كارتر حيث جاء به :

« إن قوة الانتشار السريع التي شكلتها إدارة الرئيس كارتر في أعقاب التدخل السوفيتي في أفغانستان هي بمثابة تشكيل عسكري يعاب عليه الاختلال القاتل وخاصة كونه وسيلة للعمل على سرعة وحرية وسهولة وصول القوات الأمريكية إلى بترول الخليج الذي يمثل أهمية استراتيجية وحيوية وحضارية بالنسبة لها وذلك لكونه الدافع أو الأصل وراء تشكيل هذه القوة سريعة الانتشار الأمريكية .

وقد أوجز التقرير بعض العقبات الكبيرة التي وإن كانت تمثل صعوبة إلا أنها ليست مستحيلة الاجتياز ، تلك التي تواجه أو تعوق أي تدخل عسكري أمريكي في الخليج ومنها :

طول المسافة بين الولايات المتحدة وقواعدها العسكرية المنتشرة ومنطقة الخليج وظروف المنطقة الحارة التي تتجاوز درجة حرارتها في معظم شهور السنة خمسا وأربعين درجة . وهذا المناخ الحار لم يألفه معظم ــ إن لم يكن كل ــ الأمريكان وبالتالي جنودهم . وما تمثله هذه الحرارة القاسية من عقبات بالنسبة لمنطقة الخليج لو تحولت إلى مسرح للعمليات العسكرية المختلفة .

وكذلك عدم وجود موافقات مبدئية أو السماح لتمركز أو وجود بري للقوات الأمريكية من جانب أي دولة بالمنطقة . وأيضا صعوبة الدفاع عن حقول البترول . بالإضافة إلى المخاطرة الاستراتيجية التي تتمثل في أن هذه القوات المعدة للتدخل في الخليج يكون الجانب الأكبر منها وحدات قائمة فعلا بواجب أو تكليف بالدفاع عن مناطق أخرى خارج منطقة الخليج وخاصة في أوربا الغربية وبعض المناطق من أعالي البحار . وأخيرا نقص التجهيزات والمعدات للقوات الأمريكية التقليدية وخاصة القوات البرية منها وتأثير المناخ العام بالمنطقة عليها إذا ما أصبحت مسرحا لعمليات عسكرية ».

وفي ضوء هذا النقد وعرض أوجه القصور والنقص في تشكيل قوة الانتشار السريع وتحليل معطيات نشاطها وبالتالي نتائج عملها والتي احتواها التقرير ، فإنه سيتبين بوضوح شديد مساحة غير قصيرة من حقيقة ما جرى ويجري في الخليج الآن . وسيكون لدينا إجابات وتفسيرات لبعض من التساؤلات المطروحة والمعلقة أمام أنظارنا ، وخاصة حول ما يدور بالنسبة للعراق أو بتحديد أكثر وضوحا ما يدور بالنسبة للحاكم العراقي صدام حسين ؟؟؟

وتعرض التقرير بداية للظروف والملابسات أو الأحداث المتوقع حدوثها والتي تبرر للولايات المتحدة الاندفاع نحو الخليج والوصول إليه بقواتها العسكرية ـــ بقوة الانتشار السريع ـــ وانتشارها على الفور بالمنطقة .

وأبرز وأهم هذه الأحداث ـــ كما جاء بالتقرير ـــ وقوع عدوان ضد دولة منتجة للبترول بواسطة دولة خليجية أخرى مما يمثل تهديدا خطيرا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج البترولي .

ويبرز التقرير أن هذا التهديد قد بدأ بالفعل يلوح في الأفق وبشكل درامي في غزو العراق ـــ عام 1980 ـــ لإقليم كوزاخستان الإيراني الغني بالبترول والذي أدى إلى توقف مؤقت لإنتاجه في كلا البلدين .. وبذلك فإن كليهما قد أخل بقانون ـــ غير مكتوب ـــ للحرب بالشرق الأوسط عندما دفع الجانبان القوات الجوية بشكل تكتيكي مباشر لضرب معامل تكرير البترول ووسائل نقله .

ويستطرد التقرير إلى نتائج هذا التوقف المؤقت لإنتاج بترول الإقليم المشار إليه وما سببه من فزع للولايات المتحدة واستلفت النظر إلى الخطر القائم والمتنامي فور هذا الحادث ؟ وهو إمكان خروج العراق من هذه الحرب كقوة عسكرية واقتصادية في منطقة الخليج تستطيع الهيمنة بقوة على ممر شط العرب المائي ذي الأهمية الحيوية وكذلك للسيطرة على جانب كبير من أراضي إيران الغنية بالبترول .

ومع ذلك وكما جاء بالتقرير فإنه قد وقعت أحداث في بداية الثمانينات إلا أنها لم تدفع الولايات المتحدة إلى التحرك بقواتها العسكرية نحو الخليج . وهذه

الأحداث تمثلت في محاولة الحكومة الإيرانية لإسقاط النظام البعثي في العراق ، وكذلك الغضب ـــ من تلك الأحداث ـــ الذي ساد الولايات المتحدة لاعتقال الرهائن الأمريكيين في طهران .

ويبرر التقرير أنه رغم هذه الأحداث فإنها لم تكن أسباباً أو مبررات كافية لتحرك الولايات المتحدة عسكريا للحيلولة دون هيمنة أو سيطرة قوى منفردة في الخليج ، وخاصة إذا كانت هذه القوى مرتبطة بصداقة طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي .

ثم يعرج التقرير مباشرة على العراق ـــ تحديدا ـــ لصداقتها بالاتحاد السوفيتي حيث جاء به : « والعراق على وجه التأكيد ليس دمية للاتحاد السوفيتي ألا أن سياسته الخارجية كانت معادية على نحو ظاهر للولايات المتحدة ، وحتى وقت قريب للسعودية والكويت (حاول العراق غزو الكويت في عام 1961 ولم يردعه إلا القوات البريطانية وقوات جامعة الدول العربية) . وهذه العداوات تشكل عامل تفجير محتملاً في المنطقة خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار الضعف العسكري النسبي لجيران العراق . بل إن القوات البرية العراقية تملك من قوة النيران والحركة التكتيكية ما يفوق كثيرا مما لدى القوات الأمريكية البرية التي يمكن نشرها بسرعة في شبه الجزيرة العربية .

ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن أداء القوات العراقية لم يكن متكافئا مع قدراتها المحتملة ، فالعمليات العراقية في حربي 1967 و 1973 وأيضا في حربها مع إيران تميزت بالبطء على الأرض وسوء استخدام القوة الجوية التكتيكية والافتقار إلى التخيل وعدم الكفاءة بوجه عام .. إلا أنه بالقياس إلى المؤسسات العسكرية لخصوم وجيران العراق في شبه الجزيرة العربية فإن القوات العراقية تمثل تهديدا جديا .

وبذلك فإن إمكان بروز العراق كقوة عسكرية مهيمنة على شبه الجزيرة العربية يشكل تهديداً محتملا وتحديا عسكريا واضحا لمصالح الولايات المتحدة في

الخليج .

وإن كانت المملكة العربية السعودية والكويت بل معظم دول الخليج قد أيدت بغداد سياسيا خلال الحرب العراقية الإيرانية فإن موقفها هذا راجع في جانب كبير منه إلى اختلافها مع النظام الشيعي في طهران وخوفها من أن يؤدي وقوفها ــ على الحياد ــ إلى تفاقم النزاعات السياسية المزمنة بين العراق والنظم غير الاشتراكية المحافظة والملكية في الجنوب .

ثم يؤكد التقرير على أن احتمال وقوع هجوم عراقي على الكويت أو المملكة العربية السعودية احتمال يستحق اهتماما خاصا للأسباب الآتية :

أولا : أن هذا الاحتمال كان واردا حتى قبل الحرب العراقية الإيرانية ومؤثرا على التخطيط الخاص بالقوات الأمريكية اللازمة لمواجهة احتمالات خارج دائرة اختصاص حلف شمال الأطنطي .

ثانيا : أن القوات المسلحة العراقية ذات التسليح السوفيتي هي أكبر القوات المسلحة لدول الخليج .

ثالثا : أن حقول البترول الرئيسية في الكويت والسعودية هي الأقرب نسبيا من الحدود الجنوبية للعراق » .

ومن خلال الجزء السابق من التقرير والذي أكد على إمكانية وتوقع غزو العراق للكويت أو السعودية أو كلتيهما ، وليست هذه الإمكانية متوافرة أو دافعة لإيران لغزوهما ــ من خلال هذا يمكن تلمس الأسباب بالإضافة إلى ما أشار إليه التقرير وما تعمد تجاهله .

ومن هذه الأسباب :

أولا : أنه منذ قيام ثورة خوميني في إيران وطرد الشاه فإن خوميني وأنصاره يسعون إلى تصدير ثورتهم إلى دول الخليج العربية الإسلامية . وقد تبدى ذلك السعي في التهديد تارة والهجوم الإعلامي تارة أخرى ، ومحاولات الإرهاب تارة ثالثة .

وبذلك فإن هجوم أو إعداد إيران للهجوم على أي من دول الخليج لهو في دائرة التوقعات والحسابات الإقليمية والدولية والعربية خاصة ، وهذا التوقع في حد ذاته لا يحقق أي هدف من الأهداف الاستراتيجية العالمية التي تسعى إلى تحقيقها كل أطراف الصراع الإقليمي أو الدولي أو مفاهيم المتغيرات التي بدأت تطرأ على القوى العظمى والكبرى في العالم . لأن التوقع يسبقه إعداد للتصدي والمواجهة .

ثانيا : إن هجوم إيران على أي من دول الخليج لهو مدعاة إلى توحد العرب جميعهم ضدها .

وهذا ما لاتسعى إليه أو تريد تحقيقه القوى العظمى والكبرى في العالم وذلك لأنه يصعب السيطرة — في ذلك — على العرب أو توجيههم إلى تحقيق مصالحها الخاصة ، وأبلغ دليل على ذلك ما حدث في أكتوبر عام 1973 عندما فجر العرب معركة البترول ، واجتمعوا وأجمعوا لأول مرة في التاريخ على الحظر البترولي وعدم تصديره إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة وهولندا وذلك استخداما له كسلاح في المواجهة والصراع العربي — الإسرائيلي ، وبذلك فإن هجوم إيران أو اعتداءها على أي دولة عربية سيدفع جميع الدول العربية إلى التوحد في المواجهة ، وهذا غير مطلوب إطلاقا .

ثالثا : وفي ضوء السببين السابقين ، وقفت دول الخليج العربي مساندة ومدعمة للعراق في حربه مع إيران بكل الوسائل منها العسكرية والسياسية والاقتصادية التي فاقت كل الحدود . حتى أضحى العراق بالفعل قوية إقليمية كبيرة استطاعت أن تصمد طوال ثماني سنوات . وكان الهدف المعلن من وراء هذه المساندة درء تهديد إيران واستفحال خطرها وكذلك ثورتها . وهدف خفي هو انشغال العراق بهذه الحرب وبالتالي التأجيل أو التخفيف من حدة أطماعه من منطلق أن قوى الخليج هي التي دفعته إلى الصمود والاستمرار والنجاح ومن هنا فإنها تعد سندا للعراق وهذا الأخير موظف لأهدافها وليس سيدا عليها ، ومن جانب نظري تأكيد قومية العالم العربي في مواجهة دولة غير عربية ولو كانت إسلامية .

رابعا : وفي ضوء الأسباب الثلاثة السابقة فإنه عند التخطيط الاستراتيجي

يراعى دائما عوامل التمويه وعناصر الخديعة كحركات أو نقلات تكتيكية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية .

بل إن عنصر الغموض هو أخطر العناصر التكتيكية لتحقيق صدمة كبري تحقق ارتباكا وتخبطا لكل الأطراف وخاصة أطراف الصراع الإقليمي في الخليج ، وبهذا كان العراق أو بمعنى أدق صدام حسين هو مخلب القط وهو طلقة الإشارة الأولى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للقوى العظمى والكبرى . وبذلك عندما أكد التقرير أن العراق هو الذي سيغزو الكويت والسعودية ، كان يحمل في ثناياه دهاء التفكير وعبقرية التآمر . والذي لايمكن توقعه إلا في إطارات التهديد من أجل الابتزاز فقط ، أو محاولته صناعة نوع من التوتر المحدود لتحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية ، واستعراض القوى لفرض هيمنة زائفة وسيطرة وهمية على المنطقة . ولذلك كان صدام حسين بكل مقوماته الشخصية والطامعية والفرحة بأداء دور عالمي أو دولي يكون محط أنظار العالم ، كان رأس الحربة في صدر العرب ، والخنجر المسموم في ظهورهم ، والمرارة في حلقهم والعار على صدورهم ، فارتضى بذلك أن يكون الصقر ــ ولو أنه عربي ــ الذي ينقض على العرب ، ويجر خلفه جيوش 27 دولة ليس لمواجهته ، وإنما ليكونوا سيوفا على رقاب العرب .

خامسا : وإن كانت إيران لها مطامع إقليمية فإنها قد حصلت عليها من قبل وفي عهد شاه إيران . وأما بقية مطامعها فهي من أجل تحقيقها في حرب مع العراق ، وبذلك كان العراق يعمل على تحجيم إيران والقضاء على مطامعها بدعم ومساندة غير محدودين من عرب الخليج لأنهم مضطرون لذلك كما سبق توضيحه .

سادسا : أما إذا كانت هناك نزاعات إقليمية ، فهي قائمة منذ سنوات طويلة بين العراق والكويت . حيث حاول عبد الكريم قاسم رئيس العراق الأسبق في عام 1961 غزو الكويت وقد ردعته قوات الجامعة العربية والقوات البريطانية . وعلى هذا فإن قيام العراق بالمحاولة للمرة الثانية سوف يبدو وكأنه ثأر قديم أو عداء تاريخي

تجدد بعد سنوات وليس لأي قوى خارجية دخل فيه .

أضف إلى ذلك مطامع العراق التي كانت تتردد في تهديدات حول جزيرتي وربة وبوبيان كموقع استراتيجي ومنفذ له على الخليج ، وهذه المطامع وإن كانت تبدو محدودة بين دولتين إلا أن لها آثارها في إثارة الرعب والفزع لدى دول الخليج لإمكانية امتداد هذه المطامع لدول خليجية أخرى ــ مما سيدفعها إلى طلب مساعدة الولايات المتحدة والغرب .

سابعا : وبذلك فإن هذه المطامع المحدودة للعراق ، ربما تكون مدعاة لتحرك جيوش الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى المنطقة للتدخل لفض النزاع أو التمركز للحيلولة دون تفاقمه أو لغرض وجودها العسكري كما كانت تسعى دائما .

وكانت مثل هذه المطامع المحدودة والتي تمثلت في تهديدات إيران لناقلات البترول الكويتية ، قد دعت حكومة الكويت إلى الاستعانة بالعلم الأمريكي ليرفع فوق أكثر من إحدى عشرة سفينة كويتية لحمايتها من اعتداء مدفعية أو صواريخ إيرانية في الخليج ، وقياسا على هذه المحدودية ، فإنه يمكن تحقيق الهدف من الوجود العسكري الأمريكي درءا لأخطار وأطماع قوى إقليمية وذريعة للدفاع وتحقيقا للهدف الاستراتيجي من هذا الوجود الذي تسعي إليه منذ ما يزيد على عشرة أعوام .

ثامنا : رغم أن تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن قد أشار إلى خطورة العراق كقوة عسكرية متنامية وكانت تلك الإشارة في عام 1981 فإن العراق قد أكد تلك الحقيقة بالتنامي وتدعيم وتعزيز وزيادة قوته العسكرية على مدى السنوات التالية حتى انتهت أو توقفت الحرب مع إيران عام 1988 . بل إن العراق حصل على هذه القوة العسكرية من الاتحاد السوفيتي بسخاء وكذلك من الولايات المتحدة التي كانت في ذات الوقت تمد إيران بسلاح حيث اكتشف ذلك وعرف بفضيحة إيران ــ جيت . كما أن العراق حصل على تنوع في سلاحه من الدول الغربية والشرقيه معا ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الترسانة العسكرية قام بدفع نفقاتها

وفواتيرها الدول العربية الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت وعلاوة على ذلك مساعدات من مصر أيضا وكان الهدف مواجهة إيران ولكن يبدو في الحقيقة أن هذه القوة التي تنامت وتزايدت في العراق كانت أكبر من احتياجاته في مواجهة إيران . ولذا أصبحت مخزونا استراتيجيا أعدته على مدي ثماني سنوات .. من أجل أزمة الخليج .

وهذا الفائض لا يمكن تجاهله في عالم الغرب والولايات المتحدة ، حيث إن هذه القوى العظمى والكبرى تبيع السلاح لمنطقة الشرق الأوسط ولأي منطقة أخرى ـــ بحسابات عديدة من حيث الغرض أو الهدف الذي يسعى إليه طالب التسليح مع علمها إلى أي مدى يمكن استغلاله أو استخدامه فيما وراء هدفه المعلن أو الظاهر ، وبمدى خطورة هذا الاستغلال وأبعاده الجانبية أو بعد استنفاد الغرض من شرائه . كما أن هذه القوى العظمى والكبرى تعي وتعلم جيدا حجم الأسلحة المبيعة من أي دولة منتجة للسلاح أو مصدرة له إلى دولة تريد شراءه أو استيراده . ومن هنا فإنني أرى أن القوى العظمى كانت تدفع الدول الأخرى لكني تزيد من توريد السلاح إلى العراق حتى ولو كان ذلك فوق حاجته وطاقته من أجل أغراض خفية أو غير معروفة سلفا أو علنا اللهم إلا مواجهة إيران في الحرب ، والا فلم لم تتزايد القوة العسكرية الإيرانية بنفس المعدل والسرعة التي تزايدت بها القوة العسكرية العراقية ؟!

تاسعا : العراق بالذات لأنه في معظم المعارك المصيرية القومية يخرج عن الإجماع العربي بل ويجره أو يدفعه أحيانا إلى ما يسعى إلى تحقيقه من زعامة أو ريادة أو قيادة عربية .

ومن ذلك أنه أثناء معركة البترول في أكتوبر 1973 والتي فجرت عقب النصر العسكري ، قاطع العراق اجتماعات مؤتمرات الكويت لوزراء البترول العرب و لم يوافق على قرارات حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا المساندتين لإسرائيل بصورة سافرة . بل إنه اتاح للشركات أن تشتري بتروله وأن تبيعه لأي دولة محظور تصدير البترول إليها لمساندتها لإسرائيل في مواجهتها مع العرب في الحرب . وكذلك انفرد

بزيادة أسعار بتروله دون التنسيق مع الدول العربية البترولية الأخرى .

كما أن العراق تزعم اجتماع العرب في مؤتمر بغداد الشهير عام 1979 وذلك لاتخاذ قرارات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس وتهديده للرؤساء والحكام العرب بالإرهاب إذا لم يمتثلوا لرأيه وهدفه .

وكذلك انفراده بإنتاج حصص بترولية فوق سقف حصص الإنتاج الذي تحدده منظمة الأوبك وذلك لمواجهة بعض نفقات حربه مع إيران .

وبعد توقف العرب سعى بالتهديد والهجوم على دولتي الإمارات والكويت لتخفيض حصص إنتاجهما من البترول من أجل زيادة أسعاره حتى يستفيد العراق من هذه الزيادة لإعادة بناء بعض مدنه التي خربت في الحرب .

وهكذا فإن العراق يسعى دائما لتحقيق مصالحه الخاصة دون أدنى اعتبار لمصالح الآخرين حتى الذين ساعدوه وساندوه في حربه مع إيران .

ولذلك فإن غزو العراق للكويت يبدو على مسرح المنطقة كحلقة من سلسلة طويلة لأطماع وتطلعات العراق البترولية والإقليمية والقيادية .. وليس هذا الغزو حلقة منفصلة . بل إنه أقصى الحلقات في تلك السلسلة التي ماكان يمكن أن تحققها إلا بالأسباب سالفة الذكر وإن لم تكن هذه الحلقة وحدها هي الأخيرة .

عاشرا : وإذا كنا قد سبق إن أشرنا إلى أن العراق مرشح للقيام بدور الغازي للكويت وليس إيران حيث أن هجوم هذا الأخير يوحد العرب في مواجهته ، فذلك لأن العراق يحقق التفرقة والانقسام وذلك بالنظر إلى مبادئ أو مصلحة أو دور أو الوضع السياسي لدول المنطقة العربية ، وحيث إن هذه الأخيرة منقسمة على نفسها نتيجة اختلاف النظم وعداءاتها القبلية والأيديولوجية وأغراضها ، فإن صدام حسين أمعن في ظهور هذا الانقسام .

وقد لوحظ عقب الغزو أن الدول العربية أدانت وشجبت إلا أن مدى هذه الإدانة الفعلية أو العملية تفاوت من دولة لأخرى . وخاصة بعد ما رفع صدام حسين

شعار إعادة توزيع الثروة . وهذا الشعار الأخير قد طرح من جانب أحد كبار المسئولين في البيت الأبيض بإحدى لجان الكونجرس الأمريكي في جلسات استماع حول دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج عندما يندلع صراع إقليمي ، وكان ذلك قبل الغزو بأسابيع .

وبذلك يكون غزو العراق أكثر تأثيرا أو تحقيقا لأهداف استراتيجية غربية من إيران .

وفي ضوء ما سبق ، فإنه من الأهمية إعادة النظر في تداعيات الأحداث والمواقف حتى نصل إلى ما وقع من غزو العراق للكويت .

ولكن قبل ذلك لابد من التنويه بأن هذه التداعيات قد أخفت مسار الأحداث العلني وإن لم تنفِ وجود نوايا خفية إلا أنها لم تكن في دائرة التوقعات بالنسبة للعالم العربي ولا الغربي كله ، وإن كانت متوقعة منذ ما يزيد على عشرة أعوام بالنسبة للأمريكان . وقد جاء في تقرير معهد واشنطن للسياسة الخارجية الذي نشير إليه . بل إنه إشار إلى أن ذلك الغزو قد تأجل لحرب العراق مع إيران .

وربما عندما نعيد النظر الآن تخف حدة الصدمة التي تلقيناها فور هذا الغزو .. فالأحداث مرت بنا و لم نعرها اهتماما كافيا يمنع ذلك الغزو أو يردعه ومع إعادةالنظر أيضا ، سيكون للضوء ظلال كثيفة علينا أن نستكشفها فيه .

ففي بداية عام 1990 كانت هناك حرب إعلامية بين العراق والولايات المتحدة وإسرائيل . فهذه الأخيرة وتلك تهاجمان العراق لامتلاكه أسلحة كيماوية وجرثومية وبعض الأسلحة النووية ، والتي تهدد بها إسرائيل . بل إن صدام حسين وصل إلى منتهى العنف الإعلامي إزاء إسرائيل بالتهديد بحرق نصفها !! وإزاء تبادل الاتهامات ، حاول صدام حسين أن يعبىء الشعور العربي العام تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل . وفي إطار ذلك عقدت دورة استثنائية للاتحاد البرلماني العربي يوم 19 أبريل عام 1990 في بغداد لتعبئة العرب ضد الحملات الإعلامية الأمريكية

الإسرائيلية .

ورأس وفد برلمان مصر في ذلك الحين الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الذي خدع ضمن ملايين الشعوب العربية التي خدعت ووقف في بغداد أثناء تلك الاجتماعات يدافع عن موقف العراق قائلا : « ما أن امتلك العراق التكنولوجيا المتقدمة للدفاع عن نفسه حتى بدأت الحملة الظالمة ضده .

وأضاف قائلا : ثم جاء تصريح الرئيس صدام حسين الذي أبدى فيه استعداد العراق أن ينزل عن الأسلحة الكيماوية على أن يتم استبعاد جميع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة .

فلنلم أنفسنا ولا فسرف في اللوم ذلك لأن في أنفسنا قوة لا ينبغي أن يقتلها اللوم ولنغضب من غيرنا ولا نسرف في الغضب ذلك لأن منهم أصدقاء لا ينبغي أن يصرفهم عنا الغضب .

لوموا ولا تسرفوا واغضبوا ولا تسرفوا . إني أدعوكم لمواصلة الحوار العربي الأوربي ولمواصلة الحوار العربي الأمريكي . فإن علينا أن نبين مواقفنا وأن نكسب أصدقاءنا وأن نكسب مزيدا من الأصدقاء » .

وفي ذات الوقت وعلى الجانب الأمريكي كان معهد الشرق الأوسط بواشنطن الذي أصدر التقرير المشار إليه في صدر هذا الكتاب والذي هو جزء من دراستنا وبحثنا الآن يعقد مؤتمرا عن الخليج ، فتحدث إدوارد غنيم نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في 18 أبريل وقال : « إننا سنعمل للحفاظ — وفي بعض الحالات — على تعزيز تعاوننا العسكري مع أصدقائنا في المنطقة ، وسنواصل تأييد بيع الأسلحة للبلدان المعتدلة هناك تلبية لاحتياجاتها الدفاعية المشروعة .

كما أننا شديدو القلق — كما أوضح الرئيس جورج بوش — لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية والصواريخ البالستيكية وستعمل الولايات المتحدة بتعاون وثيق مع بلدان المنطقة ومع مختلف الأطراف لمنع انتشار أسلحة الدمار

الشامل هذه » .

ثم أردف بقوله : « وهذا يقودنا إلى القضية موضوع الساعة ــ قضية العراق ــ التي استحوذت على اهتمامنا كلنا أخيرا .

فالجهود العراقية المتواصلة الرامية إلى تطوير أسلحة نووية وكيميائية وجرثومية زادت التوتر في المنطقة كما زاده التصريح الذي أدلى به صدام حسين في الأول من إبريل هذا العام 1990 ــ وهدد فيه باستخدام الأسلحة الكيميائية في رد انتقامي على إسرائيل وكذلك فإن تهريب أجهزة تفجير عسكرية يمكن أن تستخدم في الأسلحة النووية أمر لا يخرق قوانيننا فحسب بل يدعو أيضا إلى الشك في استعداد العراق للتقيد بالتزاماته التي تنص عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية » .

واستدرك قائلا : « العراق بلد مهم وله دور مهم يقوم به في المنطقة ونأمل في أن يكون هذا الدور بناء . ونود أن نرى الحكومة العراقية تتخذ إجراءات في وقت مبكر لتهدئة مخاوفنا حيال تصرفاتها الأخيرة لكي يتمكن بلدنا من تحريك علاقتنا الثنائية إلى الأمام مرة أخرى » .

ويختم حديثه بقوله : إن التصرفات العراقية الأخيرة قد أثارت شكوكا جدية في أذهاننا حول نوايا العراق . وهو لايستطيع أن يهزأ بقوانيننا ويتصرف بطرق تدعو إلى التشكيك بالتزاماته الدولية دون عقاب !! » .

ومن خلال حديث إدوارد غنيم نائب مساعد وزير الخارجية يمكن تلمس التحذير الذي أشار إليه بالنسبة لموقف العراق والذي تمثل في دوره بالمنطقة . وإن كان لم يفصح عنه وإنما أعرب عن الرجاء في أن يكون بناءً .. ومع ذلك يمكن التكهن بأنه كان يقصد بذلك الدور توازن القوى مع إيران في منطقة الخليج حيث إن العراق كان بمثابة قوة تمكنت من تحقيق عدم استفحال خطر إيران وثورتها ، وامتدادها إلى دول المنطقة التي تعد المنبع الرئيسي للبترول بالنسبة للغرب .

إلا أنه ألمح بأن العراق قد تجاوز الدور المحدد أو المنوط به . مما يدعو إلى

الشك في نواياه نحو الالتزام بحدود دوره . وإن كان يبدو لأول وهلة أن تهديد إسرائيل يعد خروجا عن الالتزام بدوره وهذا ما يفهم من حديثه ، إلا أنه من جانب آخر لم يتطرق الشك إلى العرب في أن صدام حسين يمكن أن يزيح إيران عن أطماعها ليقوم مقامها في ذلك .

وبالطبع وإزاء تهديدات صدام حسين لإسرائيل ورغم أن ذلك لا يهدد استمرار تدفق البترول للغرب كان لابد من التنبيه .

وقد تبدى هذا في 23 يونيه 1990 إذ إنه وأمام نادي الصحافة القومي بواشنطن أكد الجنرال كولين باول رئيس أركان حرب القوات الأمريكية أثناء حديثه عن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المستقبل على استمرار التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الدول الحليفة والصديقة وحماية مصالحها في أوربا والشرق الأوسط ومنطقة الخليج .

وقال إنه لابد أن يكون الوجود العسكري الأمريكي ممثلا وظاهرا وقويا بالطيران والبحرية والقوات المسلحة وقوات الانتشار السريع القادرة على الردع والتدخل لدعم الدول الصديقة والحليفة .

وأضاف أنه على الرغم من إمكانية خفض عدد القوات الأمريكية فإنها يجب أن تحتفظ بقدراتها على الردع والدفاع ويتم توزيعها وانتشارها بطريقة تمكنها من عبور الأطلنطي إلى الشرق الأوسط . فعدد جيوش هذه المنطقة بلغ 2,5 مليون مقاتل ، وأنه لدى دول المنطقة 22 ألف دبابة و 43 ألف قطعة سلاح قادرة وجاهزة للاستخدام القتالي . كما أشار إلى امتلاك العراق لعدد ضخم من الدبابات .

إلا أنه في ذات الوقت أثار العراق قضية بترولية وذلك تمهيدا لتصعيد التهديدات ، ولكنها تحولت إلى دول عربية بعيدا عن إسرائيل .. وقد أثار ذلك إعلاميا حيث أكد عصام عبدالرحيم وزير النفط العراقي في 23 يونيو أن الخسارة لحقت بجميع الدول الأعضاء من جراء التجاوز في الإنتاج .

وأوضح أن الوضع الحالي لأسعار نفط دول الأوبك يتلخص في أنه لكل ستة براميل تنتجها تتبرع بواحد منها مجانا للمستهلكين كما صرح بأن دولة الإمارات هي الدولة الوحيدة من بين دول الأوبك التي لم تلتزم بقرارات اجتماع جنيف الخاصة بحصص إنتاج دول الأوبك مما يجعلها مسئولة عن المشاكل التي تواجهها المنظمة حاليا وتضر بشدة ببقية دول الأوبك .

وأضاف الوزير العراقي أن الإمارات ربما لا تكون سعيدة بتخصيص 1,092 مليون برميل يوميا لها ، إلا أن هذا لايعني أنها يجب أن تطلب تخصيص حصة قدرها مليونا برميل يوميا لأن ذلك رقم مرتفع للغاية .

ومن خلال التصريح السابق لم يأت ذكر الكويت .. إمعانا في التمويه والخداع . وحيث إن هذه التهديدات جاءت في صورة شكوى فلم يعرها أحد اهتماما ولم تبعث بالحذر أو الخوف .

إلا أنه بعد أسابيع كانت الشكوى قد تبلورت في هجوم عنيف وتهديد واضح حيث حذر الحاكم العراقي صدام حسين في يوم 17 يوليو بعض دول الخليج من الاستمرار في إنتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة لأن ذلك يضر بأمن ومصالح العراق الذي خسر 14 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالى من جراء انخفاض أسعار البترول بسبب الفائض في السوق البترولية العالمية .

وحذر بأنه في حالة عدم الاكتفاء بهذا التحذير فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها .

وقال الرئيس العراقي الذي لم يحدد أي دولة خليجية بالاسم إن سياسات حكام بعض دول الخليج هي سياسات أمريكية .

وإن الولايات المتحدة تشجع هذه السياسات بهدف زعزعة الأمن والمصالح العربية وأوضح أنه منذ انهيار الحكومات في أوربا الشرقية فإن الولايات المتحدة تسعى إلى أن تصبح الدولة العظمى الوحيدة في العالم وتنفيذ حلمها عبر السيطرة على

بترول الخليج . وقد أدت زيادة الإنتاج إلى انخفاض الأسعار والسماح للولايات المتحدة بإضافة كميات من البترول إلى مخازنها .

وذكر صدام حسين أن الحقوق العراقية المغتصبة والمتمثلة في العائدات المفقودة ناتجة عن سياسات تبناها بعض وزراء البترول في الخليج ومسئولون آخرون أعلى منهم .

وقال أيضا : إن هؤلاء الحكام ببعض دول الخليج يحاولون زعزعة العراق بعد أن انتصر في الحرب مع إيران . وأكد أنه لن يسمح لهم بمواصلة تلك السياسة والتي وصفها بأنها خطيرة وضارة بمصالح وأمن الأمة العربية .

ومن جانب آخر امتدح صدام حسين إيران لردودها الإيجابية على دعوته لعقد معاهدة سلام معها . وأعرب عن تقديره لجهود إيران لرفع أسعار البترول ودعم السوق البترولية .

وفي اليوم التالي أي 18 يوليو أذاع راديو بغداد أن العراق بعث برسالة إلى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية يتهم فيها الكويت بانتهاك الحدود والاستيلاء على بترول قيمته 2,4 مليار دولار ، ووصفت بغداد ذلك الموقف بأنه عدوان عسكري .

وذكرت الرسالة أن الكويت أقامت مواقع عسكرية داخل حدود العراق وضخت البترول من حقل الرميلة العراقي بما يزيد قيمته على 2,4 مليار دولار منذ عام 1980 .

وبذلك فإن العراق يطالب الكويت بسداد هذا المبلغ ، وأن لدى العراق أيضا سجلا يحوي سلسلة من الانتهاكات الكويتية للحدود .

وقال طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في الرسالة : « لقد أظهرنا الصبر والتعقل ، ولكن الأمور تطورت إلى مستوى لا يمكن تجاهله » .

كما أضاف : « وإن محاولات حكومتي دولتي الكويت والإمارات العربية

المتحدة بإغراق الأسواق بإنتاجهما البترولي تمثل خطة مقصودة ومتعمدة لإضعاف العراق وتدمير اقتصاده وأمنه » .

ووصف ذلك بأنه نظرة قصيرة وأنانية وخطيرة لا تضر فقط بالعراق بل تضر بالأمة العربية كلها .

وطالبت الرسالة العراقية بتضامن كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول تضامنا سياسيا والاتفاق علي العمل على رفع سعر برميل البترول إلى 25 دولارا .

وتضمنت اقتراحاً بإقامة صندوق للمعونة والتنمية لمساعدة الدول العربية على أن يمول هذا الصندوق من حصيلة جمع دولار عن كل برميل بترول تبيعه الدول بهذا السعر .

وطالب العراق بمناقشة هذا الاقتراح في مؤتمر القمة العربي القادم بالقاهرة لإقراره .

ويلاحظ من التحذير شديد اللهجة الذي أعلنه صدام حسين في خطابه بمناسبة ما يسمى بثورة العراق يوم 17 يوليو أنه قد قصد تعميم التحذير الموجه بقوله بعض دول خليجية دون تحديد اسمها وكأنه يحمل في ثناياه تحذيراً عاماً لكل دول الخليج ، رغم أنه قبل ذلك في 23 يونيو كانت الشكوى في ذلك من دولة الإمارات العربية ، ذلك لأن التعميم يحدث بلبلة بين الرأي العام العربي .

ومرة أخرى يقوم بتصعيد الهجوم الإعلامي على الولايات المتحدة متهما حكام بعض دول الخليج بأنهم ينفذون سياسات أمريكية بهدف تحقيق سعي الولايات المتحدة لأن تكون الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، وفي هذا المقطع الأخير يستنفر الاتحاد السوفيتي لمواجهة ذلك السعي ، وهو بهذا أيضا تجاهل أو لم يتفهم حقيقة الوضع الدولي الجديد الذي تجاوز حدود الوفاق إلى التعاون الاستراتيجي بين القوى العظمى .

وأما تهديده الواضح والذي لايفهم منه إلا شيء واحد وهو استعمال القوة ،

ولايقتصر الأمر على توجيه اللوم أو الهجوم الإعلامي أو الشكوى وإنما تهديد بأنه لن يسمح باستمرار هذه السياسات وأنه سيقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة والتي أشار إليها في خسارته 14 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول .

وفي ذات الوقت كانت هناك رسالة قد وصلت إلى جامعة الدول العربية أوضحت تهديداته وتحذيراته بصورة لا تقبل الجدل في تفسيرنا بتهديده باستعمال القوة حيث جاء بالرسالة أن استيلاء الكويت على بترول قيمته 2,4 مليار دولار يمثل عدوانا عسكريا . بل إنه ليؤكد المعنى الذي أراد أن يقنع به الرأي العام العربي ، فقد ألحق بالرسالة أنه بالإضافة إلى قضية البترول فإن الكويت ينتهك حدود العراق .. تلك المشكلة القديمة التي كثيرا ما أثارت قلقا وتوترا وأحيانا تصعيداً عسكرياً في عام 1961 عندما حاول العراق غزو الكويت ، وبذلك فإن تقرير معهد واشنطن كان صادقا في توقعاته ، وقد استند فيها إلى السوابق التاريخية والعداوات القديمة التي من السهل تجديدها وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها .

ولا شك أن هذه الرسالة ساهمت بقدر كبير في تحويل الأنظار إلى جامعة الدول العربية كمنبر عربي . فقد حاول بالتالي أن يوهم الجميع بأن الأمر لا يخرج عن كونه مشكلة عربية داخل العالم العربي . وبالفعل اتجهت أنظار الرأي العام العربي إلى الجامعة العربية ترقبا لموقفها من تلك الرسالة ، وتلك المشكلة .

وبالفعل فقد نجح صدام حسين في إشاعة هذا الوهم ، حيث فسر المسئولون الكويتيون ذلك بأن نوبة العداء العراقي المفاجئة تستهدف جعل دائنيه ومن بينهم الكويت يتنازلون عن ديونهم التي تبلغ آلاف الملايين من الدولارات خلال حربه مع إيران من عام 1980 حتى 1988 .

وفي إطار هذا الوهم خرجت التصريحات الرسمية والإعلامية من كبار المسئولين بالدول العربية بمناشدة الأطراف المختلفة التزام الهدوء ومحاولة فض أي خلاف بالمفاوضات والمباحثات الودية والثنائية . وأعرب البعض عن استعداده للتوسط من أجل الوصول إلى هذا .

إلا أن الولايات المتحدة ــ بالطبع ــ لم تقتنع بهذا الوهم فكان أول رد فعل رسمي أمريكي إزاء تصريحات صدام حسين المستفزة يوم 17 يوليو وتهديد الإمارات والكويت هو أن صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في اليوم التالي بأن حكومته تنتهز هذه الفرصة لتأكيد سياستها إزاء منطقة الخليج وهي ضمان تدفق البترول عبر مضيق هرمز وضمان حرية الملاحة وتأييد الترتيبات الدفاعية والأمنية التي تربط دول الخليج بالولايات المتحدة . وأشار إلى أن هذه الترتيبات القائمة تؤكد أهمية الصداقة والتعاون بين الجانبين .

وفي يوم 17 يوليو ذاته الذي أعلن فيه صدام حسين تهديداته كانت اللجنة الفرعية للشئون الخارجية بشأن أوربا والشرق الأوسط ــ وهي إحدى لجان مجلس النواب الأمريكي ــ تعقد جلستها الرابعة من سلسلة جلسات استماع حول « الشرق الأوسط خلال عقد التسعينات » ، وأدلت فيها الدكتورة فيبي مار أحد كبار الخبراء الأمريكيين المختصين بشئون العراق بقولها : « إن المسألة التي ينبغي أن تثير اهتمام الكونجرس الآن هي ما إذا كان العراق سيشكل قوة استقرار أو عدم استقرار أو اعتدال أو تطرف في الشرق الأوسط » .

وأكدت مار وهي باحثة رئيسية في جامعة الدفاع الوطني أن على الولايات المتحدة أن تعمل على كسر طوق عزلة العراق . وأن تعمل على توطيد عرى علاقات أوثق بين النخبة العراقية التي بدأت تبرز في العراق إلى حيز الوجود وبين الغرب عن طريق الروابط التجارية بين القطاعات الخاصة .

وحذرت بقولها : « إن تعميق العزلة قد يؤدي إلى سوء فهم العراق وإلى أخطاء مأساوية في المستقبل » .

وذكرت مار : أنه كان هناك تدهور حاد في نظرة العراق إلى الولايات المتحدة ، فبينما كانت العلاقات بين البلدين قد بدأت تتحسن مع اقتراب نهاية الحرب الإيرانية ــ العراقية أخذت الولايات المتحدة تقوم بالتدقيق المستمر في سياسة العراق الخارجية وسجل حقوق الإنسان والتغطية في وسائل الإعلام الأمريكية مما ولد

لدى العراق الخوف والشك في النوايا الأمريكية سواء كان لذلك مايبرره أم لا .

وعندما سألها رئيس اللجنة الفرعية النائب لي هاملتون (وهو ديمقراطي من ولاية إنديانا) عما إذا كانت تعتقد بأن الكونجرس يجب أن يفرض عقوبات اقتصادية على العراق في هذا الوقت فأجابت مار :

إن التهديد بفرض العقوبات أكثر فاعلية من فرضها بالفعل .

وأردفت بقولها : وإذا فرضت عقوبات فإن الولايات المتحدة ستخسر ما تبقى لها من نفوذ لأن مثل هذا العمل سيزيد عزلة العراق ويشجع التطرف .

وردا على أسئلة وجهها النائب مل ليفين (ديمقراطي من ولاية كاليفورنيا) قالت مار إنه بينما تستورد الولايات المتحدة اليوم نحو 15 ٪ من نفط العراق فإنهم خلال التسعينات سيزيدون طاقة إنتاجهم ولن يواجهوا أي صعوبات في بيع نفطهم إلا أنها أضافت أنهم يواجهون مشكلة ديون أكبر مما يعتقد صدام حسين .

وإذا جعلنا شهادة فيبي مار محل اهتمامنا .. فإنه يمكن الإشارة إلى أن حكومة الولايات المتحدة قد اتخذت الوجه العكسي أو المضاد لمحتوى أو مضمون هذه الشهادة . وربما كان ذلك عمدا إذا كانت النوايا سيئة أو سوء تقدير إذا حسنت النوايا ، ولكن في الحالتين النتيجة واحدة ـــ وربما كان ذلك مطلوبا تحقيقه ـــ وهي إعلان تصعيد خصومة الولايات المتحدة للعراق ، ورفض لسياسته المعلنة أيضاً وخاصة أنها قد حذرت من أن سوء فهم العراق سيؤدي إلى أخطاء مأساوية في المستقبل .. حيث إنها أخطأت التقدير الزمني إذ إن هذه المأساة لم تنتظر المستقبل أو ترجأ إليه أنما وقعت في الحاضر .

وأما عن رأيها بالنسبة لفرض العقوبات الاقتصادية ودفع العراق إلى التطرف نتيجة لذلك . فإن الحقيقة قد ظهرت في تصريحات رسمية لاحقة لمسئولين أمريكان بعد الغزو وكرد فعل فوري عندما قرر الرئيس جورج بوش حظر ومنع التجارة مع العراق بدءاً من ٢ أغسطس .

فقد أعلنت في 6 أغسطس ناطقة باسم وزارة الزراعة الأمريكية أن الحظر الأمريكي على التجارة مع العراق لن يكون له أثر يذكر على المبيعات الزراعية لأن العراق قد استنفد التراخيص التي تتيح له استخدام البرامج التي كان يستخدمها لشراء المواد الغذائية الأمريكية .

وتشير الإحصائيات إلى أن العراق ابتاع ما قيمته حوالى 900 مليون دولار من المنتجات الزراعية الأمريكية خلال السنة المالية المنتهية في 20 سبتمبر 1989 إلا أن مشتريات العراق انخفضت إلى ما قيمته 495 مليون دولار تقريبا في السنة المالية التالية . ثم انخفضت إلى 5 ملايين دولار .

ولم يحصل العراق منذ فبراير 1989 على إجازات لشراء كميات إضافية من المواد الغذائية بمساعدة أمريكية .

إذن يبدو من الموقف الأمريكي ـــ كعقاب أورد فعل ـــ أنه موقف فارغ من مضمون أو عقاب حقيقي وإن كان قد بدا كذلك ، ألا أنه في الحقيقة طلقة فارغة تقدم كمبرر لتطرف صدام حسين وعداوته للولايات المتحدة ، وكل منهما يدرك الحقيقة !!

بل إنه في 27 يوليو وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 80 صوتا ضد 16 على قرار يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على العراق تشمل إنهاء الضمانات التي تقدمها الحكومة لقروض حجمها 1,2 مليار دولار يستخدمها العراق في شراء منتجات زراعية أمريكية مدعمة . كما سيشمل وقف بيع الأسلحة أو السلع التكنولوجية التي يمكن توظيفها في المجال العسكري .

وجاءت الموافقة على القرار الذي قدم في شكل تعديل على القانون الزراعي لعام 1990 بسبب ما وصفه الأعضاء بخطورة امتلاك العراق لأسلحة كيماوية وانتهاكاته حقوق الإنسان .

بعد ذلك بساعات وافق مجلس النواب في جلسة عقدت مساء 27 يوليو على

قانون يقضي بوقف التسهيلات الائتمانية ومبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة للعراق والتي تخصص لتوريد حاصلات زراعية لها ، والتي تبلغ 1,3 مليار دولار سنويا وذلك في تأييد لقرار مجلس الشيوخ .

وقد أوضحت هذه التطورات وجود تضارب في الموقف داخل الكونجرس الأمريكي نفسه بمجلسيه حول أسلوب التعامل مع العراق في الفترة القادمة .

ففي حين أرفق مجلس النواب موافقته على قانون العقوبات ضد العراق بمنح الإدارة الأمريكية سلطة وقفها في حالة ثبوت ضررها على المزارعين الأمريكيين المستفيدين من التسهيلات الائتمانية في المقام الأول ، فقد رفض مجلس الشيوخ بأغلبية 57 صوتا ضد 38 صوتا اقتراحا بمنح البيت الأبيض سلطة إلغاء العقوبات ضد العراق .

ومن جانب آخر أكدت الإدارة الأمريكية على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية عدم موافقتها على مشروع القانون الذي وافق عليه الكونجرس بمجلسيه مشيرا إلى اعتقاد الإدارة الأمريكية بعدم جدوى مثل هذه الخطوات في تغيير سياسة العراق .

وفي رد فعل عراقي ندد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي في يوم 28 / 7 / 90 بالقرار الذي اتخذه مجلس النواب الأمريكي وقال : « إن بلاده ليست راغبة في إقامة علاقات اقتصادية مع من ليس له مصلحة في إقامة هذه العلاقات وأكد أن العراق راغب في إقامة علاقات متوازنة مع أمريكا قائمة على الاحترام المتبادل » .

وبالإضافة لتصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية كرد فعل لتهديدات صدام حسين فقد علقت لوحة الإعلانات في ردهة وزارة الخارجية نص سؤال حول التهديدات العراقية الأخيرة ، طرح في المؤتمر الصحفي للوزارة يوم الخميس 19 يوليو وكان فحواه :

هل أثار سفير الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومة العراقية التهديدات

الأخيرة التي وجهها العراق إلى الكويت ؟

والجواب : لقد ناقشت الولايات المتحدة موضوع التصريحات العراقية الأخيرة بصدد الكويت مع حكومة العراق في كل من واشنطن وعن طريق سفيرها في بغداد .

وإذا كانت هناك ملحوظة على لوحة الإعلانات .. فهي تساق عن تعبيرين قصدهما معنى واحد . فالسؤال عن التهديدات العراقية . وأما الإجابة فكانت عن التصريحات العراقية الأخيرة ، ويبدو أن وزارة الخارجية الأمريكية حاولت ألا تأخذ المعاني بحقيقتها بقدر ما حاولت أن تصبغها بتغييرات دبلوماسية .

وحول هذه الإجابة أعلن فيما بعد وفي وقت لاحق بعد الغزو وفي اللقاء الأول بين السفيرة الأمريكية في بغداد إيريل جلاسبى وصدام حسين أنه أكد لها تصميمه على القتال دفاعا عن مصالح العراق الكاملة .

ولأول مرة يشير صدام حسين إلى نزاعه مع الكويت .

وفي ذات اللقاء قالت السفيرة إيريل جلاسبي لصدام حسين :

« ليس لدينا رأي فيما يتعلق بالصراعات العربية ومنها خلافات الحدود بينكم وبين الكويت » وأضافت أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي طلب من متحدثنا الرسمي التأكيد على أن هذه القضية لاتخص الولايات المتحدة » .

كما أبدت السفيرة خلال المقابلة تعاطفها مع سعي الرئيس العراقي نحو زيادة أسعار صادراته البترولية وقالت : « لقد عشت في بلدكم عدة سنوات . وكان محل إعجابي جهودك غير العادية لبناء بلدك . وأعرف أنك تريد أموالا كثيرة بل ونتفهم ذلك لأنك يجب أن تحصل على الفرصة لإعادة بناء العراق » .

ورد عليها صدام حسين بضرورة توثيق الولايات المتحدة علاقتها بالنظام الوطني العراقي في العراق بدلا من التحالف مع السعودية ، لأن العراق ساهم في حماية دول الخليج وضمن استمرار تدفق النفط وبدونه كان مستقبل المنطقة سيتغير تماما .

وقال : هل تدركين أنكم لم تقوموا بحماية أصدقائكم أثناء حربنا مع إيران . ولو

كان الإيرانيون قد سيطروا على المنطقة فإن القوات الأمريكية ما كان في استطاعتها إيقافهم بدون اللجوء إلى استخدام السلاح النووي .

وكرر صدام حسين اتهامه للولايات المتحدة والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة باتباع سياسة تعمد إلى خفض أسعار النفط وبالتالي تجريد العراق من محاولاته تحقيق مستويات اقتصادية أكبر ، وأكد تفهمه لرغبة الولايات المتحدة في استمرار تدفق النفط إلا أنها أيضا عليها أن تدرك أن ذلك يشكل إضرارا بمصالح العراق .

وعندما نشعر بأنكم تتعمدون الإساءة إلى كبريائنا والاستيلاء على فرصة العراقيين في مستوى معيشه أفضل فلن نهتم بقدرتكم على إطلاق مائة قذيفة مقابل كل قذيفة نطلقها لأن الحياة بدون كرامة لاقيمة لها .

وقال : إننا لا نريد الحرب لأننا نعرف ماذا تعني ، ولكن لا تدفعونا إلى الاعتقاد بأنها السبيل الوحيد للعيش الكريم .

وانتهى حديثه مع السفيرة الأمريكية بقوله : وإن كانت بلاده لا يمكنها الوصول إلى الولايات المتحدة فإن أفرادا من العرب يمكنهم ذلك . فإننا نريد السلام والاستقرار ولكننا لن نقبل الخضوع ونكره العوز والجوع . لقد جاع شعبنا ألف عام ولن نعود مرة أخرى إلى تلك الأيام .

وحول الإجابة عن السؤال المطروح في لوحة إعلانات وزارة الخارجية تبدو بعض النقاط الهامة منها :

ـــ إن صدام حسين أكد على استخدام القوة المسلحة في نزاعه مع الكويت .

ـــ لقد أشارت السفيرة الأمريكية إلى أن قضية النزاع العراقي ـــ الكويتي لا تخص الولايات المتحدة ، وهذا على الجانب الدبلوماسي المحدود بوظيفتها ومهمتها .

ـــ إن صدام حسين أشار إلى أنه كان الرادع والمتصدي لإيران والذي حمى تدفق البترول من التهديدات الإيرانية وأنه يستحق مكافأة على ذلك ـــ ألا وهي أن يحل محل المملكة العربية السعودية في تحالفها مع الولايات المتحدة . ولعل إشارته

لحماية تدفق البترول تمثل الدور الذي قام به والذي أشار إليه من قبل إدوارد غنيم نائب مساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط أمام لجنة الكونجرس والذي رأى فيه أنه دور بناء .

ـــ كما أن صدام حسين أشار إلى عدم إمكان الولايات المتحدة التصدى لإيران لو كانت قد سيطرت على منطقة الخليج . وفي هذا إشارة واضحة إلى أنه يستطيع ذلك لنفس السبب وهو عدم إمكان القوات الأمريكية التصدي له إلا باستخدام السلاح النووي .

ـــ وفي هذا الصدد أيضا يلوح بالتهديد بالإرهاب داخل الولايات المتحدة إذا ما حاولت التصدي له في سعيه لاستخدام القوة العسكرية لاسترجاع الحقوق المغتصبة على حد تعبيره من الكويت .

ويلاحظ أن هذا اللقاء كان يوم 18 يوليو ، أي في اليوم التالي للتهديدات التي أطلقها ، وفي نفس التوقيت الذي بعث فيه برسالة إلى الجامعة العربية .

وأما قول السفيرة الأمريكية له بأن نزاعه مع الكويت لا يخص الولايات المتحدة ، فإن ذلك يعني أنها تجاوبت أو استجابت للوهم الذي حاول إشاعته وهو أن ذلك النزاع عربي فقط وحله سيكون في إطار جامعة الدول العربية .

وفي أعقاب وصول هذه الإجابة إلى الحكومة الأمريكية فقد صرح في 20 يوليو وزير الدفاع ريتشارد تشيني في واشنطن في نفس اليوم أن الالتزام الأمريكي بأن تهب الولايات المتحدة للدفاع عن الكويت إذا ما تعرضت إلى هجوم مازال ساريا (وبذلك يكون تفسيرنا للإجابة صحيحا حيث إن معناها وصل إلى الوزير الأمريكي وتفهمها) .

وامتنع وزير الدفاع عن أن يتكهن بالكيفية التي يحتمل أن ترد فيها الولايات المتحدة على العراق إذا ما تحرك للاستيلاء على أراض كويتية ألا أنه قال « إنه لم يطرأ تغيير على تلك الالتزامات ، ولكنه أضاف قائلا : « إن لدينا أصدقاء كثيرين في الخليج

ونحن نحتفظ بعلاقات تاريخية .

ومن الواضح أننا نأخذ مأخذ الجد أي تهديد من شأنه أن يعرض للخطر المصالح الأمريكية أو أصدقاءنا في تلك المنطقة .

واستطرد قائلا : ولقد أثبتنا خلال الأعوام الأخيرة أن لدينا فعلا قدرة قوية على الرد وأننا نعمل شيئا في ذلك الصدد .

ولكي يؤكد تشيني الالتزام الأمريكي المقطوع للدول الخليجية شدد على أن الانتشار البحري الأمريكي الكبير الذي كان الهدف منه حماية ناقلات النفط الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي كان أحد التطبيقات الناجحة كثيرا للقوة العسكرية في فترة ما بعد الحرب .

إلا أن دبلوماسياً سابقاً في دول الخليج علق بقوله : إن واشنطن أوضحت دوما أن الالتزام الأمريكي يشكل حماية « ضد انتشار الحرب الإيرانية ـــ العراقية » ولا يتناول عدوانا قد يتطور نتيجة للنزاع الحالي حول النفط والأراضي الإقليمية بين بغداد والكويت .

وهذا التعليق أيضا يؤكد تفسير دور العراق في حربه مع إيران . وفي حدود هذا الدور لايجوز تجاوزه . وإن كان صدام حسين يسعى إلى الحصول على مكافأة نتيجة أدائه لهذا الدور . بل إن موقفه من إيران بعد الغزو ورده للأراضي الإيرانية التي احتلها وعودة الأسرى لهو أبلغ دليل على دوره السابق .. ومحاولته للسعي للتحالف مع إيران لدور مزدوج بعد الغزو .

ولكن في 24 يوليو أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن السفن الحربية والمقاتلات الأمريكية تقوم بمناورات محدودة وتدريبات للاستدعاء السريع في الخليج مع دولة الإمارات العربية المتحدة على بعد 960 كيلو متراً جنوب شرق الحدود الكويتية العراقية .

كما أعادت الكويت إعلان حالة التأهب التي كان قد سبق أن أعلنتها قبل ذلك

في 16 يوليو في أعقاب بداية توتر الموقف بينها وبين العراق .

وفي ذات يوم إعلان وزارة الدفاع . علقت حكومة بغداد بقولها : إنها لا يخيفها الضغط الأمريكي في نزاعها مع الكويت .

وفي ذات اليوم وهو — 25 يوليو — استدعى صدام حسين السفيرة الأمريكية في بغداد ايريل جلاسبي وذلك لإجراء محادثات معها .

وعلقت الواشنطن بوست بقولها : وحول هذا اللقاء الذي دار بينهما فإن الحديث الذي دار بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية جلاسبي هو أكثر الوقائع في هذه المأساة إثارة .

وقد كان — أي الحديث — في يوم 25 يوليو قبل أسبوع من الغزو وبعد أن احتشدت القوات العراقية بالفعل على حدود الكويت .

وقد سرب الدبلوماسيون العراقيون نص الحديث للواشنطن بوست في محاولة مكشوفة لإضعاف مركز الرئيس بوش .

وقد قالت السفيرة جلاسبي للنيويورك تايمز قبل يوم واحد من نشر نص الحديث بينهما وبين صدام ما يمكن اعتباره مفتاح اللغز في هذه المسألة خاصة أن السفيرة جلاسبي دبلوماسية متمرسة ومحترفة وتختار كل كلماتها بدقة .. فقد قالت :

أتمنى أن أكون الشخص الوحيد في العالم الذي كان على صواب فمن الطبيعي أنه لم يفكر أي شخص آخر في أن العراقيين سيأخذون كل الكويت .

فصدام حسين ظل يقدم التصريحات لشهور بأنه يريد المال والكثير منه ليدفع ديون حربه ويطعم خزانته وظل يعاتب الكويت لتقليلها من دخله بتخفيضها لسعر البترول عبر زيادتها حصتها المقررة لها من الأوبك ، وقد طالب بالتعويض .

وطالب فيما بعد بجزيرتين كويتيتين ليتمكن من الحصول على منفذ في الخليج ثم بحقول الرميلة التي تقع على حدوده حيث طالب بإعادتها للعراق .

وفي اجتماع للأوبك وقبل أسبوعين من الغزو ساعدته إيران والسعودية وآخرون في مسألة رفع أسعار البترول . فلم يكتف بذلك ورفع بقية المطالب . وليس هناك من إشارة أو دليل بأن أحداً قد عارضه في تلك المطالب . بما في ذلك واشنطن وهذا هو معنى كلمات جلاسبي بأن أحدا لم يتوقع منه أن يأخذ « كل » الكويت وفي المقابل يكون التوقع بأنه سيأخذ الأجزاء التي طالب بها .

وقد أكدت جلاسبي في إشارات كثيرة إلى الغطاء الأمريكي القوي للعراق وفق نصوص الحديث متجاهلة تهديدات صدام ومؤكدة له بأن لديها تعليمات من الرئيس بالبحث عن تحسين العلاقات مع العراق .

وفي هذا اللقاء الثاني تساءلت السفيرة حول أسباب الحشود العسكرية العراقية على حدود الكويت وقالت : إننا نستطيع رؤية قوات كثيفة قام العراق بنشرها في الجنوب . وعادة لايهمنا الأمر إلا إذا كان ذلك يجري في إطار ما أعلنته يوم الاحتفال بذكري 17 يوليو وعلى ذلك فمن الطبيعي أن نهتم بالأمر انطلاقا من روح الصداقة وليس روح التحدي .

وقد رد الرئيس صدام حسين بالقول : بأن هناك فرصة واحدة أمام الكويت عندما تجتمع يوم 31 يوليو في جدة فإذا كان هناك أمل فإن شيئا لن يحدث . أما إذا لم نستطع التوصل إلى حل فمن الطبيعي أيضا ألا يقبل العراق بالموت .

وأضاف لها قائلا : وإذا استطعنا أن نحافظ على كل العراق مع شط العرب فلن نقدم تنازلات ولكن إذا اضطررنا للاختيار بين نصف شط العرب وكل العراق فسوف نتنازل عن النصف الآخر من الشط للحفاظ على كل العراق بالشكل الذي نراه .

وفي 28 يوليو أقر وزراء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في الجلسة الختامية للمؤتمر الوزاري نصف السنوي اتفاقا بالإجماع يقضي برفع السعر الأساسي لبرميل البترول من 18 إلى 21 دولارا للبرميل وزيادة الحد الأقصى لإنتاج دول المنظمة إلى 22,491 مليون برميل يوميا مقارنة بالسقف الحالي وهو 22,086 مليون برميل

يوميا وبحيث يشمل ذلك إنتاج المنطقة الحرة بين الكويت والسعودية . ووقع جميع الوزراء على الاتفاق الذي سيسري حتى نهاية العام الحالى وأكدوا التزامهم به بدون أي تحفظات .

وأكدت دولتا الإمارات والكويت أنهما ستخفضان إنتاجهما حتى يصل إلى 1,5 مليون برميل يوميا .

وذكرت مصادر المؤتمر أن هذا السعر الجديد جاء حلا وسطا بين المطلب العراقي الذي كان يريد رفع السعر إلى 25 دولارا للبرميل ، ومطلب مجموعة المعتدلين التي أرادت أن يرتفع السعر إلى 20 دولاراً فقط للبرميل .

وعقب هذا ، تصور البعض أن الأزمة ستهدأ حيث ستلتزم الإمارات العربية والكويت بالحصص التي حددتها الأوبك ولا يبقى غير لقاء جدة المرتقب لاستكمال حل النزاع العراقي الكويتي في إطار عربي وبالوسائل التفاوضية .

وفي 31 يوليو التقى الوفد الكويتي والوفد العراقي في جدة لبحث خلافاتهما .

وفي الوقت ذاته أعلن الدبلوماسيون الغربيون أن العراق قد حشد 100 ألف جندي على الحدود الكويتية وهو 3 أضعاف الرقم الذي كان مقدرا من قبل ، كما أنه يفوق بكثير عدد الجيش الكويتي الذي لايتعدى 20 ألف جندي .

وفي أول أغسطس انسحب العراق من المباحثات قبل وقت قصير من إرسال قواته لغزو جارته الغنية بالبترول .

وفي فجر 2 أغسطس ، اخترقت القوات العراقية الكويت ووصلت إلى قصر أمير البلاد وحاكمها فلم تجده واحتلت الأراضي والبترول الكويتي .

ولكن !! وكما تقول الإيكونوميست فيما بعد : إنه من الغريب أن مخزون النفط العالمي كان قد بلغ أعلى مستوياته قبل الغزو العراقي للكويت ويستطيع تلبية الاحتياجات منه لفترة طويلة ، وبذلك يكون الخاسر الوحيد هو الدول المصدرة للبترول ؟!

الفصل الثاني

القوات الأجنبية وحصانها العراقي إلى الخليج !!



لاشك أن غزو صدام حسين للكويت . أثار مشاعر الاستنكار الشديد من جانب الرأي العام العالمي وخاصة العربي منه .

وقد وصف هذا الغزو بأنه تصرف همجي قد تجاوزته البشرية منذ قرون .. وغزو بربري تباعدت عنه البشرية منذ القدم ويطالعه الناس فقط كجزء من تاريخ سحيق .. في الأفلام السينمائية والروايات .

وكانت أكثر الأوصاف عمومية في ذلك . أن ما قام به صدام حسين يشعرنا وكأننا عدنا إلى القرون الوسطى .

تلك القرون التي كانت أشهر وأهم وسيلة مواصلات بها عربة يجرها حصان أوحمار أو أي حيوان يستطيع أن يصل بالعربة إلى أي مكان .

وها نحن ذا نرى صدام حسين يجر القوات الأجنبية أو يحملها خلفه إلى الخليج العربي ، وكأننا بالفعل في عصر القرون الوسطى .. أي تخلف إلى قرون مضت ! .

وفي هذا الفصل سنعرض لتقريرين هامين ، وطبقا للترتيب الزمني . فهو هنا معيار هام — كما سترى — لهذا العرض للوصول إلى حقيقة الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي . وإلى أي مدى يتسق أو يختلف هذا الوجود مع أمن ومستقبل ومصالح المنطقة وشعوبها . وماذا فعل بها حصان العربة . أي صدام حسين ؟؟

وأول هذين التقريرين التقرير المشار إليه في الفصل الأول والذي اعتبرته دراستنا محوراً حيوياً وضرورياً لها ، والصادر عام 1981 من معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن والذي نقله إلى العربية عبدالهادي ناصف .. وثانيهما تقرير برلماني مصري صادر من لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الدكتور محمد عبداللاه بمجلس الشعب المصري . وصدر في نوفمبر عام 1987 . ويكمل كل من التقريرين الآخر من حيث المعاني والحقائق وتوضيح المواقف حتى موقف الحصان صدام حسين .. !!

فأما عن التقرير الأول ؛ وهو يتحدث عن الهجوم العراقي فإنه يشير إلى بعض الصعوبات والمعوقات الهامة والحيوية لتحرك قوة الانتشار السريع فقد جاء في موضع منه :

« أنه لا جدال في أن استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية لصالح دولة مهددة من العراق ينبغي أن يستند إلى طلب أكيد للمساعدة من جانب الدولة المهددة .

إلا أن المشكلة تكمن فيما إذا كان من الممكن ورود مثل هذا الطلب قبل أن يبدأ القتال أو بعده .

فوصول القوات الأمريكية المقاتلة قبل الحرب إلى أراضي الكويت والسعودية سوف يعرض شرعية حكومتيهما للشبهة في أعين شعبيهما وفي أعين العالم العربي ككل ناهيك عن أن مثل هذا العمل قد يتخذ ذريعة لوقوع الغزو الذي جاءت لتمنعه . لأن حساسية شعوب المنطقة تجاه أي وجود عسكري أمريكي سابق للحرب – والتي بدت واضحة في رفض المملكة العربية السعودية وعمان لتمركز مفرزات متقدمة من قوة الانتشار السريع على أراضيهما – تخلق مشكلات عسكرية عويصة لأي قوة تدخل أمريكية ، لأنها تزيد من احتمال أن يتم التدخل تحت حماية النيران ، الأمر الذي يدفع إلى طلب وسائل الاقتحام العالية التكلفة مثل السفن البرمائية الهجومية ومدفعية البحرية المساعدة وهى تفترض أيضا احتمال أن تكون المواقع البحرية الهامة والأهداف الاقتصادية الثمينة قد وقعت مسبقا في أيدي القوات المعادية .

وبذلك فإن قوة الانتشار السريع قد تجد نفسها وقد سبقها الآخرون إلى احتلال أهدافها .

وفي موضع آخر جاء بالتقرير :

إن أهم مايواجه أي محاولة أمريكية لترتيب أي حماية عسكرية حقيقية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج هو عدم توافر أي موافقة أو قبول لها بالدخول

عسكريا إلى أرض المنطقة . فالنظم الصديقة في منطقة الخليج غير راغبة في السماح بأي وجود عسكري ذي قيمة من الناحية العملية على أرضها في زمن السلم خوفا من أن يجعلها هذا الوجود العسكري محل شبهة في نظر القوى السياسية الداخلية وكذلك يثير عوامل العداء لدى الوطنيين من أهالي البلاد . وبالطبع فإن هذا التخوف له مبرراته . وخاصة أن قوة الانتشار السريع مكونة بشكل رئيسي من وحدات من الجيش وسلاح الطيران الأمريكيين التي ستعتمد إلى أبعد الحدود في عملياتها في الخليج على حرية الوصول السابق للعمليات إلى قواعد ومطارات أرضية وبالتالي لابد أن تستند على بنية مستقرة هائلة مقامة على الأرض . ولذلك فإن نجاحها أو فشلها في زمن الحرب قد وضع في الاعتبار الحسابات السياسية الوقتية أو المؤقتة لاحتمالات ومدى استعداد هذه النظم الحاكمة لاستضافتها أو استقبالها في منطقة الخليج .

ثم أشار التقرير إلى تحذير هام في ذلك الصدد . حيث جاء به :

« الواقع أن تفادي الوجود العسكري الكثيف على الأرض ينبغي أن يكون مبدأ مهيمناً على استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط الكبير باعتباره منطقة ظلت لزمن طويل تغلي بمشاعر وطنية شديدة العداء تجاه الغرب .

وهذه الآثار السلبية لهذه المشاعر الوطنية على قوة الانتشار السريع قد برزت بالفعل في صورة رفض دول المنطقة ـــ حتى الصديقة منها كمصر وعمان ـــ السماح بتمركز أي وحدات أمريكية مقاتلة على أرضها في زمن السلم . فلو فعلت ذلك لأثارت تحديات داخلية من نوع تلك التي أطاحت بشاه إيران .

ومن هنا فإن الولايات المتحدة ينبغي أن تتجنب النمط التقليدي للتدخل العسكري الأمريكي خارج العالم الغربي أي ذلك التدخل المتميز باستخدام القوة العسكرية المكثفة بشكل مباشر ضد دولة محلية على أرضها أو لمصلحة نظام غير قادر على حماية نفسه دون الاستعانة بالحراب الأجنبية .

فقد وصل التقرير إلى أن الافتقار إلى القواعد أو السماح باستخدام تسهيلاتها يؤدي إلى عدم ملاءمة قوات التدخل الأمريكية المختارة للحرب في الشرق الأوسط،

هذا بالإضافة إلى ندرة القواعد الأمريكية في منطقة الخليج . وهذان الاعتباران يجعلان من المستحيل الحفاظ على أي وجود عسكري هام على الأرض ولفترة ممتدة من الزمن . ولقد كان الوضع الخطير الناشئ عن ندرة القواعد موضع ملاحظة الليوتانِنت جنرال بول كيلي قائد قوات الانتشار السريع المشتركة عندما قال : عندما نتحدث عن إرسال قوة مقاتلة إلى مسرح عمليـات يبعد 7000 ميل ثم نستمر في امدادها وصيانتها من على نفس البعد فإنك تتحدث عن شيء يربك العقل . ومن هنا فإنها ضرورة أمن مطلقة أن يتوافر لدينا حق استخدام تسهيلات في المنطقة .

ولقد وجدت وجهة نظر كيلي صدى لها في وزارة الدفاع .

ولذلك ومن أجل مساعدة القوات المنتشرة على نحو أفضل ودفع قوة الانتشار السريع بشكل أسرع فإنه من الضرورى أن يتاح للولايات المتحدة استخدام تسهيلات في المنطقة لأن حق استخدام التسهيلات الجوية والبحرية وتسهيلات التخزين في المنطقة .. والمساعدة المضمونة من جانب دولة مضيفة في المنطقة أمور تساعد في التغلب على هذا النقص .

ولكن التقرير يرى أنه ليس ثمة احتمالات مرجحة لإعطاء تسهيلات بحرية أو قواعد جوية من أي نوع للولايات المتحدة في المنطقة الأمر الذي أكده كومر الوكيل السابق لوزارة الدفاع بقوله : « إن دول المنطقة تؤكد بكل حزم أنها لا تريد ترتيبات أمن رسمية معنا » .

ويستطرد التقرير في هذا الصدد مفسرا لرفض دول الخليج العربية منح هذه التسهيلات أو مزايا عسكرية أو قواعد من أي نوع للولايات المتحدة حيث جاء به : أن الحساسية التي تشعر بها الدول التي يمكن أن تكون دولا مضيفة تجاه أي وجود عسكري أمريكي دائم على أراضيها أمر مفهوم . لأن مثل هذا الوجود سيكون بمثابة إثبات لصحة الانتقادات التي يوجهها الثوريون العرب إلى دول الخليج المحافظة بالتزلف إلى « الامبرياليين » ومن ثم زيادة الاضطراب الداخلي الذي يشكل أهم التهديدات المحتملة .

فضلا عن ذلك فإن العديد من دول الخليج مازالت تعتبر دعم الولايات المتحدة لإسرائيل أكثر تهديدا لأمن العالم العربي من احتمال « أفغانستان » أخرى في شبه الجزيرة العربية بل إن بعضها يشك في نوايا الولايات المتحدة ويراها طامعة في حقول النفط بالجزيرة ويبدو هذا الشك واضحا في التصريح التالي للشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت :

« الدفاع عنا ضد من ؟ من الذي يحتلنا ؟ إننا لم نسأل أحدا أن يدافع عنا ورغم ذلك نجد كل هذه السفن حولنا تطلب تسهيلات . إنما المسألة كلها تبدو وكأنها جزء من فيلم بمخرجين اثنين ـــ روسيا والولايات المتحدة ـــ فكيف ستكون نهاية الفيلم ؟ ربما باتفاق القوتين العظميين على أنه : حسنا ، حقول النفط هذه لنا وتلك لكم . سوف تقسم المنطقة من هنا إلى هناك » .

ويعبر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بوضوح واختصار عن دور إسرائيل في حسابات السياسة الخارجية لعديد من دول الخليج بقوله :

« ليس العدوان الإسرائيلي بأفضل من العدوان السوفييتي ، وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في تحقيق الاستقرار وحماية الاستقلال في المنطقة فكيف إذن تستطيع أن تطلب تعاوننا في مقاومة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان مالم تقاوم هي أيضا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 ؟ » .

ويصل التقرير إلى الأسف للاعتبارات السياسية الداخلية التي تحرم الولايات المتحدة من أن يكون لها وجود عسكري دائم على أرض المنطقة يمكن أن تسبب حرمان الولايات المتحدة من حق الوصول إلى التسهيلات في وقت الأزمة بصرف النظر عن الاتفاقات التي وصلت إليها هذه المفاوضات . وكما قال أحد كبار مستشاري سلطان عمان بوضوح مذكرا إدارة كارتر بأنه : « إذا كانت الولايات المتحدة ستتمكن من الوصول إلى تسهيلاتنا فإن ذلك بناء على طلبنا والأمر راجع إلينا نحن في أن نقول لا أو نعم » .

ويستدرك التقرير حيث يصل إلى أنه حتى حق الدخول إلى قواعد تقع في الأطراف المحيطة بمنطقة الخليج غير مكفول . فعلى سبيل المثال وحتى بعد أن رفع

الكونجرس الحظر المفروض على توريد الأسلحة لتركيا فإنه ليس ثمة ضمان بأن الولايات المتحدة سيسمح لها باستخدام تسهيلاتها الجوية الضخمة في تلك البلاد رغم أهميتها الحيوية في أية أعمال عدائية ضد القوات السوفييتية أو العراقية في حرب خليجية . ففي نزاع لا يهدد المصالح الأمنية لتركيا بشكل مباشر يكون استخدام الولايات المتحدة لأراضي دولة حليفة لها في حلف شمال الأطلنطي كقاعدة لتوجيه الضربات الجوية وغيرها من العمليات العسكرية مخاطرة تنطوي على توريط تلك الحليفة في النزاع .

وفي حرب 1973 حرمت تركيا الولايات المتحدة من استخدام قواعدها في ذلك البلد .

ومن خلال المواضع المتعددة المشار إليها في التقرير . فإنه يمكن إلقاء الضوء على أبرز وأهم النقاط التي دارت حولها كثيرا مواضع التقرير السابق :

أولا : أهم هذه النقاط هي أنه في بعض تلك المواضع من التقرير وردت الإشارة إلى الكويت والسعودية معا ولم يكتف بالإشارة فقط إلى الكويت . ومعنى ذلك أن التقرير يتوقع أن الهجوم العراقي سيكون على الكويت والسعودية .

ثانيا : وأبرز هذه النقاط عدم وجود قواعد للأمريكان بالمنطقة ولاسيما الدول الصديقة بل والحليفة لها . ورفض هذه الدول للوجود العسكري الأمريكي والغربي إطلاقا على أراضيها .

ثالثا : أن صعوبة عدم وجود قواعد عسكرية أو إمداد وتموين أو إنزال جنود أو مطارات في المنطقة يجعل قوة الانتشار السريع في حالة لا تحقق أهدافها . وكما قال قائدها : فإنه شيء يربك العقل .

رابعا : أن رفض زعماء وحكام دول الخليج لمنح هذه القواعد والتسهيلات هو دليل احترامهم لمشاعر شعوبهم من جراء الوجود العسكري الأجنبي على أراضيهم الوطنية .

خامسا : بل يصل التقرير إلى صدقه في أن العالم العربي وخاصة دول الخليج النفطية تنظر بعين الشك إلى نوايا الولايات المتحدة بوجودها العسكري لتحقيق أطماعها في السيطرة على حقول النفط بها . وقد تجلى ذلك في تهكم كل من وزيري الخارجية الكويتي والسعودي في الرد على طلبات منحها قواعد أو تسهيلات عسكرية ببلديهما .

سادسا : وقد رفضت الدول العربية الخليجية منح هذه القواعد والتسهيلات التي طلبتها الولايات المتحدة تحت دعوى الولايات المتحدة حماية دول الخليج من غزو سوفييتي كالغزو الأخير لأفغانستان . وكان الرفض العربي مبررا من الجانب المقابل بوجود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 والربط بين هذا الرفض ورفض ذلك الاحتلال الإسرائيلي وهذا يعكس تصعيب أزمة الخليج التي حاول صدام حسين من خلالها الربط بين قبول الانسحاب من الكويت مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة !! فكيف تكون مقايضة غزو عراقي لدولة عربية ، بغزو إسرائيلي لأرض عربية ؟!

سابعا : وأما عن تركيا وما ورد بخصوصها من مخاوف من عدم استجابتها أو تجاوبها في معاونة أو مساعدة الولايات المتحدة بقواعدها وتسهيلاتها لسرعة الوصول إلى الخليج في حالة وقوع أزمة ولا سيما من القوات العراقية قياسا على امتناعها عن ذلك أثناء حرب أكتوبر 1973 التي جرت بين مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر ، فإن واقع ما حدث أن تركيا بددت هذه المخاوف وقدمت مساعداتها العسكرية والمدنية الفورية للولايات المتحدة ، وذلك من أجل مصالحها ، وامتناعها عن ذلك في 1973 كان أيضا من أجل مصالحها وهذه هي السياسة الوطنية التي تتبعها تركيا ، والتي تحقق مصالحها في الموقفين .

إذن رغم كل ما عرض في التقرير من صعوبات الوجود العسكري الأمريكي بقوة الانتشار السريع ـــ فلابد من وجود ذريعة أو مبرر لسرعة وجودها في الخليج .. وهذا لا يتأتى إلا بهجوم عراقي على الكويت والسعودية معا .. وربما يطرح

احتمال غزو سوفييتي .. إلا أنه بكل المقاييس صعب التحقيق في الآونة التي صدر فيها التقرير ؛ لأن هاتين الدولتين صديقتان للولايات المتحدة ولهما أهمية خاصة لدى الغرب ـــ وبالتالي سيواجه السوفييت بعداء وتصد كبير وسافر .. وأما بعد خطوات الوفاق التي اختصرت في سنوات قليلة واندمجت في خطوة واحدة ألاوهي التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والذي وصل ذروته بالتحالف في كثير من المواقف الدولية وخاصة بالنسبة لأوروبا بشقيها وعلى هذا فإن الغزو السوفييتي يكون مستبعداً تماما .. إذن الغزو المرتقب سيكون من العراق للكويت والسعودية معا .

ومرة أخرى ورغم هذه الصعاب ، فإن التقرير يشير إلى إمكان وصول قوة الانتشار السريع الأمريكية إلى منطقة الخليج ، ولكن بشرط جوهري وحيوي وهام ووحيد ألا وهو أن تطلب ذلك الدول المهددة أو المعتدى عليها من جانب العراق ، تطلب تدخل القوة المسلحة للولايات المتحدة لحمايتها ، حتى يكون لهذه القوة الأمريكية سند شرعي وحقيقي لوجودها في مواجهة المعتدي وهو العراق ، ولحماية هذه الدول ، ولحماية مصالحها النفطية أيضا .

ومن هنا فإن هذا الشرط الذي ما كانت تحلم به الولايات المتحدة قد تحقق وبسرعة عندما قدم لها صدام حسين تحقيق هذا الشرط أو ذلك الحلم بغزوته الهمجية والبربرية للكويت وتهديده للسعودية مما دفع بهما إلى طلب المساعدة والحماية من الولايات المتحدة وبذلك حقق صدام حسين للولايات المتحدة ما تصبو إليه منذ ما يزيد على عشر سنوات .

أما التقرير الثاني فقد أعدته لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الدكتور محمد عبداللاه بمجلس الشعب .. وهو يكمل التقرير الأمريكي السابق ، ويعرض لمحاولات وسعي الولايات المتحدة إلى تجنب صعوبات عدم وجود قواعد أو تسهيلات عسكرية لها في منطقة الخليج . وأيضا لتحديات أمن الخليج التي حاولت دول الخليج مواجهتها وكذلك سعيها نحو التكتل لحماية نفسها وثروتها ، والظروف والأحداث التي دفعت

أطرافا عديدة إلى استثمارها بدعوى توفير أمن الخليج ، بل ومحاولات الضغط المستمرة من جانب الولايات المتحدة على هذه الدول من أجل إقامة قواعدها وتسهيلاتها العسكرية ، ودور الاتحاد السوفييتي في هذه المواجهات .

ويجدر التنويه بأن هذا التقرير قد صدر في 28 نوفمبر عام 1987 وذلك بعد صدور تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن بست سنوات . وبذلك فإن تقرير البرلمان المصري يعرض ــ بحق ــ تطورات قضية أمن الخليج في هذه السنوات .

وعن موقف الولايات المتحدة من أمن الخليج جاء بالتقرير أنه :

في أعقاب حرب أكتوبر 1973 تطورت الاستراتيجية الأمريكية لتصبح أكثر ديناميكية خاصة بعد تدابير الحظر النفطي الذي فرض على دول الغرب والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل غير متوقع .

وأصبح الهدف الأول لهذه الاستراتيجية هو تأمين وصول النفط الخليجي إلى الغرب . هذا بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى متمثلة في عدم تمكين الاتحاد السوفييتي من تحقيق تفوق عسكري استراتيجي في المحيط الهندي حتى لا يميل الميزان الاستراتيجي الدولي إلى غير صالح التحالفات الغربية والاستفادة في نفس الوقت من تضخم عائدات النفط التي تحققها دول الخليج في تنشيط مبيعات الأسلحة الأمريكية لكل من إيران والسعودية .

وخلال هذه المرحلة كان تأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز وعبر الخليج واحدا من أهم اهتمامات مخططي الاستراتيجية الأمريكية . ومن هنا بدأت واشنطن تنتهج خطا يتسم بالتشدد والتهديد باستعمال القوة العسكرية إذا لزم الأمر لتأمين حرية الملاحة في الخليج وتأمين تدفق النفط .

وعلى أساس من إدراك لمصالحها النفطية والمالية والتجارية ، والاستراتيجية في المنطقة حاولت أمريكا أن تروج لمفهوم أمن الخليج على أساس عسكري . وكانت

أهم عناصر هذا المفهوم هي :

أولا : أن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة .

ثانيا : أن التهديدات الأساسية التي تواجهها دول المنطقة هي ذات طابع عسكري وأن مصدرها خارجي ومن ثم ينبغي مواجهتها بتعظيم القدرة العسكرية .

ووجهت أمريكا الجهود نحو الاتحاد السوفييتي وأعطت للخطر الشيوعي الأولوية العدائية . وطوال السنوات الماضية حاولت الولايات المتحدة أن تقنع دول الخليج بما فيها إيران في عهد الشاه ــ أن تنظر إلى الاتحاد السوفييتي كعدو استراتيجي وأن تستقطب تأييدها في هذا الاتجاه .

ونظرا لظروف دول الخليج العربية وإمكاناتها البشرية والعسكرية حاولت الولايات المتحدة أن تطرح نفسها كدولة عظمى قادرة وحدها على الدفاع عن الخليج نيابة عن أصحابه .

إلا أن دول الخليج قد رفضت هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية وأعلنت أن أمن المنطقة هو مسئولية تقع على عاتق دول الخليج وحدها كما رفضت وضع المنطقة ضمن أي نظام دفاعي استراتيجي لأية دولة في العالم .

ولهذا فعندما حاول الرئيس ريجان في فبراير 1984 ردع إيران عن إغلاق مضيق هرمز وأعلن أن الولايات المتحدة لن تسمح بأي حال من الأحوال بإغلاق هذا الممر الحيوي الهام وأنها ستبقيه مفتوحا أمام الملاحة الدولية ، نظرت دول الخليج العربية إلى هذه السياسة على أنها شديدة العدوانية وخاصة في ضوء فشل التدخل الأمريكي في لبنان في ذلك الوقت . وساد المنطقة قدر كبير من القلق من أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية في غير أوانها ثم بعد ذلك يجبرها الرأي العام الأمريكي على الانسحاب . وعندئذ قامت أمريكا بتهدئة مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي بأن أكدت لها أنها لن تتدخل عسكريا إلا إذا طلب منها ذلك .

وعندما عاد الرئيس ريجان وكرر في مايو 1987 نفس التهديد أكدت دول الخليج مرة أخرى موقفها من هذا الأمر وأوضحت أن الدفاع عن أمن الخليج هو مسئولية دوله وأعادت تأكيد رفضها استقطاب صراع القوى الكبرى إلى المنطقة .

وفي البيان الصادر في 8 يونيه 1987 عقب اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي أكدت دول الخليج تمسكها بقراري مجلس الأمن رقمي 540 لعام 1983 و 552 لعام 1984 واللذين عبرا عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول الخليج .

وأرادت دول الخليج بهذا البيان أن توضح أن موقفها من حرية الملاحة في المياه الدولية إنما يخضع للقانون الدولي بمعنى أن حماية حرية الملاحة في المياه الدولية هي مسئولية دولية وأن حماية حرية الملاحة في المياه الإقليمية هي مسئولية كل دوله في مياهها الإقليمية وهذا يعني أن دول الخليج لا تريد أن تزج بنفسها في أتون الاستقطاب الدولي .

ثم جاءت الثورة الإيرانية ومحاولاتها الرامية إلى تصدير ثورتها إلى خارج حدودها واندلاع حرب الخليج بمالها من انعكاسات سلبية على أمن المنطقة لتضع علامات استفهام حول مصداقية المفهوم الأمريكي لأمن الخليج الذي ظلت الولايات المتحدة تروج له لسنوات والذي كان يقوم على أساس أن الخطر الأول الذي يهدد دول المنطقة هو الخطر الشيوعي وحاول أن يجعل أولوية التصدي له في ترتيب استراتيجية هذه الدول . ولتعمق في نفس الوقت قناعة دول الخليج العربية بمفهومها هي لأمن المنطقة .

أما السوفييت فقد التزموا جانب الحذر تجاه المنطقة طوال فترة السبعينيات إلى أن قاموا بالتدخل العسكري في أفغانستان في ديسمبر 1979 .

ومع أن الاتحاد السوفييتي كان قد أعلن عن نيته في الابتعاد عن شئون المنطقة وعدم التدخل فيها منذ أن قامت بريطانيا بالانسحاب من شرق السويس في أوائل السبعينيات إلا أنه في الواقع كان يحتفظ لنفسه بوسائله التي تجعله قريبا من شئونها

ولا تبعده عنها وذلك من خلال صفقات شراء الغاز الطبيعي مع إيران ومبيعاته من الأسلحة لدول المنطقة ، وتأييده لحركات التحرر اليمني كما أشيع ذلك . وكان العراق أكثر دول منطقة الخليج ارتباطا بالاتحاد السوفييتي قبل أن تقفز اليمن الجنوبية إلى مرتبة الحليف الأول بسبب التوجهات الماركسية للنظام الحاكم فيها .

ولقد قام الاتحاد السوفييتي بتسليح العراق بعد ثورة 1958 وتزايدت استجابة السوفييت لطلبات السلاح للعراق بعد انسحاب العراق من حلف بغداد ثم خلال مواجهة الحكومة لتمرد الأكراد عام 1965 .

وفي أعقاب حرب يونيه 1967 وبعد قيام العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة زاد ارتباط الاتحاد السوفييتي بالعراق وخاصة بعد وصول البعثيين إلى الحكم عام 1968 وظهور توجهاتهم المعادية للغرب . وقد توجت هذه المرحلة بالتوقيع على معاهدة الصداقة السوفييتية العراقية في أبريل 1972 .

ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في أعقاب حرب أكتوبر 1973 تزايدت أهمية العراق بالنسبة للاتحاد السوفييتي باعتبار أنه كان يشكل نواة لموازنة أخطار القوة الإيرانية وتصحيح تأثيراتها السلبية على الأمن السوفييتي . وبرغم أن العلاقات العراقية ــ السوفييتية قد مرت بمرحلة من الفتور فإن موسكو قد عاودت مجهودها لتنشيطها حين تعهدت في عام 1976 بتحمل مسئوليات أكبر في تطوير الجيش العراقي .

أما عن العلاقات السوفييتية ــ الإيرانية فقد مرت هي الأخرى بتحولات هامة . فمن المعلوم أن الدولتين كانتا قد أبرمتا معاهدة دفاع مشترك عام 1921 ولكن في عام 1955 أصبحت إيران بدخولها حلف بغداد حلقة في الترتيب الدفاعي الغربي الذي كان موجها ضد أي محاولة قد يقوم بها الاتحاد السوفييتي للتسلل بقوته إلى الشرق الأوسط .

وظلت العلاقات السوفييتية ــ الإيرانية تتسم بالتوتر حتى عام 1962 عندما قررالطرفان تطبيع علاقاتهما . وفي عام 1970 تم الانتهاء من مد خط أنابيب نقل

الغاز الطبيعي من إيران إلى الاتحاد السوفييتي .

وبالرغم من ذلك فقد كانت موسكو ومنذ عام 1973 تعبر باستمرار عن قلقها من البناء العسكري الضخم الذي أقامته إيران إبان حكم الشاه على أساس أن هذه الأسلحة كانت تفوق بكثير احتياجات إيران الأمنية والدفاعية . كما أن هذه المشتريات الإيرانية من الأسلحة كانت تزيد من اعتماد إيران على الغرب بالإضافة إلى أنها تخلق موقفا متفجرا في المنطقة بأسرها .

وفي مواجهة كل هذه المخاوف جاءت الثورة الإيرانية في عام 1979 لتحمل الكثير من مظاهر التحول الإيجابي بالنسبة للاتحاد السوفييتي وخاصة في المجال الأمني ولتطيح بواحد من أكثر الأنظمة الحليفة للغرب .

فبعد قيام الثورة مباشرة تم إغلاق خمس محطات أمريكية للتنصت والمراقبة كانت موجودة في الأراضي الإيرانية . كما أن إيران غيرت من توجهاتها المائلة للغرب . وقد شعر الاتحاد السوفييتي بالارتياح لذلك رغم أن إيران قد أوقفت أيضا العمل بمعاهدة الدفاع المشترك المبرمة بينهما عام 1921 .

غير أن هذا الإحساس بالارتياح عكر صفوه محاولة إيران تصدير ثورتها الإسلامية إلى خارج حدودها وهذا بالطبع أمر لا يشعر السوفييت تجاهه بارتياح خاصة وأن الجمهوريات السوفييتية المسلمة التي تقع في جنوب الاتحاد السوفييتي تجاور إيران مباشرة .. كما أن قيام الثورة خلال السنوات الأولى من الثمانينيات بعمليات قمع مستمرة لحزب « توده الشيوعي الموالي لموسكو لم يكن مما يرتاح له السوفييت .

وأما بالنسبة لبقية دول الخليج فإن فلسفة السياسة السوفييتية تقوم على مبدأ كسر الاحتكار الأمريكي للمنطقة مما يسبب خسارة أمريكية وأن أية خسارة أمريكية وأي تقلص بالضرورة يؤثر إيجابيا على موازين القوى في المنطقة لصالح السوفييت بشكل نسبي ، لذلك كانت الدعوة السوفييتية إلى تحييد المنطقة خاصة ما سمي بمبادرة بريجنيف الخليجية التي أعلنها أثناء زيارته للهند عام 1981 .

غير أن دعوة بريجنيف لتحييد منطقة الخليج لم يكن لها البريق الكافي في بادئ الأمر خاصة وأنها جاءت في أعقاب قيام الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1979 بغزو أفغانستان ــ إحدى الدول المسلمة غير المنحازة ــ وقد أدى هذا الغزو إلى تفجير سلسلة من ردود الفعل الأمريكية والعربية الحادة وإلى ترك العديد من الانعكاسات المباشرة والقوية على مشكلة الأمن في الخليج .

وبذلك فقد أتاح الغزو السوفييتي لأفغانستان الفرصة لأمريكا لترويج نظريتها أو مفهومها لأمن الخليج بصورة أكبر .. ومن هنا أيضا كان مبدأ كارتر في يناير 1980 بإنشاء قوات التدخل أو الانتشار السريع الأمريكية في منطقة الخليج .

وكانت هناك ردود فعل لدى دول الخليج العربية إزاء سياسة التدخل الأمريكي وتكوينها قوات الانتشار السريع تبدت في :

رفض دولة الإمارات العربية الموافقة على عقد اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة على غرار ما حدث مع سلطنة عمان اعتقاداً منها بأن وجود قدرة عسكرية أمريكية وراء الأفق هو أمر كاف لردع أي تهديد سوفييتي محتمل وأنه في حالة وقوع عدوان سوفييتي مباشر عليها فإنها ستطالب بمساعدات عسكرية أمريكية ولن تمانع حينئذ ــ وفقا لمقتضيات الموقف ــ في تقديم التسهيلات لواشنطن لاستخدامها في الرد على الهجوم السوفييتي .

كما لم توافق المملكة العربية السعودية على الاشتراك في الإجراءات العسكرية التي ركزت عليها استراتيجية الولايات المتحدة في الخليج .

واتخذت الكويت نفس الاتجاه حين راحت تؤكد أن الحفاظ على أمن الخليج هو مسئولية دوله فقط ومع أن الكويت قد لجأت أخيرا وكإجراء وقائي في مواجهة التهديدات والاستفزازات الإيرانية لاستئجار بعض ناقلات البترول السوفييتية لنقل بترولها كما طلبت من الولايات المتحدة رفع العلم الأمريكي على إحدى عشرة ناقلة بترول كويتية إلا أنها لم تتخل عن موقفها الذي سبق أن أعلنته وأكدت عليه مرارا بشأن الحفاظ على أمن الخليج .

وأيا كان رد فعل دول الخليج العربية تجاه المفهوم الأمريكي لأمن الخليج الذي حاولت الولايات المتحدة أن تروج له بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان فإن التهديد العسكري السوفييتي المباشر لمنطقة الخليج ما زال أمرا يثور حوله جدل كثير . وهناك من يقول إنه لا تجوز المقارنة بين حالة أفغانستان وحالة الخليج لأن أفغانستان تمثل الحدود الجنوبية المباشرة للاتحاد السوفييتي .

ولذلك فإن منطقة الخليج تعتبر بالغة الأهمية له نظرا لمجاورتها لحدوده الجنوبية كما سبق القول ومن ناحية أخرى لأنها تعتبر منطقة حيوية بالنسبة للمصالح الغربية .

وأما عن الوضع الأمني لدول الخليج التي سعت وحاولت تحقيقه بالاعتماد على النفس وهي صاحبة المصلحة الأولى في ذلك حماية وحفاظا على ثروتها البترولية وأراضيها . وخاصة بعدما قامت بحظر بترولي عن الولايات المتحدة والغرب في حرب أكتوبر 1973 . فهي تفكر بصورة عملية في وضع نظام دفاعي وأمني دون اللجوء إلى أيه قوة عظمى لتقوم بذلك نيابة عنها .

وفي بداية النصف الثاني من السبعينيات في مايو 1976 دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح ــ وكان وقتها وليا لعهد الكويت ورئيسا لمجلس وزرائها ــ إلى إنشاء « وحدة خليجية » بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية وهكذا انبعثت فكرة تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد تكثفت ــ خلال السنوات الخمس التالية ــ الاتصالات واللقاءات والمشاورات التي أثمرت وضع ميثاق المجلس الذي وافق عليه وزراء خارجية الدول الأعضاء الست والمكونة أصلا لمجلس التعاون الخليجي وهي : المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان وذلك في اجتماع عقدوه في الرياض يوم 4 فبراير عام 1981 .

وبعد ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ وفي 25 مايو 1981 وقع زعماء الدول

الست على الميثاق ، وهكذا جاء ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد وضح التصور الأساسي من مجمل نصوص الميثاق لمجلس التعاون الخليجي وأدواره ووظائفه في عدة نقاط هامة وهي :

أولا : يهدف المجلس إلى تحقيق الاندماج والوحدة بين الدول الأعضاء .

ثانيا : يعتبر المجلس استجابة للتحديات التي تواجه دول المنطقة وردا عليها .

ثالثا : أن المجلس يهدف إلى إبعاد المنطقة عن الأطماع والصراعات الدولية وذلك بخلق قوة إقليمية قادرة على ملء أي فراغ ومواجهة أي تحديات والحفاظ على أمنها باعتبار أن أمن الخليج مسئولية أبنائه .

رابعا : أن المجلس دعم لأمته العربية في قضاياها المختلفة وأنه قوة فاعلة ومؤثرة في الحفاظ والدفاع عن المصالح والقضايا القومية .

وفي أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات كان الخليج مسرحا لمتغيرات هامة أثرت على هيكل العلاقة بين أطرافه وهيأت أرضية لقيام مجلس التعاون الخليجي ويمكن أن نميز من هذه المتغيرات ثلاثة متغيرات أساسية هي : انتصار الثورة الإيرانية في فبراير 1979 ، ونشوب الحرب العراقية ــ الإيرانية في سبتمبر 1980 ، واحتدام الصراع الدولي حول المنطقة ، وزيادة الاهتمام العالمي بها .

وبقليل من التفصيل .. كما جاء بالتقرير البرلماني المصري .

فإنه بالنسبة لانتصار الثورة الإيرانية ؛ كان لدول الخليج العربية موقف من النظام في أكثر من جانب قبل الثورة ففي الوقت الذي كانت ترتاب فيه من نوايا الشاه في الخليج فإن إيران ــ كقوة إقليمية كبرى ــ كانت تتبع سياسة محافظة تمثل خطا دفاعيا هاما يدافع عن استمرار النظم المحافظة في المنطقة ويبدو أن محصلة تجاذب هذين العاملين قد أدت إلى استقرار العلاقة بين إيران ودول الخليج عند نقطة معينة قبلت فيها دول الخليج العربية بقدر من النفوذ الإيراني في مقابل الاعتماد على إيران كقوة استقرار محافظة في المنطقة .

ومن ناحية إيران فإنه يبدو أن هذه المحصلة كانت مرضية لها حتى أن العلاقات الإيرانية العربية في الخليج منذ بداية النصف الثاني من السبعينيات وحتى سقوط الشاه لم تشهد توترا هاما خاصة بعد توصل العراق وإيران لاتفاقية الجزائر لتسوية نزاع الحدود بينهما عام 1975 .

وعلى هذا فقد كان قبول أغلب دول الخليج العربية الاعتراف لإيران بنوع من الدور المتميز في الخليج مشروطا بالتقارب السياسي بين الطرفين واستمرار التوجهات السياسية لكليهما وهو الوضع الذي تغير بانتصار الثورة الإسلامية في إيران ومحاولتها تصدير ثورتها إلى خارج حدودها وما ينطوي عليه ذلك من تهديد لأمن واستقرار المنطقة .

ولهذا فإنه مع تغير توجهات إيران السياسية أصبح من الصعب على دول الخليج العربية أن تقبل باستمرار وضع إيران المميز في الخليج . غير أن ميزان القوى المختل لصالح إيران قد منع تحول الموقف الخليجي الجديد إلى فعل إيجابي مباشر .

وأما الاعتبار الثاني والخاص بنشوب الحرب العراقية ـــ الإيرانية في سبتمبر 1980 ؛ فإن التوتر قد بدأ بين البلدين بعد نجاح الثورة الإيرانية وبعد أن كانت هناك فترة هدوء نسبي عقب التوصل إلى تسوية لنزاع الحدود بينهما طبقا لاتفاقية الجزائر عام 1975 .

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتحمل بالنسبة لبقية دول الخليج معنى مزدوجا ، فمع أن هذه الحرب تحمل لبلاد المنطقة مخاطر أمنية إضافية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية الملتهب ومع ما يعنيه ذلك من احتمالات امتداد الحرب إلى أراضيها أو مصالحها فإن الحرب بين قوتي الخليج الكبيرتين قد شغلهما عن الاهتمامات الخليجية وأتاح لهذه الدول هامشا أوسع من حرية الحركة والمناورة في المنطقة .

وقد أتاح الواقع الناجم عن الحرب للدول العربية غير المشاركة في القتال والتي تتشابه إلى درجة كبيرة في واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والجغرافي بالإضافة لوجود إمكانات

كبيرة للعمل المشترك فيما بينها أن تتحول ــ وبخاصة تحت وطأة التهديد الأمني الناجم عن الحرب ــ إلى الواقع العملي الذي تمثل في إنشاء مجلس التعاون الخليجي .

وأما بالنسبة للاعتبار الثالث فكان احتدام الصراع الدولي حول المنطقة والذي كان نتيجة طبيعية للاعتبارين السابقين من أهم المتغيرات في المنطقة بالإضافة إلى أمور أخرى لعل أهمها هو تزايد النفوذ السوفييتي في بعض المناطق القريبة من الخليج مثل أفغانستان والقرن الإفريقي والمحيط الهندي الأمر الذي ولد لدى دول المنطقة مخاوف من امتداد النفوذ السوفييتي إليها كما ولد لديها مخاوف من محاولات زيادة النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي كمحاولة لمواجهة النفوذ السوفييتي تطبيقا لسياسات التصعيد الأمريكي في العالم منذ نهاية السبعينيات .

وهذه العوامل الثلاثة ــ نجاح الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية واحتدام الصراع الدولي حول المنطقة ــ بالإضافة إلى عوامل نفسية أخرى استشعرتها دول الخليج الغنية بالنسبة لدورها في عملية صنع القرار السياسي العربي تفاعلت جميعها لدفع دول الخليج وهيأت أمامها المناخ لتكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة وللحد من الضغوط والإغراءات التي قد تدفع الدول الكبرى لزيادة الاهتمام بالمنطقة ولتكون لدى دول الخليج ــ كما سبق القول ــ القدرة على اتخاذ قرار سياسي جماعي .

كما عكس مشروع السلام العربي الذي تم إقراره في قمة فاس العربية في شهر نوفمبر 1982 والطريقة التي تم بها تحويل المشروع من مبادرة سعودية إلى مشروع عربي ، الدور الذي طمح القادة الخليجيون في أن تلعبه منظمتهم الناشئة . وتعليقا على هذا قال أمين عام مجلس التعاون الخليجي : « إن قرار مجلس التعاون أصبح الباب الذي يمر من خلاله نجاح العمل العربي » .

وفي المجال الدفاعي بدأ الاهتمام بهذا المجال متأخرا نسبيا وربما كان ذلك يرجع إلى حرص أعضاء المجلس على عدم تقديمه للقوى الإقليمية والدولية كحلف عسكري كما يرجع أيضا إلى طابع الحذر والتمهل الذي يميز أداء دول المجلس بحيث يبدو أنها

فضلت أن تختبر قدرتها على العمل الجماعي في مجالات أقل حساسية من الدفاع .

وقد وجهت القمة الخليجية الثانية المنعقدة في الرياض في نوفمبر 1981 الدعوة لوزراء دفاع المجلس للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التي تحتاجها دول المجلس لتأمين استقلالها وسيادتها .

وقد احتاج العمل المشترك في مجال الدفاع إلى بعض الوقت لكي تتم بشأنه إنجازات محددة .

ففي قمة الدوحة 1983 تم الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية .

وفي قمة الكويت 1984 تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع الأمريكية وقد أجرت هذه القوة في عام (1986) عدة مناورات عسكرية مشتركة تحمل هذا الاسم . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجري التنسيق بين دول المجلس في مجال الحصول على صفقات السلاح من العالم الخارجي لتحقيق الانسجام في أنظمة التسليح وتنويع مصادر السلاح أيضا .

ومن جانب آخر فقد سبق أن أكدت القمة التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي على أن الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط . ثم عادت قمة المنامة بالبحرين وأكدت على رفض محاولات استقطاب صراع القوى الكبرى للمنطقة .

ولقد تجاوز مجلس التعاون الخليجي المفهوم التقليدي المباشر والضيق للأمن الإقليمي بمعناه العسكري فقط إلى الأمن بمفهومه الأرحب بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية .. ولاشك أنه بهذا المفهوم يكون قد انتهج السبيل السليم لتحقيق أمن هذه المنطقة الحساسة التي لا ينفصم أمنها عن الأمن العربي كله ــ فلاشك أن أي زعزعة لاستقرار وأمن الخليج لابد أن يكون لها صداها وانعكاسها في أماكن أخرى من العالم العربي ومنها مصر . ومن هنا فإننا نؤكد على

حقيقة ارتباط أمن مصر بأمن الخليج الذي يعد جزءا من الأمن القومي العربي .

وعندما توقفت أو انتهت حرب الخليج ، بدأت دول الخليج تشعر بشيء أكبر من الأمان وخاصة أنه لأول مرة تتفق إرادة المجتمع الدولي على ضرورة وضع نهاية لها عندما أصدر مجلس الأمن بالإجماع في 20 يوليو 1987 قراره رقم (598) الذي يطالب فيه الطرفين بوقف القتال والدخول في مفاوضات لتسوية النزاع سلميا .

إلا أن التقرير البرلماني المصري يطرح تساؤله الهام عن هذه الحرب حيث جاء به : غير أن الأمر الذي ينبغي أن نتوقف عنده هو : ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى انطلاق هذه الحرب من عقالها وهل هي عوامل بيئية وإقليمية أم أن هناك قوى أخرى خارجية كانت وراء التدبير لاندلاعها من أجل تحقيق أهداف ومصالح معينة ؟؟ سؤال ما زال يحتاج إلى إجابة ، وبعدعرض التقريرين الأمريكي والمصري نجد أن الأول يحتوي على « مشروع لأزمة الخليج الراهنة » « والثاني » يعرض لنضال دول الخليج ضد هذا المشروع بتداعياته الأجنبية في منطقة الخليج فيتضح من الأمر أن صدام حسين قد جر عربة القوات الأجنبية إلى الخليج ، وإلى الأرض العربية التي حاولت دولها وشعوبها تجنب ذلك منذ مايزيد عن خمسة عشر عاما .

إلا أنه لزاما علينا كما عرضنا لأبرز وأهم النقاط في تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن أن نبرز أهم النقاط التي أثارها تقرير لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب . وحيث يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : أن الخطر البترولي الذي قرره ونفذه العرب بالتوازي مع نصر 6 أكتوبر العسكري الذي حققته مصر ، يعد الدافع الرئيسي لتطور الاستراتيجية الأمريكية نحو تأمين استمرار تدفق النفط وذلك بالتهديد باستخدام القوة العسكرية .

ثانيا: محاولة إقناع دول الخليج بالخطر الشيوعي الذي يمكن أن يهددها ، وفي مقابل ذلك نجحت دول الخليج في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي بالتعاون في مجال التسليح حيث حصلت على أسلحة متطورة منه إزاء رفض الولايات المتحدة توريدها السلاح الذي تحتاجه دول المنطقة للدفاع عن نفسها وتحقيق نظام أمني

ودفاعي قوامه الاعتماد على النفس .

ثالثا : وبالطبع فإن الولايات المتحدة قد رفضت تسليح دول الخليج بما تحتاجه من سلاح إمعانا في إقناعها بأنها هي الوحيدة القادرة على حماية هذه الدول من أي تهديد خارجي وإجبارها على منحها قواعد وتسهيلات عسكرية دائمة بأراضيها .

بالإضافة إلى سبب جوهري آخر ألا وهو أن الولايات المتحدة تحرص دائما ضمن استراتيجيتها بالمنطقة ألا ترتفع أو تزيد القوة المسلحة العربية مجتمعة عن القوة المسلحة الإسرائيلية بل حرصت دائما على تحقيق التفوق الإسرائيلي المسلح ودعمه باستمرار وتعزيزه دوماً وهذا مالا تعلنه الولايات المتحدة وإنما تؤكد من حين لآخر ضرورة الحفاظ على أمن إسرائيل المهدد من قبل دول المنطقة .

رابعا : أن سقوط شاه إيران وتفجير الثورة الإيرانية قد دفعا بالولايات المتحدة إلى الإسراع والإلحاح لدى دول الخليج على منحها القواعد العسكرية الدائمة لحمايتها من أي أبعاد جانبية أو توسعية وخاصة بعد انطلاق الحرب العراقية الإيرانية . إلا أن دول الخليج ردت على ذلك الإلحاح بإقامة مجلس التعاون الخليجي حرصا منها على تحقيق نظام دفاعي وأمني خاص بها مع استيراد السلاح المناسب لمواجهة أي تهديد لأمنها .

خامسا : إن دول الخليج رفضت تهديدات الولايات المتحدة باستعمال القوة المسلحة لتأمين حرية المرور في الممرات المائية بالمنطقة ، وأكدت أنها تحترم هذا المرور طبقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن الأمر لا يحتاج إلى هذا التهديد .

سادسا : أن الاتحاد السوفييتي قد نجح في استغلال موقف دول الخليج من الولايات المتحدة ، وورد لها السلاح الذي تطلبه وكذلك وثق العلاقات السياسية والدبلوماسية معها من أجل تطوير علاقاتهما . وربما يلاحظ أن هذه العلاقات قد تطورت بصورة متزايدة وصلت إلى ذروتها بعد غزو العراق للكويت في أغسطس الماضي .

سابعا : ورغم أن الكويت قد استعانت برفع العلم الأمريكي على ناقلاتها البترولية لحمايتها من الاستفزازات الإيرانية فإنها أيضا أصرت على عدم السماح للولايات المتحدة بالتمركز العسكري على أراضيها أو منحها قواعد ثابتة لأن رفع العلم الأمريكي كان مجرد إجراء مؤقت يزول بزوال مسببه .

ثامنا : أن الأصل في إقامة مجلس التعاون الخليجي كان دعوة من الشيخ جابر الأحمد الصباح ولي العهد الكويتي حينـذاك وأمير الكويت الحالي . وإذا كانت الدعوة قد درست وبحثت إلا أن الغزو السوفييتي لأفغانستان وتفجير الحرب العراقية الإيرانية أسرعا ببلورة هذه الدعوة والاتصالات والمفاوضات التي جرت لإقامة هذا المجلس . وهو يمثل تكتلاً وطنياً لدول المنطقة من أجل أمنها وحمايتها من أي تهديد .

تاسعا : أن مجلس التعاون الخليجي كان يمثل أول تكتل فعلي وعملي لبعض الدول العربية من أجل تحقيق مصالحها . وقد تطور نشاط هذا المجلس وأصبح محل اعتبار لدى جميع الدول العربية الأخرى وكذلك الدول الإسلامية بل والغرب أيضا حيث إنه اضطر للتعامل معه كتكتل يعبر عن مصالح وآمال دول منطقة الخليج .

بل إن المجلس أخذ يتطلع إلى أن تكون له الكلمة الحاسمة فيما يخص قضايا العرب العامة أو القومية .

عاشرا : كما أشار التقرير ــ وبحق ــ فإن هناك حقيقة هامة ألا وهي ارتباط أمن مصر بأمن الخليج باعتباره جزءا من الأمن القومي العربي ، ويلاحظ بالنسبة لهذا الأمر خاصة أن تاريخ صدور هذا التقرير كان في 28 نوفمبر 1987 وقبل صدوره بما يقرب من عشرين يوما وبالتحديد في 8 نوفمبر 1987 ، عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في سلطنة عمان أتاح الفرصة لأي دولة عربية أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر حيث إنه قد سبق أن قرر مؤتمر قمة عربي سابق في نوفمبر 1978 وآخر في مارس 1979 قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية كرد فعل لتوقيع مصر لاتفاقية سلام مع إسرائيل في مارس 1979 ، ومن ذلك التاريخ ورغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وهذه الدول العربية فإن مصر تعي تماما دورها وموقعها التاريخي القديم والمستمر ولذلك فإنها لم تتخذ موقفا سلبيا رغم ذلك ، إزاء القضايا العربية والأمن القومي العربي التي تثار من حين لآخر بل إنها أكدت تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك الموقعة في إطار جامعة الدول العربية ، وأكدت موقفها الإيجابي والتاريخي عندما اندلعت الحرب العراقية ــ الإيرانية . وأشدد على

العراق لفظا ومعني حيث إنه هو الذي تـوعد وأرغم الدول العربية على قطع علاقاتها الدبلوماسية وعزل مصر ليحل محلها في الريادة والقيادة والزعامة العربية . فأشدد وأذكر أن مصر قد اتخذت موقفا فوريا بجانب العراق في حربها مع إيران ، وأمر الرئيس السادات بإرسال دفعة سلاح إلى العراق كرمز لتضامنها معه في حربه كدولة عربية .

ثم توالى توريد السلاح المصري للعراق رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية .. وتم السماح للمواطنين المصريين بالقيام بأداء أعمال الجبهة الداخلية للعراق حتى يتفرغ جيشه للحرب .

واستمر حسني مبارك عندما تولي رئاسة الجمهورية في تعزيز وتدعيم القوة العسكرية للعراق ليمكنه من حماية نفسه ومواجهة الحرب مع إيران ، ووصل الأمر إلى مساندته في التخطيط والتدبير العسكري أيضا بالإضافة إلى مساندته في المحافل الدولية .

فمصر رغم كل المواقف السلبية العربية السابقة لم تتخل عن التزاماتها القومية المفروضة عليها بحكم دورها التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري عموما في المنطقة العربية بأسرها ومنها منطقة الخليج ، وهذا يفسر أن الدول العربية قد اتخذت قرارا في نوفمبر 1987 بعمان بضرورة عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وجاء ذلك في أعقاب الهدوء النسبي الذي ساد بعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها ـــ تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم (598) بضرورة إنهاء هذه الحرب وحل المنازعات بالطرق السلمية وكان ذلك القرار بموافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وهذه العودة الدبلوماسية لم تكن إلا رفع واجهة رسمية على علاقات فعلية قائمة ومستمرة رغم كل شيء ، وخاصة من جانب مصر التي لم تتخل عن دورها العربي على مر السنوات .

الفصل الثالث

لماذا نلوم الولايات المتحدة الأمريكية ؟!



بقدر انزعاج الرأي العام الدولي من الغزو العراقي للكويت ــ وخاصة الرأي العام العربي ــ بقدر ما تساءل بدهشة واستنكار : أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل وقوع هذا الغزو ؟؟ ألم تكن تعرف قبل وقوعه ؟!

ألم ترصد أقمارها الصناعية استعدادات وحشود هذا الغزو ؟ وأين مخابراتها المركزية الشهيرة والمنتشرة في أرجاء الأرض ؟؟

هل الولايات المتحدة مجرد بالونة منتفخة !! أم هيكل كبير لقوى غير فعالة ؟! أم أنها قوى لغوية تجيد ترويج الشعارات واستعراض القوى بلا قوة فعلية ؟! لماذا لم تسع أو تحاول منع وقوع هذا الغزو ؟؟

وقد ثار هذا التساؤل ومن خلفه التساؤلات الأخرى من رأي عام سمته النوايا الحسنة والطيبة .

وهذه النوايا الحسنة التي يعتقدها ذلك البعض من ورائها الاعتقاد بأن الولايات المتحدة صديقة لبعض الدول العربية وأبرزها دول الخليج العربي باعتبار أن وارداتها ومصالحها البترولية مرتبطة بهذه الدول .

بل إن بعضها يصل إلى أن يكون في مرتبة الحليف لها .

كما أن هناك علاقات تجارية كبيرة بينها وبين هذه الدول .

وهناك الشركات الأمريكية المتعددة التي تمارس نشاطا ضخما في بعضها .

ومعظم أبناء هذه الدول يتلقون أعلى درجات التعليم في جامعات الولايات المتحدة .

وفوق كل هذا .. فإن الولايات المتحدة فوق النظام الدولي . بقوتها وحجمها الكبير وقواعدها التي تزيد على مائة قاعدة في أرجاء العالم ؛ من الشرق الأقصى ..

للمغرب الأقصى ، وشمالا وجنوبا ، ورغم كل هذا وفوقه ، وقع الغزو العراقي للكويت ؟!

وهذا البعض ــ حسن النية ــ قد تأكد لهم الحق في هذه التساؤلات بعد الغزو وذلك من خلال مطالعتهم للصحف وسماعهم للإذاعات ، والتي أوردت أنباء وأخبارا وتعليقات حول نشاط الولايات المتحدة الأمريكية المكثف لرصد حركة الجيش العراقي في منطقة الخليج .. كيف ؟!

وبذلك تحول السؤال من صيغة إلى أخرى نتيجة توارد أنباء استعراض القوة والنفوذ ، والمعرفة بكل شيء !!

ومن تلك الأنباء على سبيل المثال ما ذكرته مجلة افييشن ويك الأمريكية المتخصصة أن محللي المخابرات الأمريكية يعانون من طوفان الصور التي تتدفق عليهم من الأقمار الصناعية التي تراقب القوات العراقية في منطقة الخليج .

وذكرت المجلة أن خبراء وكالة المخابرات الأمريكية يعملون طوال 24 ساعة لمواجهة طوفان الصور والحفاظ على تدفق المعلومات إلى القوات الأمريكية في السعودية .

ورغم أن المخابرات الأمريكية لا تعتمد إلا على عدد ضئيل للغاية من عملائها داخل العراق فإنها تعوض هذا النقص البشري بالتطور التكنولوجي الهائل في مجال التجسس الإليكتروني .

وفي نفس الوقت يؤكد الخبراء العسكريون أن العراق يفتقر إلى وسائل الاستطلاع التكنولوجية الحديثة التي تمكنه من رصد حجم القوات الأمريكية وتحركاتها ومواقع انتشارها .

ويشير هؤلاء الخبراء إلى أن العراق تمكن من تحقيق عدد من الانتصارات خلال حربه مع إيران بفضل صور الأقمار الصناعية التي كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يمدانه بها . أما الآن فإنه يواجه مأزقا خطيرا يتمثل في تعاون أجهزة المخابرات

الأمريكية والسوفييتيه والبريطانية في رصد تحركات الجيش العراقي وجميع المواقع الاستراتيجية التي ستكون هدفا للضربة القادمة .

وعن تكتيك عبور المدرعات والآليات الأمريكية تساءل الخبراء العسكريون السوفييت بدهشة عن دور طائرات الأواكس في منطقة الدمام وباقي أجهزة الرصد ، وأكد الخبراء أن تلك الأجهزة كان يمكنها رصد العملية بعد ثلاث دقائق وكان يمكنها التدخل بعد 45 دقيقة قبل وصول القوات العراقية .

ومن خلال الأمثلة السابقة التي أكدت لأصحاب النوايا الحسنة الحق في تساؤلاتهم .. كان لابد من إجابات أو دفاع عن النفس من جانب الذين تقع على عاتقهم المسئولية الأولى والرئيسية في الاستطلاع السابق والمبدئي لأي تحرك أو حشد عسكري في أية منطقة من العالم .

وقد جاءت الإجابة فور الغزو .. وبسرعة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حيث إنه في اليوم التالي للغزو — 3 أغسطس — أكدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أنها زودت صانعي القرار السياسيين بمعلومات مفيدة للغاية وفي وقتها بشأن الأحداث التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت مشيرة إلى أنها لم تواجه أي فشل فى عملية جمع المعلومات .

وقال المتحدث بلسان الـ سي . آي . إيه إن الوكالة أمدت صانعي القرار الأمريكيين ولا تزال تفعل ، كما أنه لم تكن هناك مفاجآت !

ومن جانب آخر أكد المسئولون الأمريكيون أن المخابرات الأمريكية قد حذرت من قبل من أنه في حالة فشل جهود الوساطة بين العراق والكويت فإن بغداد من المحتمل أن تقدم على عمل عسكري ضد الكويت .

وقال المسئولون الأمريكيون إن المخابرات الأمريكية قد أشارت إلى أن الحشد العسكري العراقي قد استمر حتى بعد أن أرغم العراق منظمة الأوبك على خفض إنتاجها الإجمالي وكان ذلك في الأسبوع الثالث من شهر يوليو أي قبل الغزو بأيام .

ومن جانب آخر ذكرت صحيفة « يو . اس . ايه . توداي » أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تعلم قبل الغزو العراقي للكويت بثلاثة أيام على أقل تقدير بأن الرئيس العراقي صدام حسين سيصدر أوامره لأطقم الدبابات العراقية باجتياز الحدود مع الكويت .

وقالت إن إدارة بوش لم تكن متأكدة من استنتاجات الوكالة ؛ لأنها كانت تسعى لاستقطاب نظام الحكم العراقي بالرغم من الصيحات المتعالية في الكونجرس بأنه نظام قمعي .

وقد عللت الصحيفة عدم تصديق الإدارة لاستنتاجات وكالة المخابرات بأن صدام حسين كان قد أكد لممثلين من الدول العربية والحكومتين الأمريكية والسوفييتيه أنه لايضمر نوايا باجتياح الكويت .

وبعد مرور عشرة أيام على الغزو العراقي للكويت تعرضت الحكومة الأمريكية لانتقادات من البعض داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

فقد كشف السيناتور الأمريكي الفونس دماتو عن أن حكومة الرئيس بوش لم تلق بالا ولم تعتد بالمعلومات التي توافرت لديها قبل الغزو العراقي والتي أظهرت وجود حشود عراقية ضخمة على الحدود مع الكويت .

وقد اتهم « ستيفن جرين » أحد كبار مسئولي وزارة الدفاع الأمريكية السابقين بعض المسئولين في حكومة بوش بتنفيذ السياسة التجارية الأمريكية على حساب متطلبات الأمن .

وقد أكد عدد من المحللين السياسيين الأمريكيين أن الدوافع والمصالح الاقتصادية كانت أحد أسباب سياسة « غض البصر » التي اتبعتها واشنطن مع تصرفات صدام حسين .

وأشار عدد من الأعضاء الديمقراطيين في الكونجرس الأمريكي إلى أن تصرفات الحكومات الأمريكية الغامضة والمبهمة قبيل الغزو العراقي للكويت يمكن أن تكون

قد دفعت بصدام حسين إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تقاوم مثل هذه الخطوة .

كما وجه أعضاء الكونجرس انتقادات أخرى للحكومة لتجاهلها إشارات التحذير خلال نفس الفترة ، ومغادرة السفيرة الأمريكية ـــ في بغداد ـــ العراق قبل الغزو بأيام قليلة بعد اجتماعها مع صدام .

ومن خلال انتقادات بعض أعضاء الكونجرس يتبين بجلاء أنه كانت هناك إشارات واضحة بعدم اهتمام بوش بموقف العراق العدائي للكويت . أو بمعنى أدق أنه كان هناك سوء تقدير من إدارة الرئيس بوش لتفهم مدى هذا العداء وإلى ما يمكن أن يصل إليه ، ولذلك فغض البصر هنا يعني أنه إذا كان العداء يصل إلى احتلال جزيرتي وربه وبوبيان اللتين يتطلع إليهما صدام حسين فلامانع .. ما دام أن ذلك يحقق الهدف ألا وهو الذريعة والمبرر الكافيان للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كما كانت تسعى الولايات المتحدة منذ زمن .

إلا أنه في تعليق لاحق على لقاء السفيرة الأمريكية بصدام حسين وهذا الحديث أدلى به إدوارد غنيم السفير الأمريكي المعين لدى الكويت إلى وكالة الإعلام الأمريكية في 27 سبتمبر حيث أشار إلى أنه في الأحاديث التي دارت بين الرئيس العراقي والسفيرة جلاسبي وعد صدام حسين مرة أخرى أنه سوف لايستخدم القوة وفي الواقع أنه شجع السفيرة على أن تتوجه إلى واشنطن كي تنقل رسالته إلى الرئيس بوش شخصيا فلا تمر عبر عمليات ترشيح ، حيث إن صدام حسين كان يعتقد أنه من المحتمل أن تقوم وزارة الخارجية أو السفارة بترشيح رسالته .

وقال غنيم الذي شغل في السابق منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدني وجنوب آسيا في رده على تقارير المخابرات الأمريكية التى رصدت حشد القوات العراقية على حدود الكويت : إنه رغم ما يمكن أن يكون عليه مدى دقة التقارير الاستخبارية والتفاصيل التي تقدمها عن الوضع فإن الدوائر الاستخبارية تقول لك ما تشاهده فليس بوسعها أن تدخل إلى ذهن القادة وتتكهن بدقة تامة بما ينوي ذلك الشخص أن يعمله ، إلا أن غنيم أضاف قائلا : « إن هدف الحكومة الأمريكية هو

ليس الإطاحة بالرئيس صدام حسين أو إحلال شخص أخر محله أو تبديل نظام الحكم هناك فإن رئيس الولايات المتحدة لم يدخل ذلك الهدف المحدد كواحد من أهدافنا »

وتستوقفنا هنا إشارة السفير الأمريكي إدوارد غنيم إلى أن تقارير المخابرات المركزية ليس بوسعها أن تدخل إلى ذهن القادة والتكهن بدقة بما ينوي صدام حسين أن يفعله وترديد هذه الإشارة أو ذلك التفسير بعد ذلك في كل الوكالات الصحفية بل وبعض الأوساط السياسية والأقلام والكتاب أيضا .

وهو يحاول من جانبه أن يبرىء ساحة إدارة بوش من أنها لم تتأكد من استنتاجات تقارير المخابرات المركزية ، وكأن التحليل الذي قدمته وكالة المخابرات والذي بني على معلومات وبيانات وافية ودقيقة لا يؤدي إلى النتيجة التي قدمتها ألا وهي الغزو العراقي للكويت .

وكيف ذلك وهذا متوقع منذ ما يزيد على عشرة أعوام ، وقد أعدت العدة لتحين هذه الفرصة للوجود العسكري الأمريكي من خلال اضطرار دول الخليج إلى طلب هذا الوجود وكيف ذلك والمخابرات لاتملك إلا العرض وليس الفرض فما اذن فائدتها كجهاز معاون للإدارة الأمريكية ؟

هذا وإذا كان صدام حسين قد بعث برسالة ضمنية أو مباشرة أو واضحة للرئيس الأمريكي عن طريق سفيرته ولم يشأ أن يمر بترشيح وتحليل . فإن المسئولية إذن تقع على عاتق الرئيس الأمريكي في سوء تقديره أو سوء تفهمه أو ماذا ؟؟

وإذا كانت السفيرة قد أشارت إلى أنها لم تتوقع احتلال كل الكويت إذن فهناك « غض بصر » بالفعل عن جزء . من أجل هذا الوجود العسكري الذي سعت إليه الولايات المتحدة منذ زمن . وذلك لأسباب عديدة أبرزها محاولة فرض نظام أمني تقوم بتدبيره ووضعه موضع التنفيذ وأن تكون لها الكلمة الأولى من أجل حماية مصالحها البترولية . وغيره من الأسباب التي ستكون في موضعها من هذا الكتاب .

ووفقا لفلسفة القانون إذا أردنا تحديد مسئولية إدارة الرئيس الأمريكي بوش

فإنها لا تخرج عن أمرين :

أولهما : أن سوء التقدير هو خطأ جسيم في عرف القانون الجنائي والخطأ الجسيم في تجريمه وعقابه يرقى إلى مرتبة الخطأ العمدي ومن هنا فإنه يطبق على ذلك الخطأ عقوبات جريمة سبق الإصرار والترصد .

ثانيهما : إذا كان أمر الغزو بات واضحا أمام إدارة بوش، ورأت أنه لا يعدو أن يكون خصومة أو عداوة بين بلدين عربيين لا شأن لها بهما، ولم يحذر الكويت في الوقت المناسب فإن الأمر في هذه الحالة مازال في إطار فلسفة القانون الذي يحاول تجريم الجريمة السلبية والتي تعني منع الضرر قبل وقوعه من قبل شخص يعرف أو علم مسبقا بضرر يقع على آخر . إنما خلاف الفقه القانوني حول تلك المسألة أنها مازالت في دائرة الأخلاق التي تحتوي بداخلها دائرة القانون الذي لايمكنه تقنين الأخلاق على أوسع مدى ، لأن الأخلاق بطبيعتها في تطور وتختلف من زمن لأخر ومن مجتمع لأخر بل داخل المجتمع الواحد تختلف مفاهيمها ، ورغم كل ذلك فلا جدال أن هناك قيما أخلاقية تعد ثوابت في التاريخ الإنساني لا تتغير . ومن هنا لا نستطيع أن نحاكم أو نجرم أحداً إلا من منظور أو مفهوم أخلاقي خاص بنا فقط .

وبذلك نكون قد وصلنا إلى إيضاح السؤال : لماذا نلوم الولايات المتحدة الأمريكية ؟! ومع ذلك فإنني أعتقد أنه لا لوم على الغير بقدر ما نلوم أنفسنا كعرب . فقد تغاضينا عن أشخاص لا يمكن أن نثق بهم . وتغاضينا عن تصرفاتهم الدنيئة على مر سنوات عديدة .

ومازلنا نردد شعارات ، وشعارات تخفي حقيقة عناصر الحكم العربي ، وأمنه القومي فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية سمحت — فرضا — بهذا الغزو فإنه تحقيقا لمصلحتها . وإذا لم تكن قد سمحت بذلك الغزو فإنه يكون تحقيقا أيضا لمصلحتها فأين العرب من مصلحتهم ؟!

وأما من جانب القوى العظمى الأخرى فماذا عن علمها المسبق بالغزو ؟

أشارت وكالة نوفوستي السوفييتية إلى أن المخابرات العسكرية السوفييتية علمت مسبقا باحتمالات الغزو العراقي للكويت ولكنها لم تبلغ القيادة السوفييتية بذلك .

وقالت إن المخابرات حصلت على هذه المعلومات بواسطة الأقمار الصناعية والطرق التقليدية الأخري . وذلك قبل الغزو بأسبوعين إلا أنها اعتقدت أن العراق سيحتل فقط الجزء الشمالي المتنازع عليه وأنه لن يتحرك جنوبا .

وأضافت الوكالة أن وزارة الدفاع السوفييتية اعتقدت أن هذه المعلومات مبالغ فيها وفضلت ألا تبلغها لقيادة الكريملين .

كما أن الرئيس ميخائيل جورباتشوف لم يتم تحذيره من جانب الجهاز العسكري ولم يعلم شيئا عن استعداد العراق لمهاجمة الكويت .

وحينما وقع الهجوم وبخ جورباتشوف وزير دفاعه ديميتري يلزوف لأنه تجاهل هذه التطورات .

وبعد ما أشارت إليه وكالة نوفوستي هل يمكن التعليق على ذلك ؟! قوى عظمى تفوتها حركة غزو دولة لدولة أخرى رغم عشرات الأقمار الصناعية وآلاف المعلومات ماذا يعني كل هذا ؟!

اعتقد أن ما قد ذكرته بالنسبة لفلسفة القانون ينطبق أيضا على هذا !

وأما عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات فإنه يمكن أن نجد تفسيرا لموقفها المؤيد لصدام حسين في غزو العراق للكويت . إنما هذا التفسير سيكون سابقا في تاريخه لوقوع الغزو ، وإن كان قد نشر وأذيع إلا أن أحدا لم ينتبه لدلالته إلا بعد الغزو .

فقد نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في 5 يونيه أي قبل الغزو بما يقرب من شهرين أن منظمة التحرير الفلسطينية قد نقلت مقر نشاطها الدبلوماسي الرئيسي في العالم العربي من القاهرة إلى بغداد إثر توقف الحوار الفلسطيني ـــ الأمريكي الذي سعت إلى تحقيقه الحكومة المصرية .

وعلق عبدالله الحوراني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأحد المقربين من رئيسها ياسر عرفات بقوله : « تأمل منظمة التحرير أن يتفهمنا الأمريكان أكثر وبصورة أفضل ولعلهم يحاولون أن يفهموا أننا غير مستعدين للاستسلام » .

ويعلق بعض الدبلوماسيين الغربيين بأن اقتراب المنظمة من زعيم العراق صدام حسين يعكس التقاء مصالح المنظمة مع الحاكم العراقي الذي يروج لتعبئة عربية لموقف حازم ضد السياسات الأمريكية الخاصة بدعم ومساندة إسرائيل . وفي ذات الوقت فهو يجد المنظمة صهوة جواد تدفعه إلى أن يتبوأ مركز الزعيم الأكبر في العالم العربي نحو مواجهة إسرائيل والنصير القوي المساند لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ويحضرني في هذا الأمر عندما عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم 10 أغسطس والذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك عندما التقى الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري بياسر عرفات قبيل افتتاح المؤتمر بدقائق . فقال له على مسمع من الصحفيين العرب والأجانب : ياأبو عمار لا تتحدث عن الحدود .

فأبدى ياسر عرفات انزعاجا ورد بغضب : لماذا . هل لا أدلي برأيي .

فقال له المحجوب : قل ما شئت ولكن ابعد عن الحدود ؛لأن الأمر يشبه احتلال أراضيكم . فلا تقع في تناقض .

فرد ياسر عرفات : إنها ليست أول مرة أقدم فيها وساطتي فقد سبق أن تدخلت في وساطة حدود بين السعودية ودولة الإمارات العربية .

فقال له المحجوب : إن الأمر مختلف .. فأرجوك ألا تتحدث في هذا حفاظا على القضية الفلسطينية ونحن معك ونؤيدك .

فرفض ياسر عرفات هذا المنطق .

وفي مكتبه كنت أتحدث معه حول أزمة الخليج وموقف ياسر عرفات فأشار لي الدكتور رفعت المحجوب بمرارة وأسى بقوله : خسارة . فالفلسطينيون سيمرون بالشتات الثاني .

فأمعنت النظر في قوله . فأعاده على سمعي مرة أخرى : ياخسارة .. ياسر عرفات حقق الشتات الثاني للفلسطينيين ، لقد حققت إسرائيل الشتات الأول ، وياسر عرفات يحقق الشتات الثاني لهم .. ياخسارة .. يافلسطين .

وأما موقف الملك حسين عاهل الأردن المعلن والذي اضطر إليه هو رفض الغزو العراقي للكويت وتأييد قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق .

وكان اهتزاز موقف الملك حسين الرسمي ، والفعلي يتأرجح أمام العالم أجمع ، وترديداته لتصريحات ملفقة ومتضاربة استلفت الأنظار .

وكان الجميع يتطلع إلى معرفة دوره الحقيقي في هذه الأزمة وما يخفى خلف مواقفه المتأرجحة والمهتزة إلى أن كشفت مجلة النيوزويك الأمريكية النقاب عن أن الملك حسين كان على علم مسبق بالخطة التي أعدها الرئيس العراقي صدام حسين بغزوه للأراضي الكويتية وذلك قبل تنفيذ الغزو بأسبوعين .

وربما عندما أذيع ذلك النبأ ، علق البعض قائلا إن هذا كذب ، وافتراء وربما عقب آخرون بقولهم هذا منتظر دائما من الملك حسين فهو رجل انتهازي .

وبعد أيام من ذلك النشر كشفت إحدى الصحف البريطانية عن مؤامرة ساهم وشارك فيها صدام حسين والملك حسين وعلي عبد الله صالح رئيس جمهورية اليمن وهم أعضاء مجلس التعاون العربي بالإضافة إلى مصر .. وحول هذه المؤامرة تهكم الرئيس حسني مبارك في إحدى خطبه عن هذا المجلس الرباعي قائلاً : « يبدو أنه كان مجلسا للتآمر العربي » .

وذلك لإشارته بأن الحكام الثلاثة الآخرين كانوا يعلمون بهذا الغزو مسبقا ، وأن صدام حاول أن يدفع الرئيس مبارك ــ بعد الغزو ــ لتأييده إلا أن الرئيس مبارك رفض ذلك على إطلاقه وبكل صوره ، وكأنه كان يريد أن يضعه أمام الأمر الواقع وبعد الغزو ، حيث إنه لم يبلغه بذلك قبل الغزو ، لعلمه مسبقا بعدم موافقة الرئيس مبارك على ذلك ، وهذا الانطباع كان لدى صدام حسين من خلال رفض

الرئيس مبارك أيضا أن يتحول أو يكون هذا المجلس الرباعي بمثابة محور عسكري في المنطقة ، وإنما يكون مجلسا يحقق التعاون في كل المجالات التي ترتفع بمستوى معيشة شعوب دول المجلس الأربع العربية .

وإذا عدنا إلى التقرير الذي كشفت عنه إحدى الصحف البريطانية فقد ذكر التقرير يوم 8 سبتمبر أن قوات الانتشار السريع الأمريكية قد حالت دون تقسيم السعودية وأنه كانت هناك مؤامرة مدبرة من جانب العراق واليمن وربما الأردن لاحتلال أجزاء كبيرة من السعودية بحيث لا يتركون للأسرة المالكة سوى المنطقة الوسطى التي تخلو من البترول .

وذكر التقرير البريطاني أن الخطة كانت تقضي بأن يتدخل العراقيون في السعودية بعد توطيد مواقعهم في الكويت وذلك لاحتلال حقول البترول السعودية بالمنطقة الشرقية بحيث لايمكن إخراجهم إلا بالمخاطرة بإلحاق تدمير واسع النطاق بآبار البترول وموانئ تصديره وفقدان أكثر من 5 ملايين برميل بترول يوميا .

وفي الوقت نفسه تكون اليمن قد احتلت بدباباتها نجران وجيزان وغيرهما من المناطق التي كانت تابعة لليمن قبل أن يضمها الملك عبدالعزيز آل سعود عند تأسيسه للملكة السعودية عام 1934 .

أما دور الملك حسين عاهل الأردن فهو — حسبما يقول التقرير — التحدث عن حقوقه في السعودية باعتبار أن جده الشريف حسين « شريف مكة » قد أبعده الجيش السعودي من الحجاز عام 1924 .

وفي ذات اليوم أيضا تأكد ذكر هذا التآمر عندما ذكر سعود ناصر الصباح سفير الكويت في واشنطن أن قادة العراق والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية تآمروا على تقسيم شبه الجزيرة العربية قبل احتلال العراق للكويت .

وبذلك فقد أكد ما أذيع من التقرير البريطاني في لندن وكشف عن مؤامرة تقسيم السعودية .

وأوضح السفير الكويتي أنه وفقا لهذه الخطة التي تم الكشف عن بعض تفاصيلها ـــ أمس الأول ـــ فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ستضمن قاعدة دائمة لها حيث يوجد 300 ألف فلسطيني في الكويت . كما أن العراق كان سيستولى على الآبار البترولية شرقي السعودية ويحتل الأردن مكة والمدينة وتحتل اليمن بقية المناطق .

وذكر السفير الكويتي أن الملك حسين عاهل الأردن طلب إلى مجلس الوزراء تلقيبه بالشريف قبل أسبوع من الغزو العراقي للكويت وهو ما يعني أنه من سلالة الرسول وأنه يمكن أن يطالب بالمدينة المنورة ومكة المكرمة .

وأضاف السفير أن الولايات المتحدة علمت بالمؤامرة وأن التحرك الأمريكي السريع هو الذي أوقف الغزو العراقي للسعودية .

وأشار الصباح إلى أنه عندما كان الملك حسين يأتي إلى الكويت ويطلب معونات فإنه كان يطلب دائما وضعها في حسابات ببنوك سويسرية وألمانية غربية وليس في البنك المركزى الأردني .

ثم جاء اعتراف الملك حسين بعد الغزو بشهرين ونصف ونشر ما سبق . فقد اعترف بأنه كان يعلم بأن صدام حسين قرر غزو الكويت منذ يوليو الماضي .

وقال إن صدام أبلغه في أواخر يوليو الماضي أنه قررغزو الكويت واحتلالها بالكامل بدلا من احتلال المناطق التي كان يطالب بها عند الحدود العراقية الكويتية .

وأضاف قائلا : وكان صدام حسين يعتقد أن الأمريكان سيتدخلون عسكريا في كل الأحوال ، وأن احتلاله للكويت سيعطيه ورقة قوية في المفاوضات بحيث يستطيع ساعتها الاحتفاظ بما كان يطالب به مقابل الانسحاب عن بقية الأجزاء .

ولن نعلق على مانشر مما سبق .. ولكننا نعود ونتساءل إذن :

لماذا نلوم الولايات المتحدة الأمريكية ، والخطأ ، والخيانة ، والغدر يأتي من داخلنا كعرب !! وحتى لو فرض أن الولايات المتحدة تخطط شرا لنا . فهل ستنفذ

من خارجنا وحولنا أم ستنفذه من خلال عناصر من الداخل ؟!

هذا حتى السودان وبمعنى أدق الفريق عمر البشير قد اتخذ موقفا مؤيدا لصدام حسين فعليا رغم أنه أعلن رسميا تأييده لقرارات مجلس الأمن وكان صدام حسين قد بعث إليه ببعض الأسلحة الكيماوية قبل الغزو بيومين وذلك لمساعدته في القضاء على التمرد الجنوبي وهو عكس ما كانت تحاول مصر أن تفعله بحل هذه المسألة سلميا حيث إن الجنوب من السودان جزء منه وهم أبناء بلد واحد ، وفي اليوم التالي للغزو ــ الجمعة ــ سافر عمر البشير سرا إلى بغداد ليهنيء صدام حسين على ذلك الغزو ويبلغه تأييده له .

وهكذا .. الأمر من داخلنا كعرب .. خيوط التآمر مهما كانت ينابيعها ومصبها فهي أولا وأخيرا من عناصرنا الداخلية كعرب !!

وأما إيران العدو اللدود للعراق ، فكان له موقف يبعث على التساؤل أيضا ، وربما نجد تفسيرا له بعد الغزو بأيام وإن كانت هناك بعض الإشارات قبل ذلك لم تفهم دلالاتها إلا أنها نوايا حسنة تتمثل في أن عقد معاهدة سلام مع العراق أصبح وشيكا إلا أن الدلالة الحقيقية قد تجلت بعد الغزو .

فلنذكر أنه قبل الغزو . وفي يوم 17 يوليو عندما بدأ صدام حسين الهجوم على دول الخليج وتهديدها ، فإنه في ذات الخطاب أثنى على إيران وذلك لتعاونها وموافقتها على مفاوضات وعقد اتفاق سلام معه .

وفي أولى المفاجآت أيضا التي تجلت في اجتماع المؤتمر الإسلامي الذي كان يعقد في القاهرة ، أن الدول الإسلامية فوجئت ــ وقد رحبت وسعدت بذلك ــ بأن وفدي العراق وإيران قد طلبا إسقاط البند الخاص بالسلام في الخليج من جدول أعمال اللجنة السياسية بعد أن أعلن الوفدان عن توصلهما إلى اتفاق على صيغة موحدة تصدر في البيان الختامي للمؤتمر .

وقد أعلن سمير عبدالوهاب وزير داخلية العراق ورئيس وفدها أن هناك بادرة مشجعة في الموقف تتمثل في استجابة إيران لمبادرة الرئيس صدام حسين .

كما أعلن حجة الإسلام تسخيري رئيس وفد إيران أن هناك صيغة معدة للتوصل إلى حل للنزاع بين البلدين وأنها تحظى بقبول الطرفين وأن الأجواء جيدة والقلوب أكثر صفاءً .

وسنرجيء التعليق على هذا التصريح الأخير بعض اللحظات .

إنما بعد الغزو لم يصدر في طهران أي ردود فعل عن الحكومة الإيرانية إزاء تطورات الوضع في الكويت . ولزم المسئولون الإيرانيون وأجهزة الإعلام الإيرانية الصمت التام .

وأذاعت وكالة الأنباء الإيرانية أن مبعوثا كويتيا كبيرا قابل في طهران حسين شيخ الإسلام وكيل الخارجية الإيرانية وأبلغه بتفاصيل الهجوم العراقي على الكويت ولم تذكر الوكالة أي تفصيلات أخرى .

إلا أن الدكتور علي نوري زادة المعلق السياسي الإيراني المقيم في لندن علق بقوله : إن لهجة التنديد الإيراني بالغزو كانت أقل شدة مما توقعته جهات مختلفة ويبدو أن الإيرانيين من جانبهم قد وافقوا على موقف يتميز بمرونة خاصة تجاه العراق إذا قرر مهاجمة الكويت .

كما يرى أن إيران يمكنها أن تستغل بشكل يخدم مصالحها مسألة احتلال الكويت من قبل العراق وتأثيراتها على الدول التي كانت تعتبر إيران عدوها الرئيسي .

ثم تطرق في تعليقه إلى ميزان القوى في الخليج فقال إن إيران تظل القوة البحرية الرئيسية في الخليج بينما يحتفظ العراق بالسيطرة في الجو وأنه على هذا الأساس يعتقد أن العراق وإيران سيؤديان دورا كبيرا في مستقبل الخليج ومستقبل المنطقة بشكل عام .

وعن تصريح وزير خارجية إيران الذي أرجيء التعليق عليه فإننا نعود إليه حيث عرض

صدام حسين في يوم 14 أغسطس على إيران صيغة للتوصل إلى سلام تام وذلك بإعادة الأراضي الإيرانية التي احتلتها العراق وتبادل أسرى الحرب ، وبذلك فإنها تلك الصيغة التي ألمح بها وزير خارجية إيران في المؤتمر الإسلامي و لم يفصح عن مضمونها أو توقيتها ، وقد وضح الأمر تماما بهذا العرض والذي فوجىء به العالم مما أثار الدهشة والحيرة من الموقف المتناقض لصدام حسين . وأما التوقيت فكان بعد الغزو ، وصمت إيران .

ومن هنا تتضح خيوط المؤامرة مرة أخرى . فالحكام الثلاثة الملك حسين ورئيس اليمن على عبدالله صالح وياسر عرفات عرب ثلاثة مسلمون وأما إيران فهي دولة إسلامية تسعى لاسترداد حقوقها فلم نلوم الولايات المتحدة الأمريكية على مخططاتها الرامية إلى تحقيق مصالحها وهذا طبيعي في عرف السياسة الدولية وخلفياتها ، ولكن ماذا عن هذا التآمر الداخلي النابع من العروبة والمسلمين ؟!

وأما عن إسرائيل هل كانت تعلم بالغزو قبيل وقوعه أم لا ؟

إننا نسير وفقا لمنطق المسألة من البداية التي فجرها صدام حسين .

ففي الثلث الأول من هذا العام ـــ 1990 ـــ بادر صدام حسين بالهجوم الإعلامي على إسرائيل ، وهذه الأخيرة بادلته الهجوم وأشارت إلى وجود سلاح كيماوي لديه وهذا يهدد أمنها وسلامها ، وشاركتها الولايات المتحدة أيضا .

وهدد صدام حسين بحرق نصف إسرائيل .

ولاشك أن أي تهديد لأي دولة يجعل الدولة المهددة تبدأ في اتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة عدوها ، وبالفعل اتخذت إسرائيل هذا الموقف فشددت من رقابتها على تحركات القوات المسلحة العراقية إلى أن تأكدت تماما من أن هذه التحركات موجهة للكويت . هذا ومن المعلوم أن المخابرات المركزية الأمريكية في تعاون مستمر مع المخابرات الإسرائيلية وبالطبع فإنه بمجرد علم المخابرات الأمريكية بالزحف العراقي نحو الكويت فإن المخابرات الإسرائيلية قد وصل إلى علمها ذلك على الفور . ولاسيما أن الأمر يمكن أن يكون ماسا بأمنها . وهذا الأخير من استراتيجية الولايات المتحدة

منذ قيام إسرائيل رسميا عام 1948 .

وبذلك فإن إسرائيل تكون قد علمت بالغزو قبيل وقوعه .. ولكن هل يمكن أن يتوقع أي عربي أن تسارع إسرائيل وتبلغنا بأنباء ذلك الغزو الوشيك الوقوع .. هل يمكن تصور ذلك لحظة ؟!

إن ذلك الغزو حقق لها مكاسب لم تحلم بها وإن كانت بالنسبة إليها كأمنيات ؟! ومنها إعادة ترتيب أولويات قضايا الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج .. وانشغال العرب بقضاياهم الداخلية . وماذا عن الفضيحة والخزي والعار الذي لحق بالعرب أمام الرأي العام العالمي عندما يشاهدون واحدة من أبرز سمات التخلف وهي عدوان عربي على عربي وهو وفي ذات الوقت عدوان يهدد مصالحها فهل يمكنهم التعاطف مع العرب أم يكونون في وضع العداء والخوف على مصالحهم !؟

هذا وعندما سئل الرئيس مبارك في حديثه إلى صحيفة الفيجاور حول احتمال إطلاق صدام حسين صاروخا على تل أبيب قال الرئيس : اسأل الإسرائيليين عما إذا كان لدى صدام حسين حقا صاروخ قادر على ضرب تل أبيب .

وأضاف إنني لا أصدق ذلك ، وكل ما يقال عن ترسانته غير العادية ليس إلا من قبيل الدعاية وأنتم في الغرب قد جعلتم من صدام عملاقا ! !

ولكن لماذا كانت إجابة الرئيس مبارك حاسمة ومقتضبة ؟

نجد الإجابة عن هذا السؤال في تقرير بريطاني صدر في لندن يوم 27 سبتمبر وكشف عن وجود اتصالات مكثفة تجري وراء الكواليس بين كبار المسئولين في كلا البلدين تعهد خلالها الرئيس صدام بعدم شن هجمات على إسرائيل في مقابل موافقة إسرائيل على عدم مهاجمة العراق في حالة اندلاع حرب في الخليج .

وقد أكد تقرير « الفورين ريبورت » الذي تصدره مجلة « الايكونومست » البريطانية أن الملك حسين عاهل الأردن قد قام بالتوسط بين إسرائيل والعراق ونقل للرئيس صدام تأكيدات إسرائيل بعدم مهاجمته .

وقد أوضح التقرير أن الاتصالات العراقية الإسرائيلية ليست وليدة اللحظة ،

بل إنها تعود إلى سنوات طويلة مضت عقب نشوب القتال بين العراق وإيران حيث طلب العراق من إسرائيل تزويده بأسلحة إسرائيلية وتعهد بعدم ضرب خطوط أنابيب البترول العراقية كما طالبه بإدانة إيران .

وقد ردت إسرائيل على المطالب العراقية عن طريق رونالدرامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق « فورد » بإجراء مباحثات مباشرة مع العراق وتصدير البترول العراقي عن طريق الأردن وإسرائيل .

ولكن .. كعادة إسرائيل فإنها لا تثق في أي حاكم أو زعيم عربي ، ورغم التعهدات السابق الإشارة إليها فإن إسرائيل دائما تكون في حالة استعداد وتأهب لأن ينقض معها أي طرف تعهده . كما أن إسرائيل تعي جيدا أن الزعيم العربي الذي لا أخلاق له بالنسبة لدولة عربية شقيقة فمن باب أولى ألا تكون له أخلاق معها إلا في حدود مصلحته الشخصية فقط .

وعلى ذلك وعلى سبيل التحسب لأي غدر أو مفاجأة من صدام حسين فإنها قد استدعت 55 ألف جندي احتياطي بقواتها الجوية لزيادة التعزيز العسكري الذي أخذت تضاعفه منذ تهديد صدام حسين بضربها .

وذكر تقرير نشرته صحيفة « وول ستريت جورنال » الأمريكية أن الاستعداد العسكري الإسرائيلي واضح جدا في مرتفعات الجولان وهي نقطة أقرب إلى القوات العراقية .

وأخيرا ، والسؤال يلح على ضميري لماذا نلوم الولايات المتحدة ولا نلوم أنفسنا وفينا الخائن والغادر، ومع الأسف أحيانا نتعمد إغفال ذلك تحت دعوى شعارات عربية ، وأغان عربية . بل ورقصات عربية أيضا . أغرت الغرب ــ وعلى رأسه الولايات المتحدة ــ التي أسرعت إلى المنطقة بقواتهاالمتعاظمة وتستغلها فرصة تاريخية لأن تنفذ مخططاتها التي تسعى إليها منذ ما يزيد على خمسة عشر عاما !!

الفصل الرابع

ولماذا نلوم دول الخليج العربية ؟!



وقبل أن نستطرد في عرض مشاهد وحلقات أزمة الخليج الراهنة .

فلابد أن نعود إلى سنوات مضت ، ولابد أن نتذكرها حتى تجلو أمامنا الحقيقة اليوم .

ففي 13 يوليو عام 1973 كشفت الصحف الكويتية عن مذكرات سلمها سفراء الولايات المتحدة في دول الخليج العربي خلال الأسبوعين الماضيين ، إلى حكومات هذه الدول لشرح وجهة نظر الحكومة الأمريكية في قضايا البترول .

« وأشارت الصحف إلى أن هذه المذكرات قد صيغت بأسلوب ينطوي على تهديدات مستترة وتحذر من وقوف تلك الدول أمام أمريكا » .

وفي 17 أكتوبر 1973 وعندما تأكد نصر 6 أكتوبر العسكري دعت الكويت إلى مؤتمر لوزراء البترول العرب . وذلك لاتخاذ موقف بترولي موحد ، وقرار بحظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا والغرب ردا على مساندتهم العسكرية والسياسية لإسرائيل .

وبإعادة الإمعان في التاريخين السابقين نجد أنه يفصل بينهما شهور ، والتهديد الأمريكي لم يردع دول الخليج العربي عن اتخاذ هذا الموقف وذلك القرار .

ولكن يجدر التنويه بأن السعودية كانت وراء هذه المعركة البترولية وتوحد دول الخليج العربي فيها ــ عدا العراق أيضا ــ وإن كانت الكويت قد قامت بدورها الاجرائي فيها بل واستضافت ثلاثة مؤتمرات لوزراء البترول العرب من أجل تسيير ومتابعة معركة البترول التي استمرت حتى مارس 1974 .

وفي ثالث هذه المؤتمرات بالكويت ، وعقب أحد اجتماعاتها أوائل ديسمبر عام 1973 صرح عبدالرحمن العتيقي وزير المالية والنفط الكويتي للصحفيين بقوله : إننا سعداء لأن سلاح البترول أثبت فاعليته .

ثم وجه الحديث إلى الصحفيين الأجانب قائلا : إن العرب اضطروا إلى خفض الإمدادات والإنتاج البترولي لأنكم عملتم على إذلالنا طوال 25 عاما : وإننا لا نحاول إيذاءكم ولكننا نسعى إلى الدفاع عن أنفسنا .

وأثناء عقد هذا الاجتماع أيضا ، حذر الرئيس الجزائري هواري بومدين ، في 4 ديسمبر من أن أي هجوم غربي على حقول البترول العربية سيؤدي على الفور إلى كارثة عالمية .

وأوضح بومدين في حديث أدلى به لعدد من الصحفيين الغربيين : أن العرب ليسوا في حاجة إلى دبابات أو جيوش لحماية أبار بترولهم ويكفي عدد قليل من الفدائيين لإحداث كارثة عالمية .

وأكد بومدين أن العرب لن يترددوا على الإطلاق في نسف الآبار والمنشآت البترولية في حالة وقوع تدخل عسكري أمريكي .

وفي ذات اليوم — 4 ديسمبر 1973 — كرر أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي تحذيره للدول الغربية من اتخاذ أي إجراء انتقامي ضد سياسة خفض إنتاج البترول التي تنتهجها الدول العربية وقال في حديث أدلى به لصحيفه (تربيون دي جنيف) إن لدى العرب وسائل كافية للرد على أي إجراء انتقامي في هذا الصدد .

وفي يوم 9 ديسمبر أمام اجتماع منظمة الأمم المتحدة حذر جميل البارودي سفير السعودية لدى الأمم المتحدة دول الغرب من محاولة استخدام القوة لمواجهة حظر البترول العربي ، وقال إنه إذا حاول الغرب ذلك فإن البترول سوف يصبح لهيبًا ناريا .

هذا ما كان للعرب عام 1973 ، وبكل شموخ وقوة وإرادة وكرامة وثقة . كان هذا موقفهم لتأكيد حقهم في ثرواتهم وحرية استخدامها في معاركهم القومية .

ولكن . بعد سنوات مضت ماذا فعل بهم صدام حسين ؟!

لقد دفع بهم إلى موقف يعود بهم إلى ما قبل معركة البترول 1973 ليس بسنوات ، بل إلى قرون مضت .

فقد وقف الشيخ سعود الناصر الصباح سفير الكويت فور الغزو العراقي للكويت وسط مؤتمر صحفي بواشنطن أذاعه التليفزيون الأمريكي على الهواء مباشرة . وأعلن أن الكويت طلبت إلى جميع الدول الصديقة وبصفة خاصة دول حلف

الأطلنطي التدخل لإجلاء القوات العراقية من الكويت .

وعلى الفور أيضا ذكر محللون سياسيون أمريكيون أن واشنطن شعرت بالدهشة طوال الأسبوعين الماضيين إزاء عدم طلب الكويت المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة .

وأضافت نفس المصادر أن الاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة ــ حاليا ــ هو الحفاظ على تدفق البترول وعلى عبور ناقلاته مضيق هرمز لما ينطوي عليه ذلك من أهمية كبيرة لواشنطن .

وأعتقد أن الكويت لم تطلب هذه المساعدة ؛ لأنها تصورت أن تهديدات صدام حسين « نوبة عدائية » من أجل ابتزازها والتنازل عن دينها له أثناء حربه مع إيران .

وإن كان الأمر أيضا خاصا بكبريائها الذي تمسكت به إلى آخر لحظة حتى اجتاحت القوات العراقية أراضيها .

ولأنها لم تصدق إطلاقا أن صدام حسين يمكنه أن يفعلها ؛ لأنه أكد لبعض الزعماء العرب أنه لاينوي ذلك .

ومع كل هذا أعتقد أننا نرى بعين الحق إلى أي مدى دفع صدام حسين بالكويت الشامخة ذات الإباء ؟!

وعلى الفور أيضا وعقب الغزو العراقي للكويت ، أعلن الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن : أن السعودية طلبت إرسال قوات عربية وأجنبية إلى أراضيها لمساعدتها في مواجهة التهديدات العراقية ، وأضاف أن الدول التي أرسلت قوات للسعودية قد اتخذت قرارها للتعاون معها في ردع العدوان بعد أن زاد صدام حسين من حشوده العسكرية على الحدود .

وأكد جميل الحجيلان سفير السعودية في باريس أن السعودية استخدمت حقها في السيادة لدعوة هذه القوات ، وبنفس الحق ستطلب منها مغادرة البلاد فور زوال التهديد العراقي لأراضيها وانسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها .

وفي ذات الوقت واصل الملك فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين اتصالاته مع رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وطلب خلالها ضرورة مشاركة القوات البريطانية في القوة متعددة الجنسيات بالخليج العربي .

وقال الملك فهد لرؤساء تحرير الصحف المصرية إن السؤال هو لماذا وجدت القوات الأجنبية في الخليج ؟

وأجاب بقوله : إننا لمسنا أن هناك تحركات عراقية كبيرة جدا قرب الحدود السعودية وكما تعلمون فإن الحدود متلاصقة وأنه من المفروض ألا تكون هناك قوات عراقية في هذه المنطقة فأعلنا استعدادنا لقبول قوات من الدول الأجنبية أو العربية التي تريد أن تساندنا بدون أي التزام من جانبنا ، وأن تنسحب هذه القوات من الخليج بمجرد الانتهاء من أزمة الكويت أو عندما نطلب منهم ذلك .

فطلبنا موافقة دول أجنبية بما فيها الاتحاد السوفييتي الذي أبدى استعداده لتقديم قوات وقطع بحرية لمساندتنا علما بأن وجود هذه القوات هو لدرء أي تصادم مع العراق .

وقال : إن هناك اتفاقا بيننا وبين القوات الأجنبية بألا يتم أي هجوم من الأراضي السعودية ، ولن نبدأ بأي عدوان إلا إذا تعرضنا لهجوم علينا ، وإنني ملتزم بذلك ، ولكنني ليس لي أية سيطرة على أية ضربة أخرى تأتي من خارج السعودية .

وفي الرسالة التي وجهها الملك فهد عاهل السعودية إلى المؤتمر الإسلامي في مكة ، أكد أن المملكة السعودية ستطلب من القوات الأجنبية مغادرة أراضيها فور زوال السبب الذي أتت من أجله .

وطالبت بضرورة انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليه بلا أية شروط وقال أيضا إنه بعد أن تأكدنا من أن العراق يبيت النية للعدوان على السعودية وبعد أن حشد الحشود الهائلة على حدودنا تحملنا مسئوليتنا الدينية والأمنية والتاريخية وطلبنا قوات مساندة عربية وإسلامية وصديقة وهذا حق تتيحه لنا الشريعة

الإسلامية الغراء والمواثيق والأعراف الدولية ، وقد أوضح ذلك علماء الإسلام في كل مكان .

ومن جانب آخر أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة لا تتطلع إلى إبقاء قواتها في السعودية أو في منطقة الخليج بشكل دائم وأنها لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية في المنطقة .

وجاءت هذه التصريحات ردا على تكهنات صحفية بأن بعض المسئولين في وزارة الدفاع الأمريكية يتطلعون إلى وجود عسكري دائم في منطقة الخليج عندما تنتهي الأزمة الراهنة .

وقال أيضا إن تشيني وزير الدفاع الأمريكي أوضح في أول لقاء له مع الملك فهد عاهل السعودية أن القوات الأمريكية ستبقى ما دامت السعودية ترغب في ذلك وهي لا تريد أن يكون لها بقاء دائم .

كما أضاف أن تشينى لم يطلب من أي من القيادات المعاونة له سواء في البنتاجون أو رئاسة الأركان أو القيادات في السعودية إعداد خطط طويلة الأجل للبقاء في المنطقة .

هذا وبعد عرض بعض حلقات أزمة الخليج وما استتبعه من الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة ، أعتقد أن الأمر أصبح جليا . وهو أنه لا لوم على دول المنطقة من — اضطرارها — إلى الاستعانة بهذا الوجود الأجنبي ، ولكن من نلوم ؟

أجزم .. بأن اللوم كله لصدام حسين !!

وفور الغزو اجتمع الرئيس الأمريكي بوش بمجلس الأمن القومي وصرح في الاجتماع بأنه لاينوي — في الوقت الحالي — التدخل عسكريا ، ولكنه أوضح أنه إذا قررت واشنطن استخدام القوة العسكرية فإنه لن يناقش هذا القرار أو يعلن عنه . وأضاف أنه يسعى إلى إقناع دول العالم بالتضامن من أجل الضغط على العراق للانسحاب فورا ودون أية شروط .

كما حذر الرئيس بوش من توسع القوات صوب السعودية أو أية دولة بترولية أخرى .

وقال إنه اتصل بالملك فهد وإن السعودية طلبت مساعدات معينة لا أريد أن أعلن عنها . وكان مستشار الأمن القومي الأمريكي قد اجتمع بسفير السعودية واستدعت وزارة الخارجية السفير العراقي في واشنطن ونفى أي ادعاء بأن العراق سيتوغل في الأراضي السعودية .

وأكد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة تلتزم بأمن وسلامة السعودية وهي دولة مهمة جدا للولايات المتحدة . وقد أبلغ ذلك للملك فهد .

وفي الوقت ذاته ذكر المسئولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة تركز حاليا على ممارسة الضغط الديبلوماسي والاقتصادي لتحقيق الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية مع ترك الخيارات الأخرى مطروحة .

وذكرت المصادر العسكرية الأمريكية أن قيام الولايات المتحدة باستعراض القوة قرب الكويت أو التدخل العسكري فيها لطرد القوات العراقية يتطلب مدة قدرها 45 يوما على الأقل .

وأضافت هذه المصادر الأمريكية أن نقل هذه القوات إلى مقربة من الكويت يتطلب موافقة السعودية وهو أمر غير مضمون .

وفي هذا الصدد صرح وليام كرو رئيس الأركان السابق للقوات الأمريكية بأنه إذا لم تسمح السعودية للولايات المتحدة باستخدام أراضيها فإن البدائل العسكرية تصبح محدودة للغاية . وأضاف أن القوات البحرية وحدها لن تتمكن من إنجاز الكثير حتى بمساعدة حاملة طائرات .

ومن جانب آخر قال مسئولون في البنتاجون إن الدعم الجوي الأمريكي للسعودية لن يحدث قبل أن تطلب السعودية ذلك ؛ لأنه يحتاج إلى حقوق هبوط من السلطات السعودية .

ثم وصل ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي إلى الرياض في زيارة عاجلة ــ وصرحت مصادر أمريكية مطلعة بأن الهدف الأساسي من هذه الزيارة هو الحصول على موافقة الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية على انتشار القوات الأمريكية في الأراضي السعودية لردع أية محاولة من جانب العراق لغزو الأراضي السعودية .

وأشارت هذه المصادر إلى أن السعودية رفضت دائما في الماضي السماح بوجود أية قوات أمريكية على أراضيها غير أن الأزمة الحالية تمثل حالة جديدة أمام إلادارة الأمريكية . ويرأس ديك تشيني في زيارته للرياض وفدا يضم الجنرال نورمان شوار تنسكوف رئيس أركان القيادة المركزية الأمريكية (قوات الانتشار السريع) وروبرت جيت نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي ، وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي أنه أصبح واضحا أن المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية تقتضي وضع حد لتصرفات الرئيس العراقي صدام حسين .

وأضاف المتحدث أن هذه الحقيقة تأكدت منذ اللحظة الأولى لدخول أول جندي عراقي لأراضي الكويت .

وأعلن مسئولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن الرئيس جورج بوش قد أصدر أوامره بالفعل بإرسال الآلاف من القوات والطائرات الأمريكية إلى السعودية للدفاع عن المملكة العربية السعودية في حالة تعرضها لأي عدوان خلال الأزمة الراهنة التي تشهدها منطقة الخليج .

وقال المتحدث الرسمي إن القوات العراقية تهدد السعودية وإنها أصبحت تهدد الآن المصالح الأمريكية .

وقال أيضا إن القوات العراقية تحتشد الآن بأعداد كبيرة قرب الحدود السعودية وإن الرئيس بوش ملتزم بالدفاع عن السعودية .

وقال مسئولون أمريكيون إن القوات التي قرر بوش إرسالها إلى السعودية تنتمي للفرقة 82 المحمولة جوا . وقالوا إن حوالي 4000 منها سيتوجهون إلى السعودية وإنهم سيصلون إليها في غضون أيام .

إلا أن برنت سكاوكروفت مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي قد أعرب عن اعتقاده بأن قيام العراق بشن هجوم على أراضي المملكة السعودية لا يعتبر أمرا وشيكا من وجهة نظر الولايات المتحدة في الوقت الراهن .. على الرغم من استمرار إرسال القوات العراقية إلى الحدود مع المملكة السعودية .

وكان ذلك في برنامج « واجه الأمة » الذي أذاعته شبكة سي بي إس الأمريكية .

وقد أشار مسئولون أمريكيون إلى أن أية عملية عسكرية أمريكية في المنطقة يمكن أن تصطدم بصعوبات عديدة بسبب تعقيدات الموقف في المنطقة خاصة أن الولايات المتحدة ليس لديها أية قوات برية في المنطقة في حين أن عدد الجيش العراقي يقدر بنحو مليون شخص .

وبينما بدأت القوات المظلية والفرقة 82 المحمولة جوا في التوجه إلى السعودية أبلغ المسئولون الأمريكيون الصحفيين أن واشنطن تتوقع من مصر والمغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة الإسهام بقوات عربية في قوة متعددة الجنسيات .

ويؤكد المحللون أنه لكي تكتسب أي قوة عربية مشتركة مصداقية ، فإنها تحتاج إلى وجود قوات من مصر بها . لكن المخاطر السياسية والمادية التي تنطوي عليها المشاركة في قوة متعددة الجنسيات جنبا إلى جنب مع قوات أمريكية ، هائلة بالنسبة لمصر . فالعراق يمكن أن يقتص بصورة دامية من أكثر من 800 ألف مصري يعملون في العراق وأكثر من 60 ألفاً آخرين يعملون في الكويت التي يحتلها .

ومن ناحية أخرى في منتصف سبتمبر أعلن الجنرال نورمان شوار زكوف قائد القوات الأمريكية بالخليج أن البناء العسكري الأمريكي بالمنطقة تأخر شهرا عن موعده وقال إنه لن يكتمل إلا بعد شهرين آخرين .

وقال شوارز كوف لصحيفة الواشنطن بوست وهو موجود بالسعودية إنه بعد شهرين سيكون لديه بالتأكيد القوات البرية اللازمة للدفاع عن السعودية ضد

أي هجوم عراقي .

ويعني هذا التأخير أن هذه العملية لن تكتمل قبل منتصف شهر نوفمبر القادم . إلا أن الصحيفة أضافت ــ نقلا عن شوارزكوف ــ أن القوات الأمريكية قادرة الآن على الدفاع عن الأراضي السعودية بصورة ملائمة وأنها ستصبح أكثر قدرة في المستقبل القريب .

ثم أعلن قائد عسكري في منطقة الخليج أن الولايات المتحدة أرسلت بالفعل إلى دولة الإمارات 16 طائرة نقل عسكرية من طراز س ــ 130 وسربا من الفرقة 314 من قاعدة اركتسا الجوية الأمريكية ويشمل هذا السرب نحو 500 من أفراد القوات الجوية الأمريكية ، وقال إن مهمة القوات الأمريكية في الإمارات ستكون أساسا لمساعدة ودعم القوات الأمريكية في السعودية .

وفي إعلان آخر للجنرال نورما ــ شوارز كوف قائد القوات الأمريكية في الخليج قال إن القوات الأمريكية قد تخوض معارك على الأرض وخصوصا إذا كانت المواجهة في الكويت وسوف تكون هذه المواجهة من باب إلى باب وقال إن العراق يستطيع أن يدفع قواته بلا حساب .

وأوضح شوارزكوف أن القوات الأمريكية تم نقلها في ستة أسابيع بينما تم نقلها إلى فيتنام خلال فترة لم تقل عن 8 شهور .

وكما سبق أن أعلن أنه في منتصف أكتوبر تكتمل القوات الأمريكية في المنطقة ، أعلن قائد القوات البحرية الأمريكية في التاريخ المشار إليه : أن قواته أصبحت قادرة تماما على شن أي هجوم عند الضرورة .

وأضاف الأدميرال هنري ماوز إنني واثق من أن قوات البحرية الأمريكية كافية سواء بالعدد أو العدة حيث إن لدينا 53 قطعة بحرية وأكثر من 46 ألف رجل بمن فيهم مشاة البحرية وقال ماوز إن القطع البحرية الأمريكية وغيرها ستظل في المنطقة حتى انتهاء الواجب الذي جاءت من أجله .

وقبيل اكتمال القوات الأمريكية بالمنطقة وبالتحديد في 2 أكتوبر أصدر مجلس النواب الأمريكي قرارا يؤيد فيه سياسة الرئيس جورج بوش حيال أزمة الخليج وإن كان قد أكد على ضرورة البحث عن حل سلمي للأزمة ، وحرص القرار الذي وافق عليه 380 عضوا مقابل 29 على عدم الإشارة إلى التدابير التي قد تتخذ مستقبلا إذا طالت الأزمة دون حل .

وقال النائب الديمقراطي هاملتون إن القرار لا يعتبر تفويضا مطلقا أو تأييداً لأعمال تحدث في المستقبل إلا إذا كانت تعتبر استمراراً للسياسة الحالية .

وقد بدأ المجلس مناقشة مشروع القرار للاقتراع عليه وقد جاء فيه : إنه ينبغي أن تواصل الولايات المتحدة التأكيد على الوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية لإعادة حكومة الكويت الشرعية وإطلاق سراح الرهائن المحتجزين في العراق .

وقد سعى مقترح القرار النائب دانتي فاسكل الديمقراطي رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب إلى طمأنة الأعضاء بأن هذا القرار يختلف إلى حد كبير عن قرار خليج تونكين الصادر في 1964 الذي استخدمه الرئيس الأسبق ليندون جونسون لتبرير التوسع في حرب فيتنام . وقال إن صياغة القرار تمت بالتشاور الوثيق مع الحكومة ، وأكد القرار على أن تسعى أمريكا إلى تحقيق انسحاب عراقي غير مشروط من الكويت وإعادة حكومتها الشرعية .

وقد حرص القرار على تجنب أية إشارة يفهم منها أنها تأييد لأي عمل عسكري قد تقوم به الولايات المتحدة مستقبلا : ولأجل ذلك جرى استبعاد فقرة تقول إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تستخدم الأساليب الدبلوماسية وغير العسكرية . « إلى أقصى حد ممكن » وحل محلها تعبير أن الولايات المتحدة ستستمر في التشديد على الوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية والعقوبات الدولية والمفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة .

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية والخبراء العسكريون يتوقعون أنه في حالة

اندلاع الحرب مع العراق سيسقط عدد يتراوح بين 20 و30 ألف جندي أمريكي ما بين قيتل وجريح .

ومن جانب آخر حذر جان بييرشيفتمان وزير الدفاع الفرنسي من أن مائة ألف على الأقل سيلقون مصرعهم في حالة اندلاع حرب في منطقة الخليج ، وقال إن مثل هذه الحرب ستكون باهظة التكاليف وتؤدي إلى خسائر فادحة .

وأبرزت صحيفة التايمز البريطانية دعوة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إلى ضرورة أن تبدأ الولايات المتحدة في شن حرب على العراق دون انتظار أو تباطؤ .

وأشارت الصحيفة أن كيسنجر يرى أن الولايات المتحدة قد تعدت الآن نقطة اللاعودة وأن عليها أن تكمل ذلك بتدمير القوات العراقية ، لأن الحرب هي السياسة الوحيدة التي تجدي مع صدام حسين .

وكان كيسنجر قد ذكر في حديث لصحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية أنه إذا لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءً عسكريا سريعا ضد صدام حسين فإن ذلك سيهدد الحكومات العربية المعتدلة في المنطقة ويؤثر كذلك في مصداقية أمريكا على المستوى العالمي وعلى مستوى عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ويضعف من إدارة الرئيس الأمريكي بوش ويهز الاستقرار السياسي والاقتصادي في كل مكان .

وفي مؤتمر صحفي للرئيس بوش بالبيت الأبيض وفي رده على سؤال حول المدة التي ستبقى خلالها القوات الأمريكية في منطقة الخليج وما إذا كانت ستستمر لسنوات ، قال بوش : إنه لا يدرك بالقطع الفترة التي قد يستغرقها الوجود الأمريكي في السعودية . إلا أنه أضاف بأن هذه القوات ستبقى فترة كافية إلى أن تؤدي الغرض من وجودها .

ولكن في تطور لاحق ، بدا أن هناك خلافاً في استخدام القوة العسكرية ضد العراق من حيث موافقة الأطراف المعنية .

فبينما كان يرى الملك فهد عاهل السعودية أنه لا يؤيد هجوما عسكريا من الأراضي السعودية ضد العراق ، ويبدو أن ذلك حفاظا على الإطار العربي لمواجهة الأزمة ، إلا أنه في تطور آخر وتحت الضغط الدولي على صدام حسين ، أكد السناتور الأمريكي « جون جلين » أن الملك فهد بن عبدالعزيز حث الولايات المتحدة على السعي من أجل الحصول على موافقة الأمم المتحدة قبل شن أي هجوم عسكري على العراق . وطالب الملك فهد أيضا بضرورة الرجوع إلى مجلس الأمن إذا كان هناك تحرك نحو القيام بهجوم عسكري على العراق .

إلا أنه من ناحية أخرى مقابلة لطلب الملك فهد عاهل السعودية أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة : أن الولايات المتحدة لن تضغط في الوقت الراهن لاستصدار قرار يتيح استخدام القوة ضد العراق ؛ لأنه مقتنع بأن القوة متعددة الجنسيات المنتشرة في الخليج تملك هذا التفويض بالفعل .

إلا أن تصريح الرئيس جورج بوش لا يمكن تحقيقه إلا من خلال أمرين :

الأمر الأول أن الملك فهد عاهل السعودية ليس وحده الذي يطلب موافقة الأمم المتحدة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق فقد تبعته معظم الدول الأوروبية وكذلك القوة العظمى الأخرى ــ الاتحاد السوفيتي ــ تطلب تلك الموافقة تأكيدا على أنها تمثل إرادة المجتمع الدولي بكل اتجاهاته وأيديولوجياته .

الأمر الثاني : أن الدول العربية بالخليج لن تصرح باستخدام هذه القوة العسكرية إلا بعد موافقة مجلس الأمن للأمم المتحدة كتنفيذ للإرادة الجماعية الدولية .

وبالفعل تم ما طالب به الملك فهد خادم الحرمين ، وحيث اقتنع بذلك معظم الدول الكبري ، إن لم يكن جميعها . حيث صدر من مجلس الأمن قرار في 29 نوفمبر 1990 لمنح العراق مهلة حتى 15 يناير 1991 بانسحابها من الكويت ، وألا تستخدم القوة العسكرية ضد العراق ، وصدر بموافقة 12 دولة وامتناع الصين ومعارضة اليمن وكوبا .

وقد أعلن ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن السياسة التي سارت عليها الولايات المتحدة خلال حكم الرئيس رونالد ريجان قد أخطأت عندما قللت من شأن الأخطار التي قد تترتب على تأييد الرئيس العراقي صدام حسين خلال حربه ضد إيران .

وقال إن بوش فعل الشيء الصحيح وأن الغرب يقتفي أثره أيضا وقال هيج إن عدم إرسال قوات إلى الخليج كان يمكن أن يكون .. خطأ أكبر « لأن ذلك من شأنه الإضرار بصورة الولايات المتحدة كدولة عظمى .

وأعرب عن تأييده لقرار الرئيس بوش بإرسال قوات إلى منطقة الخليج وقال إنها مسألة مصداقية وإن دروس التاريخ تؤكد لنا أنه لا يمكن إيجاد حل سلمي دون وجود عسكري حقيقي في المنطقة .

واعتقد أن دروس التاريخ التي أشار إليها هيج .. صحيحة إلى حد كبير .. فقد تحقق السلام بين مصر وإسرائيل . عندما تحقق لمصر وجود عسكري حقيقي قوي ورادع يمكنه تحقيق هذا السلام الذي تسانده القوة ، وتحميه القوة أيضا .

ويمكن تلخيص موقف الرأي العام الأمريكي والموقف الرسمي الحكومي من الأزمة في تصريحات أدلى بها لي هامليتون رئيس اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأدنى حيث قال : إن أفراد الشعب الأمريكي يريدون أن تقوم الولايات المتحدة بدور القيادة غير أنهم يترددون في الاستعداد لدفع ثمن هذه القيادة مثل إرسال الرجال والنساء ودفع الضرائب الخاصة إلى آخره .

ولكنه قال إنه يعتقد أن الشعب كله يؤيد الرئيس بوش بقوة وأن الكونجرس سوف يؤيد الرئيس بقوة أيضا فيما لو بدأت المعارك . ولكن من المهم ألا يبدو الصدام على أنه أمريكي عراقي ولكنه لابد أن يكون بين المجتمع الدولي كله والعراق (وهذا يتفق مع وجهة نظر الملك فهد عاهل السعودية) وقال أيضا : إن ترديد مبادئ القانون الدولي لصدام حسين أشبه بترديد الوصايا العشر على أذنى آل كابوني زعيم المافيا الشهير في التاريخ الحديث .

وقال أسين عضو لجنة القوات المسلحة بالكونجرس بالنسبة لمشكلة الرهائن أنه لا بد من أن نجد التوازن السليم في هذه القضية بين حرصنا على الرهائن وترك سياستنا عرضة للشلل بسبب هذا الحرص !!

وفي مرات عديدة أعلن الرئيس الأمريكي أنه لا يسعى إلى إسقاط صدام حسين أو اغتياله بل يترك ذلك لإرادة الشعب العراقي نفسه .

وفي عدة مرات أيضا يكرر تحذيره لصدام حسين وإنذاره إلا أنه يؤكد على ضرورة أن تترك للعقوبات الاقتصادية الفترة الكافية من الوقت لإحداث أثرها على صدام حسين .

وبذلك يذعن لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

إلا أن القوة لا يردعها غير قوة أكبر . وللقوة أدوات وأسلحة وأساليب . فمن الذي يملك أكثرها قدرة على التأثير ؟ ! ومن الذي يملك تحمل ضغوط القوة؟!

ومهما كانت أي قوة .. « فالحق فوق القوة » كما ردد زعيم مصر الخالد الذكر سعد زغلول .

الفصل الخامس

حتمية التقاء المصالح العربية ـــ الغربية في الخليج



إذا كانت أوروبا الغربية لها الكثير من المصالح الحيوية والهامة في منطقة الخليج .. فإن هذا معلوم منذ زمن قديم .

ومنذ هذا الزمن القديم .. كانت تحلم بعودتها إلى هذه المنطقة من أجل حماية مصالحها وعدم تهديدها بالخطر ، والذي تجلى ـــ أول ما تجلى ـــ في الحظر البترولي أثناء معركة 6 أكتوبر عام 1973 .

ولكنها إزاء وحدة العرب في المعركة ، وفي المواجهة لم تستطع ذلك .

ولكن صدام حسين أتاح لها فرصة العمر ، والتاريخ دفعها إلى أن تسارع إلى المنطقة تحت وطأة الخطر الذي هدد به دول الخليج العربي ، ومصالحها الحيوية التي بدت أيضا أنها ستكون في خطر .

وتحت مظلة الخطر الواحد ، فإن أوربا الغربية ترى أن مصالحها ليست منفردة وإنما تلتقي مع مصالح دول الخليج . إذن فالمصالح مشتركة وواحدة ، ولابد لها من تأمين وحماية !

ومن هنا وقبل أن تذهب أوربا الغربية من المنطقة ؛ عليها ـــ كما ستردد ـــ أن تضع تخطيطا وتدبيرا لحماية المصالح المشتركة ، وهذا يقتضي وضع مقومات أو شروط وضوابط لهذا التأمين ، ويتحمل مسئوليته دول الخليج العربية وأوربا الغربية ، وهنا تفرض الإرادات الغربية والنوايا والرغبات نفسها ، وهنا أيضا تتأكد حتمية التقاء المصالح العربية ـــ الغربية في مرحلة انتقال ، وحتى تتبلور الخريطة الجديدة لهذه المصالح . مرحلة العقد القادم من القرن العشرين انتقالا إلى القرن الواحد والعشرين .

ومن هنا كان صدام حسين أخطر متآمر في القرن العشرين لأن مؤامرته تمتد نتائجها حتى تظهر جلية واضحة في بداية القرن القادم .

وعودة مرة أخرى إلى تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن محل

دراستنا والصادر في عام 1981 ـــ والذي نقله إلى العربية عبد الهادي ناصف ـــ فكما توقع غزو العراق للكويت والسعودية ، أفاض في تداعيات هذا الغزو والواجبات السياسية والعسكرية لمواجهته ، وأبعاده ، وقد جاء به :

« إن قضية تحديد الطرف أو الأطراف التي يجب أن تتحمل عبء الدفاع عن الخليج . تحكمها حقيقتان لامناص من تجاهلهما وهما :

الأولى : هي أن الولايات المتحدة ليست في وضع عسكري يسمح لها بأن تتحمل هذا العبء وحدها وبكفاءة دون أن تخل بالتزاماتها الطويلة الأمد حيال الدفاع عن أوربا والشرق الأقصى .

والثانية : هي أن أوربا الغربية واليابان وهما أكثر اعتمادا على نفط الخليج من الولايات المتحدة فإن لديهما القدرة على المساهمة الفعالة وإن كانت إلى حد بعيد غير مباشرة في الدفاع عن المنطقة .

وهذه المساهمات الممكنة تشمل جهودا أكبر للدفاع الذاتي وتتمثل في المساهمة في قوة بحرية مشتركة ترابط في المحيط الهندي وإعطاء تسهيلات جوية وبحرية في أوربا والشرق الأوسط لدعم العمليات في الخليج وتكريس سفن مساعدة وطائرات ودوريات بحرية لتعزيز القدرات الأمريكية المحدودة على الإمداد والمراقبة في المحيط الهندي وأيضا الدعم المالي لمشاريع الإنشاءات الخاصة بقوة الانتشار السريع في الشرق الأوسط .

وبعد .. اعتقد أن القارئ الذي جال بذهنه فيما سبق عرضه من التقرير والخاص بالأطراف التي ستتحمل عبء الدفاع عن الخليج .. يتذكر على الفور واقع ما حدث فور الغزو العراقي للكويت .. ولنعد بالذاكرة إلى هذا الواقع لنؤكد أن هذا التقرير كان بمثابة خطة سابقة .

وقد نفذت في واقعنا الجاري .

فعلى الفور أعلن رولان دوما وزير خارجية فرنسا أن الهجوم العراقي على

الكويت سوف يجعلنا نعيد النظر في سياستنا في منطقة الشرق الأوسط . وأعلن أيضا المتحدث باسم الخارجية الفرنسية أن فرقاطة حربية فرنسية قد عبرت من شرق البحر المتوسط إلى مدخل الخليج لتنضم إلى سفينتين حربيتين فرنسيتين موجودتين في المنطقة من قبل . كما أكد أن فرنسا تقوم بتعزيز وجودها البحري في الخليج ردا على التطورات الأخيرة في المنطقة عقب ذلك الغزو .

كما قررت إرسال حاملة الطائرات الفرنسية كليمنصو « والتي تقل 40 طائرة والسفن الحربية الثلاث المصاحبة لها وقوامها 3 آلاف جندي .

كما غادرت طائرة بوينج 727 وطائرة إيرباس العاصمة الفرنسية باريس متجهتين إلى قطر حاملتين شحنة من الأقنعة الواقية من الغازات السامة الفرنسية الصنع . وذلك تأكيدا لما أعلنه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في تصريحاته بأن فرنسا ستوفي بمسئوليتها وتستجيب للطلبات التي ستتلقاها بصدد تسليم العتاد والتجهيزات .

وقد طارت من قاعدة تول شمال شرقي فرنسا إلى السعودية 4 طائرات فرنسية من القاذفات المقاتلة من طراز جاجوار من بين 8 طائرات كانت فرنسا قد قررت إرسالها إلى السعودية .

كما وصلت وحدات من قوات المشاة الفرنسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للمساعدة في الدفاع عنها . كما أعلن فرانسوا ميتران الرئيس الفرنسي أن فرنسا قررت إرسال وحدات استكشافية وخبراء عسكريين إلى المملكة العربية السعودية .

كما أعلنت القوات العسكرية البريطانية في قاعدة أكروتيري بقبرص حالة التأهب في صفوفها . وذكرت مصادر صحفية أن طائرات تجسس من طراز « يو 2 » بدأت تقلع من القاعدة بصورة مستمرة .

وأكدت وزارة الدفاع البريطانية تأييدها لما أعلنه قائد القوات البريطانية في الخليج حول استعداد بريطانيا لزيادة حجم قواتها في منطقة الخليج إذا دعت الضرورة لذلك .

وأعلن المستشار النمساوي فرانز فرانتسكي بأن بلاده وإن كانت دولة محايدة الا أنها ستسمح للطائرات الحربية الأمريكية المحملة بالجنود والمؤن بعبور أجوائها في طريقها إلى الخليج .

وفي مدريد أعلنت وزارة الدفاع الأسبانية أن قطع الأسطول البحري الأسباني التي تقرر إرسالها إلى منطقة الخليج وعلى متنها 496 جنديا ستصل في غضون أيام إلى المنطقة .

وأعلنت الحكومة الإيطالية موافقتها على السماح للقوات الأمريكية التي يتم إرسالها إلى منطقة الخليج باستخدام القواعد العسكرية الإيطالية .

وذكر المتحدث باسم رئيس الوزراء الإيطالي أنه سيتم استخدام هذه القواعد في نقل المعدات والقوات إلى الخليج .

وإشارت وكالة الأنباء الإيطالية إلى أن القرار الإيطالي جاء في إطار مبادرة خلف الاطلنطي لمساندة السعودية في مواجهة التهديدات العراقية .

ومن ناحية أخرى وافقت أسبانيا على قيام القوات الأمريكية المتجهة إلى الخليج باستخدام قواعدها العسكرية .

وقررت كندا الاشتراك في القوة بمدمرتين وسفينة إمداد .

وفي استراليا أبحرت فرقاطتان وسفينة امداد في طريقها إلى الخليج للانضمام إلى القوة الدولية التي تتجمع هناك حاليا وصعد رئيس الوزراء بوب هوك بنفسه إلى القطع الثلاث وخاطب أفراد أطقمها جميعا الذين يبلغ عددهم 600 بحار وقال ان لاستراليا مصالح هامة في الخليج ولكنه من المهم أن يفهم العالم أيضا أنه ليس بمقدور البلاد الكبيرة أن تغزو جاراتها الأصغر ثم تترك لشأنها بدون أي عقاب .

(وكان قد قرر ذلك بعد تلقي مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي بوش) كما أعلنت الحكومة الهولندية أنها قررت ارسال وحدتين كبيرتين إلى الخليج .

أما ألمانيا الغربية فقد أرسلت خمس كاسحات ألغام وسفينتي امداد إلى البحر

المتوسط .

كما قرر مجلس وزراء الخارجية والدفاع لدول اتحاد أوربا الغربية في جلسته الاستثنائية التي عقدها في باريس إنشاء لجنة خاصة تقوم في عواصم الدول الأوربية وفي منطقة الخليج بالتنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد وتقسيم المهام ، والمساندة في مجال الإمداد والتموين وتبادل المعلومات وحماية السفن .

وقد قرر المجلس أن ينعقد اجتماع لرؤساء جيوش الدول التسع الأعضاء في اتحاد أوربا الغربية من أجل وضع الخطوات العملية للتنسيق بين القوات المسلحة للدول التسع .

وقد أرسل سبعة من أعضاء الاتحاد الأوربي الغربي « 9 دول » وهم : فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا الغربية أكثر من 30 سفينة حربية إلى منطقة الخليج أو شرقي البحر المتوسط منذ اندلاع الأزمة .

وقد أعلنت بلجيكا من ناحيتها أنها سترسل اثنتين من كاسحات الألغام إلى خليج عمان لتعزيز الحظر المفروض على العراق .

وفي أنقرة قررت تركيا تعزيز حجم قواتها المنتشرة على الحدود مع العراق بحوالي عشرة آلاف جندي تحسبا لأية تطورات .

وذكرت مصادر مطلعة في حلف الأطلنطي أن بريطانيا وإيطاليا والبرتغال وافقت على وضع سفن مدنية تحت تصرف الولايات المتحدة لنقل قوات ومعدات أمريكية إلى الخليج .

وكانت الولايات المتحدة قد تقدمت بهذا الطلب إلى حلفائها خلال اجتماع في بروكسل لسفراء الدول الـ 16 الأعضاء في الحلف كما تضمن الطلب طائرات لنقل الجنود وتجهيزات ومؤنا .

كما أعلنت اليابان عن إرسال 800 سيارة وشاحنة إلى السعودية كجزء أول من المساعدات الاقتصادية التي قررت تخصيصها لهذا الغرض وتصل إلى مليار

دولار .

وهذه السيارات تقدر قيمتها بنحو 10 ملايين دولار وسيتم استخدامها في نقل الجنود الأمريكيين داخل الصحراء . وقال المتحدث باسم الحكومة اليابانية إن اليابان سترسل أيضا أجهزة تكييف للهواء إلى القوات الأمريكية .

كما أعلنت رئاسة الأركان البحرية الفرنسية أن القوات البحرية الفرنسية والبريطانية والهولندية والإيطالية حددت قطاعات لدورياتها في خليج عمان ومضيق هرمز والقطاع الغربي من الخليج .

وأضافت أن قادة القوات البحرية لمختلف اتحاد الدول الغربية سيعقدون اجتماعات دورية في منطقة الخليج ومنطقة شمالي البحر الأحمر .

كما أوضحت أيضا أنه تم الاتفاق في اجتماع للقوات البحرية الأمريكية والأسترالية على الاحتفاظ لهذه القوات بقطاعات أخرى في المنطقة نفسها أي في خليج عمان ومضيق هرمز وغربي الخليج .

كما تعرض تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن إلى عقبة أخرى ربما تعترض التدخل العسكري الأمريكي الناجح في الخليج « حيث إن ذلك سيكون على حساب قوة الردع في أوربا والشرق الأقصى » .

وذلك لأن قرار تشكيل قوة الانتشار السريع من وحدات عسكرية قائمة معظمها مخصص لحلف شمال الأطلنطي والشرق الأقصى — وهذا أمر يؤدي إلى توسيع الفجوة الكبيرة التي كانت موجودة حتى قبل غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان ما بين التزامات الولايات المتحدة في الخارج وقدراتها على الدفاع عنها — يجعل من المستحيل فعليا التعامل بكفاءة مع تحد عسكري هام في أكثر من منطقة واحدة في نفس الوقت .

وكما لاحظ — في عام 1980 — وليام جيري الذي كان وقتها وكيلا لوزارة الدفاع للبحث والتطوير : أن المشكلة المربكة حقا هي كيف نستطيع القيام

بحشد لحلف شمال الأطلنطي وحشد للخليج في نفس الوقت ؟ هذه هي المشكلة !!

ولكن بعد 15 سنوات ـــ أي في عام 1990 ـــ لم تصبح تلك مشكبة !!

وذلك بسبب متغيرات أوربا الشرقية التي قادها جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي وذروة التعاون والاتفاق التي تحققت مع الولايات المتحدة ، وإذن فلا محل لوجود خطر سوفيتي في أوربا يهددها مما يحمل حلف شمال الأطلنطي إلى توجيه جيوشه إلى الخليج وبقيادة الولايات المتحدة .

بل إن هناك بديهية لابد من ملاحظتها ألا وهي أنه إذا جاز لدول غرب أوربا أعضاء هذا الحلف أن تدفع ببعض أو جزء من قواتها المسلحة إلى الخليج ـــ وكان من الأولى الاحتفاظ بها لدرء الخطر السوفيتي وذلك قبل أن يتلاشى ـــ فمن باب أولى أن تفعل ذلك الولايات المتحدة التي بددت هذا الخطر بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي مبدئيا في إطار مفاوضات ناجحة ـــ على الحد والتقليل من الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية أيضا في غضون سنوات قادمة .

بالإضافة إلى اتفاق الاتحاد السوفيتي معها على التصدي ومواجهة هذا الغزو العراقي وخطره على مرحلة ما بعد الحرب الباردة بين القوتين العظميين .

ولذلك فليس هناك مشكلة كما رأى ذلك وكيل وزارة الدفاع في عام 1980 وبما أننا أصبحنا في عام 1990 فإنه فور وقوع الغزو العراقي تم وضع خطة تحريك للطائرات الأمريكية من قواعدها في أوربا بحيث تستخدم (إف 15 و إف 16) من القواعد الأمريكية في ألمانيا الغربية وفي أسبانيا .

وطائرات (إف 111) من انجلترا وطائرات (إف 14) وقاذفات القنابل (1 - 6) من فوق حاملة الطائرات اندبندانس المقرر لها أن تصل إلى منطقة الخليج في غضون ساعات .

كما أنه من المقرر أن تنضم القيادة الجوية الاستراتيجية (ب 52) وهي قاذفات قنابل ذات مدى طويل من قواعدها الغربية في المنطقة .

كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من مناورات عسكرية تابعة

لحلف شمال الأطلنطي (ناتو) كان مقررا إجراؤها خلال شهر سبتمبر 1990 في الدانمارك وشمال ألمانيا الغربية .

وذكر راديو صوت أمريكا الذي أذاع هذا النبأ أن القرار الأمريكي بالانسحاب من هذه المناورات يرجع إلى نشر قوات أمريكية في الخليج .

ثم أصدر وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني أوامره بخفض القوات الأمريكية في أوربا الغربية بنحو 40 ألف جندي خلال الأشهر الاثني عشر القادمة وذلك توقعا لتوصل الشرق والغرب إلى اتفاق لخفض القوات التقليدية في أوربا .

ويبلغ عدد القوات الأمريكية في أوربا الغربية 300 ألف من بينهما 200 ألف في ألمانيا الغربية .

وقد أعلنت مصادر وزارة الدفاع الأمريكية أن معظم القوات التي سيتم سحبها من أوربا الغربية تتمركز في ألمانيا الغربية .

وأكد السفير الأمريكي لدى حلف الأطلنطي أن التعاون الدولي في أزمة الخليج هام نظرا لأن ما يحدث حاليا يستهدف وضع النظام الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وإن العالم يحتاج لأن يبين بوضوح أن غزو دولة والاستيلاء عليها لن يكونا مقبولين .

وفي وصف للدور الأوربي في أزمة الخليج قال المراقبون إن أزمة الخليج الراهنة أتاحت فرصة للدول الأوربية لتأكيد ذاتها وإنها يمكن أن تمثل منعطفا هاما في تحديد الدور الأوربي في الأمن العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وفي ضوء ما سبق .. من عرض لتقرير واشنطن وواقع ما حدث فإنه يمكن توضيح علاقة كل من الأطراف المعنية بأزمة الخليج وذلك لتحقيق مصالحها المشتركة .

أولا : بالنسبة للولايات المتحدة :

فإنها لم تنفرد بوجودها العسكري في المنطقة حتى لا يبدو أنها تقوم

بغزو ـــ تحت ستار مواجهة الغزو العراقي ـــ و ذلك لحماية مصالحها البترولية . إنما دعت أوربا الغربية لذلك بحيث يبدو أن الإجماع الغربي هو السائد في المنطقة ، وكذلك منعا للحساسية الخاصة بشعوب المنطقة في الارتياب والشك في نوايا الولايات المتحدة منفردة وبذلك تسهل مهمتها في المنطقة وخاصة لو قررت اتخاذ قرار المعركة العسكرية في مواجهة العراق .

وكذلك حتى لا تتحمل العبء الاقتصادي لهذا الوجود العسكري وحدها وإنما ليشاركها أصحاب المصالح الأخرى في هذه التكلفة وذلك في مواجهة الرأي العام الأمريكي في مراقبة إنفاقه العسكري . ولاسيما بعد الاتفاق المبدئي على خفض القوات الأمريكية في قواعدها في أوربا الغربية .

كما أن دعوة الولايات المتحدة لغرب أوربا تطمئن الاتحاد السوفيتي بعدم انفراد الأولى بالوجود العسكري لمواجهة الغزو العراقي بل إن هذا الاطمئنان قد تأكد عندما قررت الولايات المتحدة سحب جزء من قواتها في حلف شمال الأطلنطي ـــ الموجه أساسا ضد الاتحاد السوفيتي ـــ وذلك للوجود العسكري في الخليج .

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تؤكد أنها القوة العظمى الوحيدة التي يمكنها أن تقود العالم شرقه وغربه في أي أزمة دولية فيما بعد مرحلة انتهاء الحرب الباردة .

وأخيرا تأكيدها لدول الخليج العربي أنها القوة العظمى التي تستطيع تعبئة العالم كله لحمايتها من أي تهديد داخلي أو خارجي .

ثانيا : وبالنسبة لدول غرب أوربا :

فقد سارت معظمها مع الولايات المتحدة « كتفا بكتف » كما يقول المثل العامي أي جنبا إلى جنب .

فقد سارعت دول غرب أوربا إلى تسهيل مهمة القوات الأمريكية المتجهة إلى الخليج من خلال القواعد العسكرية الأمريكية الكائنة بها تحقيقا للتحالف الغربي الوثيق بينهما سواء أثناء الحرب الباردة أو بعدها .

بل أنها أرسلت بعضا من قواتها وذلك لحماية مصالحها بالاشتراك مع القوات الأمريكية والتي يجب ألا تنفرد بهذه الحماية حتى لا تملي الولايات المتحدة شروطها لتحقيق هذه المصالح وتمارس سيطرتها على توجيه هذه المصالح أيضا .

كما أن إرسالها قواتها إلى الخليج إنما يؤكد للدول العربية أنها تشارك وتساهم في حمايتها بناء على طلبها وأنها بديل مؤثر للولايات المتحدة إذا حاولت هذه الأخيرة فرض شروط لا ترضاها دول الخليج أو التدخل بصورة أو بأخرى في شئونها الداخلية أو المرابطة أو التمركز العسكري الدائم في المنطقة . هذا رغم أنه من المفترض التعاون بين أوربا والولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . إلا أنه في حالة تعارض أو تناقض أو غلبة مصالح على أخرى ، فهنا الأمر لا يكون تعاوناً بقدر ما يكون مواجهة أو تصديا ، وخاصة بعد تكوين أوربا الموحدة في عام 1992 .

ثالثا : أما بالنسبة لدول الخليج العربي :

فلاشك أنها اضطرت للاستعانة بالولايات المتحدة ، ولكنها لم تتجاهل أو تغفل استدعاء قوات غرب أوربا . وذلك لأنها تعي أنه كما للولايات المتحدة مصالح فإن لدول غرب أوربا مصالح أيضا . وبذلك تشترك القوتان في حماية مصالحهما المشتركة . كما أن دول الخليج تعي أن مصالح غرب أوربا تغلب على المصالح الأمريكية لحجم تجارتها الأكبر معها وحيث إن دول الخليج نوعت من علاقاتها التجارية والاقتصادية معها مما دفع بعض خبراء الولايات المتحدة في الكونجرس إلى التحذير من ذلك التنوع الذي اتجهت إليه هذه الدول الخليجية وما يستتبع ذلك من ارتباط أوثق بدول غرب أوربا . كما أن وجود القوات الأمريكية والأوربية هو حماية لدول الخليج من انفراد إحداها بها لمحاولة فرض سيطرتها أو نفوذها ، وبذلك تكون دول الخليج قد خلقت نوعا من توازن المصالح بينهما يحقق أيضا مصلحتها وحمايتها . وفي إطار هذا يمكن لدول الخليج تغليب مصلحة على أخرى أو تفضيلها طبقا لما تحققه لمصلحتها أيضا .

بل إن دول الخليج لم تأل جهدا لكيلا لا تنفرد القوات الأجنبية بالوجود

العسكري ، بل ذهبت إلى أقرب من ذلك حيث طلبت مساعدة دول عربية كمصر وسوريا والمغرب ودول إسلامية وهي باكستان وبنجالاديش وبعض قوات المجاهدين الأفغان .. بالإضافة إلى قوات دول الخليج العربية التي يتم التنسيق بينها لمواجهة أي عدوان عراقي على السعودية أو أي منها .

وبذلك فقد أفلتت دول الخليج العربية من التغريب الأجنبي للوجود العسكري في المنطقة ، بوجود قوات عسكرية عربية وإسلامية لحماية الأماكن المقدسة بالمملكة العربية السعودية .

وهذا الوجود أيضا يخلق نوعاً من التوازن العربي ــ الأجنبي تبعا لتحقيق المصالح المشتركة بينهما وكذلك المصالح الموحدة داخل كل تكتل على حدة .

وكما شدّت دول الخليج العربية ــ بأزمتها ــ كل هذه القوى لحماية مصالحها المشتركة .. فإنها أيضا ــ ضمنيا ــ وضعت داخل شباك هذه المصالح قنابل وزمنية تفجر تكتلها الموحد ضدها ، وذلك حماية أيضا لنفسها من هذه القوى إذا ما قررت استغلال الأزمة مدفوعة بأنانيتها .

الفصل السادس

هل ثبت أن السادات كان على حق ؟!



بدأنا هذا الفصل بالسؤال الآتي : هل ثبت أن السادات كان على حق ؟!

وكان هذا السؤال عنوان مقال للكاتب السياسي الكبير محمد سيد أحمد والمعروف باشتراكيته المتشددة وناصريته أحيانا ، وهو يعد من كبار خبراء السياسة الخارجية والدولية في العالم العربي .

وقد سعى محاولا الإجابة عن سؤاله بتحليل موجز ، وبسعيه هذا أثار الكثير من المسائل الهامة وقام باستقراء التاريخ القريب .

وجاء بمقاله : « قيل إنه كان لأنور السادات تصور استراتيجي عن المنطقة وصف وقتذاك بأنه مستحيل التنفيذ ! هل وارد أن يقال عنه الآن إنه أصبح من الممكنات !! »

قيل « إن أنور السادات لم يؤمن أبدا بمقولة خصومه بأنه عقد صلحا منفردا بل أراد باتفاقات السلام التي أبرمها مع إسرائيل نهج « طريق مبتكر » في التوصل إلى تسوية شاملة قوامه أن واشنطن لابد أن تدرك — إن عاجلا أو آجلا — أن مصر أقدر من إسرائيل على خدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية ولو لمجرد أن إسرائيل كيان غريب عن الشرق الأوسط . ومصر شكلت على الدوام ركيزة أساسية في قلبه » .

يستتبع ذلك أن مصلحة واشنطن تقضي كلما نشب خلاف بين مصر وإسرائيل بأن تأخذ بوجهة النظر المصرية في تسوية هذا الخلاف وبهذا المعنى فإن اتفاقات كامب ديفيد لم تكن تعني فقط استرجاع سيناء بل خلق بنية كفيلة بتسوية مختلف أوجه النزاع ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من منطلق مقبول عربيا لأنه مقبول مصريا .

وكما هو معروف فإن هذا التصور لم يكتب له أن يتحقق وقت أن

نسب ــ بحق أو بغير حق ــ إلى أنور السادات في بداية الثمانينات . إذ أنه فور الانتهاء من قضية إعادة سيناء طرح ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف وقتذاك « بالخيار الأردني » وقصد به « حلا » للمشكلة الفلسطينية وكان معنى ذلك أن الأردن لا مصر تقرر له أن يصبح « الركيزة » في حل القضية الفلسطينية ، وبهذا المنظور أصبح من المتصور أن يكون لسوريا الدور « المحوري » في إيجاد مخرج لمشكلة الجولان ثم لمشكلة لبنان ، وبالتالي فإن إسرائيل وحدها هي الطرف « الدائم » في الاستراتيجية الأمريكية وأن الأطراف العربية جميعا بما في ذلك مصر « عابرة » (!) و« مرحلية » (!) .. كل منها « خطوة » في دبلوماسية « الخطوة خطوة » وتكون لها أهمية فقط بالقدر الذي يتعين الالتفات إليه لتسوية جانب محدد من جوانب النزاع .

وقد بدا أن إقامة استراتيجية على تصور أن مصر بوسعها أن تصبح ــ في نظر الاستراتيجية الأمريكية ــ أكثر أهمية من إسرائيل مجرد خيال ، وحتى إذا ما افترضنا ــ جدلا ــ أنه من الممكن تخيل ظروف وارد أن يكون لهذا التصور فيها أي قدر من المصداقية فإنها فقط ظروف الحرب الباردة .. فإن مصر كانت مؤهلة ربما أكثر من أي دولة أخرى من دول المنطقة وقتذاك لاستثمار عداء ريجان لما وصفه بامبراطورية الشر السوفيتية كي تصبح القاهرة « ركيزة » استراتيجية إقليمية يجري بمقتضاها تبرير السعي إلى عقد سلام بين إسرائيل « والمعتدلين العرب » من منطلق أن الطرفين يجمعهما العداء الصارم للاتحاد السوفيتي وينظران إلى الشيوعية على أنها سبب كل اضطراب ومصدر « الإرهاب المتفشي » في المنطقة غير أن هذا السيناريو لم يعد وارداً بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام تعاون وتناسق بين واشنطن وموسكو على نحو لم يسبق له مثيل .

بيد أن الموقف قد يبدو الآن مختلفا تماما بعد اجتياح صدام حسين للكويت الأمر الذي قد يبرر نظرة جديدة إلى التصور المنسوب إلى السادات .

ففي وجه الغزو العراقي حشدت الولايات المتحدة وحشدت معها دول غربية قوات ضخمة في منطقة الخليج ، وقد يترتب على المواجهة نشوب حرب وقد تتاح

فرصة تجنبها ولكن في كلتا الحالتين فإن بقاء هذه القوات إلى غير أجل ليس ممكنا فلقد بدأت المظاهرات تعم المدن الأمريكية ومن المنتظر انتشارها في بلدان غربية أخرى للمطالبة بسحب القوات ، ذلك لأن الشباب الغربي على غير استعداد للموت لأسباب مبهمة تبدو له وثيقة الارتباط بمصالح شركات البترول الكبرى .

لابد إذن من انسحاب القوات الأجنبية إن آجلا أو عاجلا غير أن هذه القوات قد جاءت أصلا لا لمجرد أن صدام قد غزا الكويت ولكن أيضا لأن ما فعله قابل للتكرار ، على يده أو يد غيره ، ذلك لأن مواقع البترول الحيوية بالخليج لم تعد مؤمنة منذ انتهاء الحرب الباردة ، وزوال الاستقطاب الحاد بين الشرق والغرب ، هذا الاستقطاب الذي ترتب عليه قيام نظام أمني يحول دون حدوث اجتياحات على النحو الذي جرى . لابد إذن من نظام أمني بديل بعد انسحاب القوات الأجنبية .

ومن البديهي أن هذه مهمة أمنية يتعذر على إسرائيل النهوض بها ، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أنه في الوقت الذي تركز فيه التحليلات العربية على أن إسرائيل هي المستفيدة الكبرى من ابتلاع العراق للكويت ــ ذلك لأن صدام قد نقل بؤرة الاهتمام العالمي بعيدا عن القضية الفلسطينية وعن الانتفاضة وعزز حجج إسرائيل في عدم انسحابها من الأراضي المحتلة وفي تبرير تشكيكها في لجدوى إبرام سلام تعاقدي مع العرب ــ فإن التحليلات الغربية تركز ــ على العكس ــ على أن أزمة الخليج قد كشفت عن عجز إسرائيل عن النهوض بالمهمة الموكولة إليها والتي تبرر المساعدات السخية التي تحصل عليها .

لقد أحرجت إسرائيل واشنطن إحراجا شديدا بمذبحة القدس ذلك لأنها قد أجبرتها على تصويت في مجلس الأمن انطوى على اختيار صعب ، فالامتناع عن استخدام الفيتو حمل معنى النيل من انحياز واشنطن التقليدي إلى جانب إسرائيل واستخدامها للفيتو كان معناه المساس بالعلاقات الوطيدة التي تقيمها الآن مع عدد من العواصم العربية تصديا لصدام حسين وعلى نحو يشكل مقومات النظام الأمني البديل .. أليس معنى ذلك أن إسرائيل بدلا من أن تكون عونا للاستراتيجية الأمريكية بسبيلها أن

تصبح عقبة في وجهها ؟ وإن عواصم عربية بعينها أصبحت من وجهة نظر مصالح أمريكا الاستراتيجية أكثر أهمية من إسرائيل ؟

قد يقال إن واشنطن كفيلة بإقامة استراتيجية « مرنة » ذات « شرائح متعددة » تكفل لها الانفتاح على أصدقائها العرب والإسرائيليين معا وعلى نحو يجنبها ضرورة الاختيار ، ولكن ألا يحمل التعارض الملحوظ في التحليلات العربية والغربية حول « دور » إسرائيل مستقبلا الدليل على أن « التوفيق » بين مختلف أصدقاء واشنطن في المنطقة ليس بالمهمة السهلة ؟ » .

وانتهى المقال ، ونبدأ في إعادة النظر أو مراجعة أو استقراء التاريخ القريب ، والذي أشار إليه الكاتب الكبير منذ تصور الرئيس السادات لاستراتيجية المنطقة ولعلنا نحاول جاهدين أن نثبت أن السادات كان على بعض الحق . إن لم يكن كل الحق .

ولكننا نحاول من جانبنا استبيان الحقيقة .. على ضوء الواقع .

ولنتذكر ابتداء . أن جذور قوة الانتشار السريع الحالية ترجع إلى التوجيه الرئاسي رقم (18) الذي صدر في أغسطس 1977 بعد تولي إدارة كارتر المسؤلية بفترة وجيزة . حيث إنها تولتها في يناير من نفس العام . وكان هذا التوجيه ثمرة استعراض شامل لالتزامات الولايات المتحدة الأمنية وقدراتها . وكان محتوى هذا التوجيه خلق قوة « رد فعل سريع » مكونة في جانبها الأكبر من تشكيلات مشاة مدعمة بإمكانات نقل استراتيجي جوي وبحري موسعة .

ومن خلال الاستعراض الشامل للالتزامات الأمريكية الأمنية في العالم كانت هناك ثلاث مجموعات متميزة من مبادرات إدارة كارتر . ومنها المجموعة الأولى والخاصة بالتحركات الاستراتيجية التي استهدفت زيادة السرعة التي تنشر بها القوات الأمريكية في الخليج الفارسي ـــ كما جاء بتقرير واشنطن ـــ أو في أي منطقة نائية أرضية من العالم .

وبعد صدور هذا التوجيه الرئاسي الأمريكي بأسابيع كان هناك أول لقاء سري بين محمد حسن التهامي مستشار الرئيس السادات . وموشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي تمهيدا لمبادرة السلام بزيارة القدس في نوفمبر 1977 .

وكان هذا اللقاء الأول يوم 14 سبتمبر عام 1977 في قصر الملك الحسن الثاني ـــ عاهل المملكة المغربية ـــ بمدينة أفران المقامة على الجبل ذات الأجهزة اللاسلكية الحديثة وقوة الحرس الملكي والقيادة المغربية (وهذا اللقاء وارد في كتابنا لعبة الأمم والسادات الصادر عام 1988) وفي هذا اللقاء الأول ، وفي ثنايا الحديث والتفاوض قال موشي ديان لحسن التهامي : بعد الاتفاق على السلام وتجاوبنا معكم في النقاط التي يمكننا التجاوب فيها . فنحن حقيقة نرغب في التفاهم معكم ومع شيء من التضحية لدواع استراتيجية بعيدة المدى .

فتساءل التهامي : ماذا تعني بالاستراتيجية البعيدة ؟!

فأجابه ديان بتساؤل آخر : ألم يقل لك الرئيس السادات !!

فتساءل التهامي مرة أخرى بقوله : ماذا يقول لي ؟ ولكني أريد أن أعرف ماذا تعني ؟!

فقال ديان : ألم يقل لك إن هذه الخطوات كلها توطئة لتفاهم استراتيجي للدفاع عن الشرق الأوسط !

فاستنكر التهامي متسائلا : هل أنت ياديان ستتعاون معي للدفاع عن الشرق الأوسط ؟ فأجابه ديان بقوله : ولكننا متفقون على ذلك نحن وأنتم .

فاستوضحه التهامي قائلا : ماذا تعني بأنتم !!

فرد ديان على الفور : نحن والولايات المتحدة والرئيس السادات .

ثم وجه التهامي سؤالاً فقال : ما مفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط الذي تعنيه ؟!

فأجابه ديان بقوله : إن الخليج العربي هو نقطة الاستراتيجية التي سنلتقي فيها جميعا وهذا الخليج سوف يتعرض لمواقف تستوجب الدفاع عن بتروله . وعندما تقع هذه الأحداث ستكون الولايات المتحدة قد أعدت قوات طوارئ جاهزة لحماية الخليج وبالتعاون مع إسرائيل كقاعدة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط وبقوات مصرية وافق عليها الرئيس أنور السادات .

ولكن التهامي فاجأه هذا الأمر فعلق بدهشة وتساءل قائلا : هل أنت ياديان تجرؤ وتشارك في الدفاع عن الخليج العربي ، فلتكن في حجمك ياديان فمن أنت حتى تقول هذا الكلام ؟

فابتسم موشي ديان وقال : إن هذا الأمر متفق عليه مع الرئيس السادات ولكن أتعجب من عدم إبلاغه لك وأنت في طريقك للتفاوض معي !

وما زالت الدهشة تعلو وجه التهامي الذي استنكر ذلك بقوله : هل أنت تتصور أنه يمكنك أن توجد على أرض عربية في الخليج العربي ضد أي عدو حتى لو كان الاتحاد السوفيتي ؟ فالعرب عندئذ سيضربونك أولا قبل الاتحاد السوفيتي .

ولكن الابتسامة لم تفارق وجه موشي ديان فأكد قائلا : إن هذه الأمور منتهية بالاتفاق وعلى أي حال فإن هذا الموضوع خارج مفاوضاتنا ولكنني أشرت إلى آفاق وآمال التعاون معكم لوصولنا إلى هذه الأهداف .

وعندما شعر ديان بأن حسن التهامي لا يعلم شيئا عما أشار إليه من آفاق التعاون فيما بعد الاتفاق على السلام ، انعطف بالحديث عن مدى التفاهم المصري ــ الإسرائيلي في المجالات الثقافية والزراعية ــ ولكن التهامي قاطعه قائلا : إن اجتماعنا خاص بالانسحاب من الأرض العربية وليس بإقامة علاقات ثقافية .

وعندما عاد حسن التهامي إلى القاهرة واجتمع بالرئيس السادات وأبلغه بما دار في اللقاء الأول السري بينه وبين موشي ديان ، سأل التهامي الرئيس السادات

عما ذكره موشي ديان من أمر التعاون الاستراتيجي فقال الرئيس : إن هذه المسألة تخص القوة سريعة الانتشار الأمريكية وقاعدة رأس بناس ولكن هذا شيء سابق لأوانه ياحسن . فلنركز الآن فيما نحن بصدده .

ولنركز ــ نحن أيضا ــ الآن فيما ندرسه .

فقد ثبت من خلال حديث محمد حسن التهامي وموشي ديان أن الرئيس السادات له اتصالاته الشخصية أو السرية مع الولايات المتحدة حول إحدى القضايا الهامة والتي تدور حول منطقة الخليج ، هدفها إقامة تعاون مشترك لاتخاذ تدابير لحمايتها من أي تهديد أو خطر والحفاظ عليها في حالة أي عدوان .

.ولايدهشنا أن موشي ديان يعرف ذلك ، لأن الاتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة وتحالفهما تقتضي أن تعرف ذلك خاصة أنها تسعى دائما إلى أن تعرف كل ما يخصها أو يهمها أو يؤثر عليها من خلال الولايات المتحدة بالإضافة إلى وسائلها الأخرى .

وفي هذه الدراسة لابد من التنويه بأن الرئيس السادات قد شاركه نائبه حسني مبارك بل صنع معه أهم السياسات الخارجية . وبذلك عندما نمعن النظر في سياسة الرئيس مبارك نرى أنها على نفس (خط سياسة الرئيس السادات) ولا نتصور أن مبارك يسير على هذا الخط لمجرد أنه خط ساداتي بل لأنه شارك وساهم في صنع هذه السياسة وتنفيذها وبذلك فإنه من الصواب أن ننظر إليها على أنها سياسة واحدة وليست مجرد السير فوق خط واحد ، مع اعتبار أن هناك بعض تعديلات في التطبيق لتتواءم مع التطورات والمتغيرات الجارية في العالم .

وإذا كان كل من الرئيسين السادات ومبارك قد رفضا منح قواعد عسكرية للولايات المتحدة . إلا أنه في إطار التعاون والصداقة والمصالح الاستراتيجية المشتركة ، لا أقل من أن تقدم مصر مساهمات أو تسهيلات تدريبية للقوات العسكرية الأمريكية في حرب الصحراء وذلك لحماية الخليج ضد أي عدوان أو تهديد، وإذا كان لكل طرف جانبه الاستراتيجي الخاص به إلا أنهما في النهاية يشتركان في

هدف واحد ألا وهو أمن الخليج العربي .

وفي ضوء الاستراتيجية المشتركة ونوايا كل طرف فإنه قد وصل ظهر يوم 10 يوليو عام 1980 إلى قاعدة غرب القاهرة سرب من الطائرات القاذفة المقاتلة الأمريكية قوامه 12 طائرة من طراز فانتوم (إف ـــ 4) وذلك لإجراء تدريبات مع القوات الجوية المصرية تستغرق ثلاثة أشهر .

وأعلن المتحدث باسم البنتاجون الأمريكي معلقا على ذلك بقوله : إن التدريبات المشتركة بين القوات الجوية المصرية والأمريكية سوف تساعد إلى حد كبير في تحسين مستوى التأهب القتالي للمصريين والأمريكيين على السواء .

وفي تطور لاحق لهذا التعاون الاستراتيجي وخاصة عندما بدأت الحرب العراقية الإيرانية وتهديدها لأمن دول الخليج العربية بعث الرئيس أنور السادات برسالة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في يوليو عام 1981 جاء بها : إن مصر تقدم للولايات المتحدة ـــ بصفة مؤقتة ـــ تسهيلات عسكرية في رأس بناس لمساعدة أي دولة عربية أو إسلامية تطلب ذلك لمواجهة أي عدوان مسلح يهدد أمنها وسلامتها .

كما أكد الرئيس السادات في رسالته فإن هذه التسهيلات لا تناقض سياسة عدم الانحياز التي آمنت بها مصر . فالولايات المتحدة ومصر تتعاونان في مجالات عديدة وكلها تتفق تماما مع السيادة المصرية .

وبعد وفاة الرئيس السادات . استكمل الرئيس مبارك تحقيق السياسة الاستراتيجية المشتركة ـــ والتي كان من صناعها ـــ وبدأت المناورات المشتركة للقوات الأمريكية والمصرية ، وفي ذلك الحين كتب محمد عبدالمنعم المحرر العسكري بالأهرام في يوم 25 نوفمبر عام 1981 (والمستشار الصحفي الحالي للرئيس حسني مبارك) تعليقا على مناورات النجم الساطع « إن لها مغزاها فيما يجري من تدريبات عسكرية بين قواتنا وقوات التدخل السريع الأمريكية . فمنذ البداية حرص الجانبان على أن يكون كل شيء واضحا دون إخفاء لأية معلومات أو بيانات ورغم الحماية

المعمول بها في جميع دول العالم شرقا وغربا فيما يتعلق بالبيانات والأنشطة العسكرية وفي هذا الإطار كان « النجم ساطعا جدا » .

ويقول أيضا : وقد يرى البعض أن الولايات المتحدة لديها مناطق صحراوية شاسعة تستطيع أن تمارس فيها هذه التدريبات ولكن الواقع والحقائق تقول إن هذه الصحراء الأمريكية تختلف جذريا عن صحارى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا .

وأما المنطق فمؤداه أن هذا أفضل لنا لأنه من خلال بقاء القوة الأمريكية لعدة أيام في أراضينا استطعنا أن نعرف الكثير عن الأسلحة الأمريكية المتطورة والتكتيكات القتالية التي يستخدمها الأمريكيون وخاصة أنه من المعروف أننا بسبيلنا للحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية والغربية للاعتماد عليها بدلا من الأسلحة السوفيتية التي انقضى عمرها الافتراضي .

ويستدرك خاتما تعليقه قائلا : ولقد كانت مصر تحرص دائما على الإعلان بأن قواتها قادرة وحدها على الدفاع عن كل اراضيها وتردد هذا الإعلان على لسان الفريق أبو غزالة منذ أيام . وبذلك يبقى لمصر من هذه التدريبات الاستفادة وتبادل الخبرات مع الأمريكيين . أما المساعدات الفعلية في شئون الدفاع فستكون من نصيب دول المنطقة التي قد تتعرض فيها المصالح الأمريكية للخطر » .

وتعليق محمد عبدالمنعم ليس في حاجه إلى تفسير أو توضيح وإنما التنبيه والتركيز على قوله الأخير بأن الدفاع سيكون من نصيب دول المنطقة وبالطبع المقصود الدفاع وحماية دول الخليج العربي من أي تهديد أو عدوان .

وعما تردد حول تأجير السادات أو مبارك لقاعدة رأس بناس العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة من جانب المعارضة الحزبية المصريه أعلنت الخارجية الأمريكية في 20 مايو 1983 أن المحادثات التي أجرتها مصر والولايات المتحدة حول قاعدة « رأس بناس » المصرية انتهت بالاتفاق على أن تتولى الحكومة المصرية تمويل عمليات التطوير والبناء في القاعدة .

وردا على ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز حول توقف هذه المباحثات قال جون هيوز المتحدث باسم الخارجية إن مصر تتمسك بالتزامها بتقديم تسهيلات عسكرية مؤقتة في « رأس بناس » ومن جانب آخر ذكرت وكالة رويتر نقلا عن مصادر وزارة الدفاع المصرية إن ممثلي مصر في هذه المباحثات التزموا بمبدأ الحفاظ على سيادة مصر . وقالت المصادر إن مصر ترفض إقامة قواعد أجنبية وتوافق فقط على تقديم تسهيلات عسكرية .

وفي ختام المناورات « النجم الساطع 83 » في أول أغسطس 1983 أعلن الفريق أول أبو غزالة أن المناورة تم تحديدها مع الولايات المتحدة قبل سنتين عندما أبلغنا الجانب الأمريكي أننا لسنا على استعداد لإجرائها خلال عام 1982 وعلى ذلك حددنا هذا الموعد ــ الحالي ــ لإجرائها وقد شاركت في هذه المناورات حاملة الطائرات الأمريكية إيزنهاور وقال إنه لاحساسية في الإعلان عن هذه المناورات .

وأضاف أن وفدا عسكريا أمريكيا سيصل إلى القاهرة يوم 28 أغسطس الحالي لمناقشة مطالب مصر في المساعدات العسكرية . كما سيتم مناقشة المساعدات الأمريكية التي ستقدم لمشروع تطوير ميناء رأس بناس .

وعن سؤال حول المدة التي سيستغرقها تطوير هذا الميناء قال : إن ذلك يعتمد بشكل أساسي على الأموال المتاحة لدينا وقد خصصنا 25 مليون دولار من الميزانية لتطوير هذا الميناء بالإضافة إلى 65 مليون دولار وافق عليها الكونجرس الأمريكي وسوف نناقش هذه المسألة بالتفصيل خلال اجتماعنا بالوفد الأمريكي لنحدد مدة المشروع وأسبقياته .

وأضاف قائلا : ولقد عرضنا منح التسهيلات للقوات الأمريكية في هذا الميناء دون غيره من موانئ مصر لمساعدة أية دولة عربية أو صديقة عند مواجهتها لأي تهديد .

وبالفعل أصرت مصر على رفضها لمنح قاعدة عسكرية رغم الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة عليها . وقد تجلى ذلك واضحا في عدم جدولة الديون

العسكرية لمصر ، وعدم إعادة النظر في الفوائد التي وصلت إلى 12 ٪ من أصل الدين ، والقسط السنوي الذي كان لابد أن تسدده مصر خدمة لهذه الديون ، وكذلك عدم اعتماد سيولة نقدية من الدولار لتغذية احتياجات مصر من بعض السلع . وهكذا استمر الوضع حتى أن الرئيس مبارك ألغى هذه المناورات المشتركة في أواخر عام 1986 وخاصة بعد حادث اختطاف الطائرات الأمريكية الحربية لطائرة مدنية مصرية كان سيهرب فيها قتلة أحد الأمريكيين اليهود على ظهر السفينة « كينو » كانت ترسو في بور سعيد ، مما استفز الرئيس مبارك واعتبر ذلك مساساً بالكرامة الوطنية ، مما حدا بالولايات المتحدة لأن تعلن اعتذاراتها على التوالي من جراء ذلك وأن مصر لم تكن مستهدفة إنما الهدف القبض على الإرهابيين .

وبعد انتهاء مدة فتور في العلاقات عادت المناورات المشتركة مرة أخرى في العام التالي حيث بدأت يوم 15 أغسطس 1987 قوة مشتركة تضم نحو 20,000 من مشاة البحرية الأمريكية والمصرية كانت مواقعها في منطقة صحراوية بالصحراء الغربية حيث الجو القائظ والذي وصلت درجته إلى 45 درجة وذلك كبداية مناورات عسكرية تستغرق خمسة أيام تحت اسم « النجم الساطع 1987 » وقد أدت حاملة الطائرات الأمريكية « ساراتوجا » دورا معاونا في المناورات .

وقد أعرب دبلوماسيون غربيون عن اعتقادهم بأن القاهرة قد ألغت التغطية الإخبارية أو الصحفية لتفادي الدعاية الواسعة لهذه المناورات حيث إنها تتزامن مع حشد قوات غربية في الخليج لحماية الملاحة .

كما أنه لوحظ أن صحف المعارضة لم تذكر خبرا عن هذه المناورات ولعلنا نذكر أن هذه التحركات الغربية ومنها الأمريكية كانت بناء على استعانة الكويت بعلمها لترفعه على ناقلاتها البترولية حماية لها من التهديد الإيراني في ذلك الحين أو رذاذا متناثرا من الحرب الدائرة بينها وبين العراق ، ووصول بعض السفن الحربية الغربية للمحيط الهندي وخاصة الأمريكية منها .

وأما عن مقولة موشي ديان من أن مصر وإسرائيل والولايات المتحدة

سيتعاونون معا في تخطيط لاحق ــ لحماية منطقة الخليج من تهديد الاتحاد السوفيتي فيجدر التوضيح والتنويه بأن موشي ديان حاول أن يوحي إلى محمد حسن التهامي بأن مفاوضاته السرية الأولى هي بداية مشوار أو تخطيط مسبق ولاحق .

إلا أن المقصود بذلك التعاون الثلاثي ، هو في الحقيقة تعاون ثنائي . وبصورة أدق هو تعاون أمريكي ــ مصري من جانب ، وتحالف أمريكي ــ إسرائيلي من جانب آخر . وبذلك حاول موشي ديان الربط بين الجانبين ليكونا مثلثا واحدا .

ودليل صحة هذا التفسير ما أشار إليه الكاتب السياسي محمد سيد أحمد وهو أن الرئيس السادات حاول أن يقنع الولايات المتحدة بأن مصر أقدر من إسرائيل في مجال حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية .

وأما عن اتفاقات السلام التي أبرمها مع إسرائيل للتوصل إلى تسوية شاملة فهذا حقيقي ؛ لأن كامب ديفيد لم تكن هدفا إنما وسيلة للتفاوض أو كما يقول الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية وأحد ممثلي مصر في مفاوضات السلام : « أن كامب ديفيد أسلوب للعمل استمر حتى حكم هيئة التحكيم الدولية في عودة طابا إلى السيادة المصرية ، بل هي وسيلة من وسائل استرداد الأرض المصرية . والعبرة بنجاحها أو فاعليتها بالنتائج ألا وهي استرداد الأرض المصرية .

ولابد من ذكر عشرات المشاكل التي أعقبت التصديق على كامب ديفيد والتي استمرت ثلاث سنوات حتى الانسحاب ، وكانت مفاوضات الحكم الذاتي مرتبطة بكامب ديفيد ، وكل هذه المفاوضات تمثل وحدة واحدة أو وحدة متكاملة يجب أن تؤخذ في الاعتبار » .

ويرى أيضا الدكتور أشرف غربال السفير المصري السابق بواشنطن وأحد أعضاء مفاوضات كامب ديفيد : أن السادات لم يفرط في حقوق أو أرض العرب ؛ لأن التفاوض والحصول على الأرض المصرية في كامب ديفيد ، قد أرسى قاعدة أو نموذجا للتفاوض مع أي طرف عربي آخر للحصول على حقوقه .

ويستطرد الدكتور أشرف غربال موضحا : ومن أبرز بنود اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وجود قوات متعددة الجنسيات على الجانبين المصري والإسرائيلي . وليس على جانب واحد فقط كما كان ذلك قائما بعد حرب 1956 عندما وافق عبدالناصر على وجود مثل هذه القوة في سيناء فقط .

ويضيف الدكتور أشرف غربال قائلا : ولو أنه كانت هذه القوات موجودة حتى سنة 1967 على الجانبين ، وأمرها عبدالناصر بالانسحاب من سيناء فإن نظيرتها على الجانب الإسرائيلي كان لا يمكن أن تنسحب إلا بأوامر إسرائيلية ، وقد رفض الرئيس السادات أن تكون على جانب واحد فقط وهي سيناء وإلا هذا يعني أنني في حاجة إليها لحمايتي . وهذا المبدأ الذي وضعه أنور السادات مبدأ ليس قابلا للتنفيذ فقط إنما يتعين تنفيذه في الجولان » .

وأحسن الكاتب السياسي محمد سيد أحمد باختيار التعبير الرائع « خلق بيئة كفيلة بتسوية مختلف أوجه النزاع وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من منطلق مقبول عربيا ؛ لأنه مقبول مصريا » ذلك لأنه بالفعل حاول الرئيس السادات تحقيق تسوية فلسطينية من خلال وجود هذه البيئة وأبرز هذه المحاولات مفاوضات الحكم الذاتي والتي كانت تعد جزءا لا يتجزأ من نصوص اتفاقيتي كامب ديفيد . إلا أنها لم تحقق نجاحا ويقول في هذا الصدد الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية :

إنه إذا كانت مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني قد توقفت و لم تحققه كهدف ثان لكامب ديفيد فهذا لا يعني أن الاتفاقات التي توصلنا إليها كانت سيئة في حد ذاتها وذلك لعدة أسباب منها :

أولا : تراجع الجانب الإسرائيلي في ذلك ، والدوافع الخلفية كما قال عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق هي أن مناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل قد أصيب بأزمة نفسية لشعوره بأنه تنازل أكثر من اللازم في كامب ديفيد .

ثانيا : تصاعد معارضة العالم العربي ضد كامب ديفيد .

ثالثا : رفض الفلسطينين لهذه الاتفاقية والحكم الذاتي .

رابعا : معارضة الاتحاد السوفيتي لكامب ديفيد لعدم مشاركته فيها .

ويضيف الدكتور بطرس غالي : ورغم أن الفلسطينيين قد اعترفوا بالقرار (242) بتأييد من الدول العربية ومحاولاتهم للتفاوض مع إسرائيل — فلا شك وبدون حرج وبكل صراحة — فإن الجانب الفلسطيني يحاول الحصول — اليوم — أو الوصول إلى ما كنا قد أتينا به في كامب ديفيد بعد أكثر من عشر سنوات .

ويختم قوله مؤكدا : إنه كان للرئيس السادات هدف واحد رئيسي وأساسي ألا وهو استرداد الأرض المصرية . وكان يضحي بجميع المشاكل الأخرى في سبيل هذا الهدف . ويرى أن ثمن تحقيق هذا الهدف أو الوصول إليه أقل بكثير من النتائج السلبية المترتبة على المعاهدة والهدف هو استرداد الأرض المصرية .

بل عندما كانت وزارة الخارجية المصرية — كما يقول بطرس غالي — تعارض في إجراء ما أو خطوة أو تؤخر من تنفيذها كان يقول لنا : « أنتم مش فاهمين حاجة » لأن الهدف الكبير هو استرداد الأرض . وبالطبع كان لوزارة الخارجية رؤيتها المختلفة لأنه كان من غير المعقول أن نطلب من جهاز اعتاد على عداء إسرائيل ومقاومتها في المحافل الدولية على مدى يزيد عن عشرين عاما ، أن نطلب منه مرة واحدة أو فجأة تنظيم قواعد علاقة سلام أو علاقة جديدة مع إسرائيل » .

ومسألة المقبول عربيا مقبول مصريا تمثل حقيقة سعي أنور السادات إليها وبالطبع ليس ذلك من قبيل إلزام العرب بوجهة النظر المصرية لمجرد التعنت أو التعسف أو ديكتاتورية الرأي والموقف . إلا أن ذلك في الحقيقة نتاج للتشاور المستمر والتفاوض المصري — العربي في كل أوجه أية مشكلة أو قضية ، وفي النهاية يعلن ما اتفق عليه ولكن من خلال إعلان مصر قبولها لهذا أو ذاك رسميا . ومن البدهيات أن يكون مقبولاً عربيا في ضوء المشاورات السابقة سواء كانت معلنة أم لا أوما شابه ذلك . وأبلغ دليل هو ما وقع بالنسبة لاتفاقيتي كامب ديفيد فقد تشاور الرئيسان السادات وحسني مبارك مع الزعماء والملوك العرب قبيل كامب ديفيد . وكان حسني

مبارك بصفته نائبا يستقبل بعض مبعوثي هؤلاء في مصر . وقد سافر عدة مرات إلى الملوك العرب لإطلاعهم على رؤية مصر وخطواتها . إلا أنه بعد التصديق على كامب ديفيد أعلن رسميا من جانب هذه الدول رفضها أو معارضتها .. والسؤال لماذا ؟

والإجابة كما أعلنها الرئيس حسني مبارك عدة مرات في خطبه بأسلوب دبلوماسي وبعيدا عن الحديث عن كامب ديفيد حيث أشار إلى أن لكل دولة ظروفها في الإعلان الرسمي للمعارضة أو الرفض أو مقاطعة مصر دبلوماسياً . وأن مصر تقدر عذرها ولكن بعيدا عن الشتائم والسباب . بل إنه لم يحاول أن يرد على أي منها بنفس الأسلوب وترفع عن ذلك إيمانا منه بأن هذه الفترات فاترة سرعان ما ستعود إلى درجة حرارتها الطبيعية . وكان الرئيس مبارك يدرك ذلك كله دون الإفصاح عن دوافع كل دولة عربية في إعلانها الرسمي بالرفض وقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وكان ذلك من قبيل ــ أيضا ــ الأدب الدبلوماسي والسياسي ، ولأن الرئيس مبارك قد شارك السادات في صنع استراتيجية السلام منذ بدايتها .

وإذا كان تصور الرئيس السادات لم يكتب له النجاح كما أشار إلى ذلك الكاتب السياسي الكبير محمد سيد أحمد فإن ذلك يرجع إلى إدارة الرئيس الأمريكي ريجان التي رأت أن هذا التصور خيالي وغير واقعي أو عملي . وهذا لا يعني أن تصور السادات خاطئ بل إنه رؤية أمريكية قد أعماها التحيز لإسرائيل ودورها في المنطقة كما كانت تتصور دائما !!

وقد حاولت إدارة ريجان الأمريكية تحقيق رؤيتها إلا أنها فشلت تماما ، لأن عوامل الفشل قائمة غائرة في هذه الرؤية . فالخيار الأردني الذي حاولت تحقيقه خيار فاشل لعوامل عديدة لا محل الآن لسردها لكنه يجدر الإشارة إلى انعدم الثقة الكاملة بين الفسلطينيين والملك حسين عاهل الأردن . وكل منهما يتربص بالآخر وإذا لم نغال في القول بأنهم أعداء فإنهم على الأقل خصوم .

وبذلك فشل هذا الخيار الذي هو بشكل أو بآخر مشروع « إيجال يادين »

نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق والذي طرحه عام 1972 ولم يرتض به أيضا الفلسطينيون والملك حسين .

وبالنسبة لسوريا ودورها المحوري « في إيجاد مخرج لمشكلة الجولان ثم لمشكلة لبنان » فهذا طبيعي ، وقد حاول السادات الحديث عن الجولان في كامب ديفيد إلا أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أشار عليه بأن الجولان مسألة خاصة بسوريا . ولابد أن يكون هناك شيء يحصل عليه الرئيس حافظ الأسد عندما يتفاوض كما تفاوض السادات . وأما لبنان فهذا طبيعي أيضا ، لأن لها دور في لبنان كمشكلة وحل وبحكم الموقع الجغرافي والتاريخ السياسي وأعتقد أن ذلك تحقق أخيرا عندما ساندت سوريا الحكم الشرعي في لبنان في القضاء على الحرب الأهلية هناك في شهر أكتوبر الماضي .

وإذا كانت رؤية الإدارة الأمريكية بأن إسرائيل وحدها هي الطرف « الدائم » في الاستراتيجية الأمريكية ، وأن الأطراف العربية جميعا بما في ذلك مصر « عابرة (!) و« مرحلية » (!) .. كل منها خطوة في دبلوماسية « الخطوة خطوة » وتكون لها أهمية فقط بالقدر الذي يتعين الالتفات إليها لتسوية جانب محدد من جوانب النزاع .

فإن هذه الرؤية قد أعماها التحيز الدائم لإسرائيل والذي يستمر حتى الآن . وحتى لو اقتنعت بأن لمصر وللعرب دورا دائما أيضا فإن ذلك لن يغير من الموقف المبدئي والثابت والدائم بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية نحو إسرائيل . إنما المتغير الذي حدث هو رؤية هذه الاستراتيجية نفسها نحو مصر والعرب .

وللحقيقة التاريخية أيضا ، فإن الرؤية الأمريكية لم تكن هي الوحيدة بالنسبة لدور مصر وإنما كان للدول العربية رؤية إن لم تكن متطابقة فإنها مشابهة للرؤية الأمريكية ، وقد تجسدت رسميا من خلال مؤتمر بغداد الذي دعا إليه العراق في عام 1979 ودفع هذه الدول لمقاطعة مصر دبلوماسيا رسميا ، ونقل مقر الجامعة العربية إلى خارج مصر إمعانا في محاولة إثبات انتهاء دور مصر العربي وكمحاولة لعزل مصر في المنطقة العربية .

الا أن مصر أكدت دورها التاريخي السياسي ، وعموما فإن مصر ليست موقعا فقط ولكن مصر دائماً موقف ، ومبدأ ، بحكم اعتقادها الصائب بأن لها أو عليها دوراً سياسياً بالنسبة لشقيقاتها العربيات بل ثقلها المؤثر في المنطقة على المستوى الدولي وهذا الدور المزدوج إنما في الحقيقة هو الذي دفعها إلى الريادة والقيادة العربية وليس ذلك ناتجاً عن سعي أو محاولات أو فرض ، وإنما ريادتها هي نتيجة لدورها وليس العكس ، ولتحقق ذلك تاريخيا وفعليا ، كانت أولى المواقف التي أكدت فيها مصر ذلك ، عقب الحرب العراقية الإيرانية عندما اتخذت مصر جانب العراق . وعندما طلب العراق سلاحاً أمر الرئيس السادات بمنحها سلاحاً قيمته عشرة ملايين دولار كهدية رمزية لتضامن مصر مع شعب العراق . وأما طلبات السلاح الأخرى العراقية فقد تم الاتفاق على دفع قيمتها ومازالت العراق مديونة بجزء غير قليل من هذه الديون . بل رفض الرئيس السادات رأي أحد معاونيه بأن يتخذ جانب إيران بدلا من العراق قائلا له : إن مصر تلتزم بموقفها العربي المبدئي وتطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية . وكان حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية حينذاك يشارك السادات رؤيته ويعد أحد كبار صانعيها ومنفذيها حتى الغزو العراقي للكويت . واستمر حسني مبارك رئيس جمهورية مصر في دعم وتعزيز العراق في حربه ضد إيران . وقد حقق ذلك مع الدعم العربي عدم هزيمة العراق ، واحتلال إيران له ، وفي ترجيح كفة العراق مع توقف القتال عام 1988 .

ومع ذلك وعلى الجانب الإسلامي والإنساني ، شاركت مصر في المساهمة في تقليل أو معالجة أثار الزلزال العنيف الذي اجتاح إيران في بداية هذا العام 1990 .

فالرؤية الأمريكية والعربية قد تلاقت أثناء الحرب الباردة واتجهت نحو تبريد دور مصر ، إلا أن مصر تتفاعل دائما بحكم دورها ، ويتجسد هذا التفاعل علنا أو سرا !! فهي التي تذيب هذا البرود وتحوله إلى شرايين تجري بها الحياة والإيجابية والاستجابة دائما إلى الحق ، والعدل ، والخير .

وأما أن الغزو العراقي للكويت قد دفع مصر إلى إبراز دورها . فالواقع يؤكد رؤية

مصر وإيمانها بدورها في مقابل عمى الرؤية الأمريكية التي حاولت السير خطوة خطوة طبقا للسياسة الكيسنجرية .

وبذلك تأكد صواب تصور الرئيس السادات لدور مصر في المنطقة ولاسيما في مجال الأهمية والأهداف الاستراتيجية للأطراف المعنية بالمنطقة .

وربما مرت سنوات حتى يتأكد صواب هذه الرؤية . وتجاهلت الإدارة الأمريكية خلال هذه السنوات من الناحية العملية أن حسني مبارك قد شارك السادات في هذه الرؤية وسار نحو تحقيقها إلا أنه كان يصطدم بعمى الرؤية الأمريكية الكيسنجرية . ولكن الأزمة الخليجية أكدت صدق وصواب هذه الرؤية أو ذلك التصور .

وفي ضوء ما سبق من عرض كامل لمقال الكاتب السياسي الكبير محمد سيد أحمد ، وواقع ما جرى خلال السنوات الماضية منذ توجه مصر نحو السلام بمبادرة السادات لزيارة القدس .. فإننا سنعرض ـــ استطراداً لذلك ـــ نتائج الغزو العراقي للكويت والذي أكد صواب الرؤية المصرية لدورها التاريخي والسياسي والجغرافي بالمنطقة ولاسيما عندما تعالت الأصوات والصيحات بضرورة خلق نظام أمني جديد بالمنطقة .

وقبل الاستطراد المشار إليه ، وإلى أن نصل إلى النتيجة الهامة بعد الغزو العراقي للكويت وهي حتمية إقامة نظام أمني جديد بالمنطقة ؛ تلك الحتمية التي أفرزها ذلك الغزو ، فمن الأهمية أن نعود إلى تقرير معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن الصادر عام 1981 والذي يعد من أهم أسس دراستنا هذه والذي نقله إلى العربية عبد الهادي ناصف حيث أبرز التقرير ضرورة ذلك النظام الأمني مسبقا ـــ وهو ماأكده الغزو العراقي وأشار التقرير إلى العقبات التي يمكن أن تعترض تحركا أمريكيا سريعا ـــ إلى منطقة الخليج ـــ أو مناسبا أو كافيا لصد أوردع أي تهديد أو خطر أو عدوان عليها ، وكما وضح بالتقرير : صعوبة أو عقبة المسافة .

ويستطرد التقرير في شرحها : حيث إن منطقة الخليج هي أكثر مناطق العالم

بعدا عن الولايات المتحدة . فطول الخط الجوي بين الساحل الشرقي للولايات المتحدة والخليج يزيد على 7000 ميل بحري . وأما عن طريق البحر الذي ستضطر معظم قوات الانتشار السريع الأمريكية طبقا للخطط الحالية أن تسلكه فإن المسافة التي يجب أن تقطع فيه تتراوح بين 8500 ميل بحري عن طريق قناة السويس و12000 ميل بحري عن طريق رأس الرجاء الصالح .

ويصل التقرير إلى أنه تبعا للمسافات المشار إليها ، فإن وصول فرقة ميكانيكية إلى منطقة الخليج يحتاج إلى خمسين يوما على الأقل مع استخدام كل إمكانات قيادة النقل الجوي العسكري الأمريكية .

وقد يحتاج نقل الفرقة 82 المحمولة جوا وهي أصغر وأخف فرق الجيش الأمريكي إلى 21 يوما .

أما وسائل النقل البحري وهي الوسائل الحقيقية الوحيدة لتحريك القوات البرية فتحتاج أيضا إلى وقت لا بأس به، وخاصة إذا اضطرت لأن تدخل إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح .

وحتي قوات المارينز البرمائيه المنتشرة حاليا في غرب المحيط الهادي تحتاج من 12 إلى 14 يوما بعد إبحارها لتصل إلى الخليج .

ويشير التقرير أيضا إلى أنه قد أصبح تزايد التخزين المسبق للمعدات وإمكانات « الحمل » من الملامح البارزة لقوة الانتشار السريع الحالية . والحقيقة أن أبرز المبادرات التحركية الاستراتيجية المتعلقة بقوة الانتشار السريع هي خطة التمركز المسبق للمعدات في البحر .

وتهدف الخطط الحالية لوزارة الدفاع إلى التمركز المسبق وحتى سنة 1987 لمعدات فرقة كاملة من مشاة البحرية مع امدادات تكفي ثلاثين يوما من الذخيرة والوقود وقطع الغيار على ظهر اثنتي عشرة سفينة مصممة خصيصا للأغراض اللوجيستيكية تعرف باسم سفن التمركز البحري المسبق . هذه السفن التي ستسلم

الأربعة الأولى منها في السنة المالية 1983 (يتلوها أربع أخر في السنة المالية 1985 والأربعة الأخيرة في السنة المالية 1987) سوف تتمركز في المحيط الهندي وتتخذ من قاعدة سان دييجو مرفأ رئيسيا لها . وهذه السفن التي هي في الواقع بمثابة مستودعات عائمة غير مسلحة وذات أطقم من المدنيين سوف تكون قادرة على تفريغ حمولاتها « على الساحل » بواسطة صنادل محملة على ظهورها فقط في بيئة حميدة (غير معادية مثلا) .

وقرار الاعتماد على التمركز البحري ــ كبديل للتمركز الأرضي قد أملاه رفض دول الخليج حتى تلك الصديقة منها السماح بتمركز قوات أو معدات عسكرية أمريكية على أرضها . وحتى في حالة توافر بيئة سياسية متسامحة سيظل التمركز البحري مفضلا :

« إننا نقترح التمركز المسبق على ظهر سفن بدلا من التمركز المسبق على الأرض كما نفعل في أوربا . ففي أوربا نعلم بطبيعة الحال من أين سيأتي العدو . والأرض مدروسة وشهدت معارك على امتداد قرون ، ومحاور التقدم معروفة جيدا ومن ثم فنحن قادرون على التمركز المسبق بمعداتنا على الأرض . ولكن عندما ننظر إلى المسافات الشاسعة في المحيط الهندي حيث يمكن أن تواجهك طوارئ في البحر الأحمر أو في الخليج أو في المحيط الهندي فإن التمركز البحري المسبق يصبح أفضل عسكريا ويحل المشكلة السياسية بعدم حشد المعدات على الأرض .

ولنفرض مثلا .. أنا بسبيل حشد معدات تكفي فرقتين في الصومال ثم حدثت الأزمة في إيران أو كان علينا أن ندافع عن المملكة العربية السعودية أو الكويت ، فسيكون علينا في هذه الحالة أن نرسل السفن والطائرات لتحمل هذه المعدات من الصومال إلى الخليج على بعد 2000 ميل .

وتبعا للظروف سيتوفر لنا قدر أكبر من المرونة إذا كانت هذه المعدات محملة على سفن ، ثم عندما تدعو الحاجة تحرك هذه السفن في اتجاه المنطقة التي نعتقد أنها مرشحة لتفجر الأزمة .

واذا تجاوزنا سنوات ما بعد صدور هذا التقرير ووصلنا إلى ماجرى عقب الغزو العراقي للكويت فإننا نرى أن واقع ما حدث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد احتاجت بالفعل إلى أكثر من إمكانات نقلها الجوي العسكري الأمريكية .. مما دفع بعض الدول الأوربية إلى أن تساهم معها بجزء من نقلها الجوى العسكري وأيضا في نقل القوات العسكرية عبر أراضيها ومطاراتها وإن كان ذلك قد بدا في صورة تكتل عالمي ضد الغزو العراقي وسياسة التحالف الوثيق بينهما الا أنه أيضا ينم عن قصور وحدات النقل الجوي العسكري الأمريكية .

وأما وسائل النقل البحري فقد سببت التأخير في وصول القوات العسكرية الأمريكية شهرا كما صرح بذلك القادة العسكريون الأمريكيون لأعطال بالسفن ووحدات النقل .

الا أن وزارة الدفاع الأمريكية قد نجحت في التمركز المسبق لمعدات فرقة كاملة من مشاة البحرية مع إمداداتها اللازمة ونفذت خطتها حتى عام 1987 وأقلعت 12 سفينة لأجل هذا الغرض حيث تمركزت في المحيط الهندي . ودليل نجاح وزارة الدفاع الأمريكية في خطتها أنه فور الغزو العراقي للكويت تحركت هذه السفن إلى منطقة الخليج تمهيدا أو نواة للتعبئة العسكرية الأمريكية في المنطقة .

ورغم أن دول الخليج ــ كما هو معلوم ــ رفضت السماح بتمركز قوات أو معدات عسكرية أمريكية على أرضها ..

ورغم كل الضغوط والإغراءات الأمريكية من أجل ذلك ، فإن الولايات المتحدة لم تنجح على الاطلاق في هذا .

وإنما الذي نجح وحقق حلم الولايات المتحدة بل والغرب كله هو صدام حسين ــ رأس حربة المؤامرة ودفع برأسه هذه كل دول الخليج لطلب المساندة والمساعدة وتقديم أراضيها لتمركز القوات الأمريكية والغربية .

ثم في مناورة مكشوفة وغبية ، طالب بإبعاد هذه القوات الأجنبية عن المنطقة

كشرط لانسحابه من الكويت !! كيف ؟!

إنه أشبه بحصان للعربة الأجنبية ؟! فهل كان راكبو العربة نائمين والحصان يذهب لطريقه الذي يعرفه أم أنهم كانوا يوجهونه حيثما يشاءون ، ويريد هو أيضا ذلك ؟!

ويلاحظ أن التقرير لم يشر إلى عدوان إيراني على السعودية أو الكويت إنما فرق بين أزمة في إيران والدفاع عن السعودية أو الكويت .

ومن الأهمية أن نعرض هنا مفهوماً لوزير الدفاع الأمريكي هارولد براون إبان وضع هذا التقرير لأنه سيكون ــ فيما بعد ــ متسقا مع وكيل وزارة الدفاع عندما ساق نفس المفهوم أمام الكونجرس الأمريكي أثناء أزمة الخليج .. فقد قال الوزير الأمريكي :

« المهم هو القدرة على تحريك قوات إلى داخل المنطقة لديها من العدد وقوة النيران والحركة ما يمنع طلائع القوات المعادية من الدخول لأهدافها الحيوية .

وليس من الضرورى أن تكون طلائع قواتنا قادرة على هزيمة الطلائع المعادية في المواقع التي تصل إليها .

وليس من الضرورى لنا أيضا أن ننتظر الطلقة الأولى أو الوصول المسبق للقوات المعادية إنما الكثير من قواتنا يمكنها أن تتحرك بمجرد إنذار استراتيجي ، وبعضها يمكن تحريكه حتى في حالة تلقي مؤشرات مبكرة وغامضة .

ولذلك فإن صلاحية استراتيجية السبق للموقع تتوقف على كفاءة وقوة جماعة مخابرات قادرة على توفير « الإنذار الاستراتيجي » وعلى إرادة سياسية مستعدة للعمل بجرأة حتى في حالة تلقي مؤشرات مبكرة وغامضة » .

وما صرح به هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي تنظر إليه الآن الرؤية الأمريكية الجديدة بجدية واهتمام بل هو محل دراسة حالياً وذلك توطئة لوضع ذلك في خطة أو نظام أمني قابل للتنفيذ بعد انتهاء أزمة الخليج الحالية سواء سلما أو حربا .

وقد خرجت تصريحات سياسية من المسئولين الأمريكان حول نظام الأمن الجديد المزمع إقامته ، من خلالها يمكن التوصل إلى بعض الملامح أو السمات التي ستكون موضع تطبيق أو تنفيذ لذلك النظام الأمني بالمنطقة .

ففي يوم 6 سبتمبر أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي أمام مجلس النواب أن السلطات الأمريكية تقوم حاليا ببحث إنشاء حلف جديد مع الدول العربية على نمط حلف شمال الأطلنطي لاحتواء نزعات التوسع بين دول المنطقة .

ثم أشار إلى احتمال إبقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج لفترة طويلة حتى بعد انتهاء الأزمة الحالية ، باعتبارها جزءا من نظام أمني جديد ، وضرورة اشتراك هذه القوات في القوة الإقليمية الجديدة والتي تمثل جزءا من هيكل جديد للأمن في المنطقة أو بنية جديدة للأمن في المنطقة حتى في حالة انسحاب العراق من الكويت .

وأكد أيضا سعي الولايات المتحدة إلى توفير الاستقرار في منطقة الخليج لضمان تدفق مصادر الطاقة ولضمان السلام لشعوب دول منطقة الخليج .

وفي تصريح تال في نفس اليوم وهو في طريقه إلى المملكة العربية السعودية . قال : إنه يحتمل أن يحدث عدوان آخر بمنطقة الخليج كالغزو العراقي للكويت مالم يتم في المستقبل إنشاء « شكل ما لبنية أمنية إقليمية » وشدد على أن اتفاقا أمنيا كهذا لايمكن تصوره إلا ضمن تعاون كامل مع الدول الواقعة في تلك المنطقة .

وأشار إلى أن مسألة مساهمة واشتراك الدول المختلفة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه البنية الأمنية تدرس بعناية فائقة جدا ، وأن المباحثات في هذا الصدد مازالت في مراحلها الأولية .

وحول تفاصيل تصريح وزير الدفاع الأمريكي في نفس اليوم سأل الصحفيون رومان بابا ديوك نائب السكرتير الصحفي للشئون الخارجية للبيت الأبيض ، وطلبوا

منه توضيحاً أكثر للبنية العسكرية الإقليمية في المنطقة ، فأجاب بقوله : لدينا علاقة وتعاون وثيقان جدا مع عدد من بلدان الخليج والبلدان الإقليمية الأخرى ، ولدينا علاقة عمل جديدة مع الحكومة السورية التي كانت متجاوبة وأصبحت مستعدة لإرسال قوات إلى السعودية وتأييد العقوبات ، وهكذا فإنني أعتقد أن ما كان الوزير بيكر يشير إليه هو أنه ضمن إطار إقليمي ، تغيرت المعادلة السياسية تغيرا كبيرا وكذلك الوضع العسكري .

وبعد انتهاء بيكر من زيارته للسعودية يوم 7 سبتمبر تحدث مسئول أمريكي يرافقه عن مسألة إنشاء نظام أمني إقليمي خاص بالخليج فأشار إلى أن هذه الفكرة هدفها الحيلولة دون وقوع عدوان في المنطقة في المستقبل ، وصرح آخر بأن الولايات المتحدة لا ترى أن الفكرة تتماثل مع فكرة منظمة حلف شمال الأطلنطي ومجال عملها أوربا .. بينما أكد مسئول آخر أن المباحثات حول هذه الفكرة مازالت في مراحلها الأولية .

ومن خلال التصريحات الأمريكية يمكن ملاحظة عدة نقاط منها :

أنه بعد إعلان جيمس بيكر إقامة حلف جديد في المنطقة العربية على نمط حلف شمال الأطلنطي ــ حدث تراجع عن ذلك التشبيه أو هذا النمط بعد انتهاء زيارته للسعودية ، حيث استبعدت الأخيرة مثل هذا الحلف الذي يذكر شعوب المنطقة بحلف بغداد الذي حاولت الولايات المتحدة إنشاءه في الخمسينيات ولكنه لم يكتب له النجاح . فالشعوب العربية لديها حساسية وطنية إزاء ما يعرف بالأحلاف .

إن الفترة الطويلة لبقاء القوات الأمريكية في المنطقة تعني في تصريحات أكثر وضوحا لدى بعض المسئولين الأمريكان بأنها قد تمتد إلى خمس أو عشر سنوات ، أي العقد الأخير من القرن العشرين الحالي .

إن إشارته إلى بقاء هذه القوات في المنطقة كجزء من نظام أمني جديد بالمنطقة أمر مرفوض من قبل الغزو بسنوات ولا يدري أحد هل دول الخليج العربية ستوافق على ذلك أم لا ، وخاصة أن تصريحات المسئولين السعوديين أكدت أن السعودية

لها الحق في إنهاء مهمة هذه القوات . بل إن كبار المسئولين الأمريكان كثيرا ما كرروا أثناء الأزمة أنه بانتهاء مهمة هذه القوات فإنها سترحل ، وبذلك فإن هذا الأمر يبدو أنه محل مفاوضات لم تسفر عن شيء محدد .

لم يخف المسئول الأمريكي ضرورة استقرار المنطقة لاستمرار تدفق مصادر البترول ، وهذا هدف لابد أن يوضع في الاعتبار تحقيقا للمصالح الأمريكية والغربية .

كما أنه اشار إلى ضرورة مساهمة أو اشتراك قوات دول الخليج العربية وغيرها من دول المنطقة في النظام الأمني الجديد المزمع إقامته ولم يفصح عنها . وإن كانت متابعة الأحداث ومسارها يدلل على أن قوات مصر وسوريا والمغرب ستكون ضمن القوات العربية الأساسية في هذا النظام الأمني الجديد ، وقد تجلى ذلك في تصريح نائب السكرتير الصحفي للشئون الخارجية بإشارته إلى سوريا . ويرى ذلك كمعادلة سياسية جديدة الا أنها تخفي انشغال سوريا عن قضية الجولان من جانب آخر .

ومن ناحية أخرى أكدت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد بدءا في وضع إطار لترتيبات أمن جديدة طويلة الأمد لمنطقة الخليج .. وأن هذه الترتيبات ستوضع موضع التنفيذ إذا ما نجح المجتمع الدولي في إجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

وقالت الصحيفة إن وزيرى الخارجية الأمريكي جيمس بيكر والسوفيتي ادوارد شيفرنادزة بحثا خلال محادثاتهما في العاصمة السوفيتية ما وصفته الصحيفة بإعادة تخطيط المصالح والقوى السياسية في المنطقة في أعقاب الغزو العراقي للكويت .

كما أضافت الصحيفة أيضا أن الوزيرين الأمريكي والسوفيتي ركزا بحثهما على ما يبدو أنه إعادة تخطيط المنطقة عن طريق إقامة ائتلاف عربي في وجه العراق .

وما أذاعته صحيفة واشنطن بوست تمخض عنه إعلان بعض الآراء والمقترحات

بعد ذلك بأسابيع ومنها :

أن الرئيس السوفيتي جورباتشوف ركز على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي لحل أزمة الخليج في إطار عربي ، ولعل من البدهيات المعروفة أن هناك انقساما في هذه القمة وقد تجلى ذلك في مؤتمر القمة الطارئ الذي دعا إليه الرئيس مبارك في 12 أغسطس واتخذ قرارا بالأغلبية بضرورة وقوف القوات العربية مساندة للقوات السعودية في الدفاع عن أرضها وفي هذه القمة كانت الأغلبية 12 دولة عربية في مقابل 9 دول عربية رافضة وامتناع دولتين ؛ إذن فكيف تعقد قمة معروف سلفا أو مسبقا نتيجتها . وبالطبع فإن هذا النداء السوفيتي ليس من قبيل أن يقوم العرب بحل الأزمة كقضية عربية داخلية وهذا ما حاوله صدام حسين قبيل وقوع الغزو بأيام . إلا أن هذه المناورة لم تقنع الرأي العام الدولي ، وأبلغ دليل على ذلك توافد أساطيل الغرب إلى المنطقة . حيث إن الأزمة تهدد شريان حياتها المتمثل في تدفق البترول إليها . إنما أعتقد أن هذا النداء السوفيتي يهدف إلى تأكيد فشل العرب في حل الأزمة مما يستدعي تدخلا أكثر من جانب القوى العظمى .

ويعد هذا العجز العربي عن الحل تبريراً لفرض هذه القوى العظمى لشروطها ومتطلباتها لحل الأزمة وبالطبع سيكون ذلك في صالحها حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة العرب في المنطقة .

ولعل الرئيس حسني مبارك قد فطن إلى ذلك ، فأعلن ردا على هذا النداء أنه مستعد لهذه القمة ، ولكن على أي أساس سيعقد مؤتمر القمة اجتماعاته حتى يخرج بقرارات حاسمة وواضحة لحل الأزمة . وتساءل هل في جعبة الاتحاد السوفيتي وعود محددة من جانب صدام حسين ؟! وفوت مبارك على السوفييت ما كانوا يهدفون إليه ضمنيا من ندائهم الذي سرعان ما خفت ولم يعره أحد اهتماما وإن كان الملك الحسن عاهل المملكة المغربية حاول ذلك أيضا ولكنه لم يوفق !!

ومن جانب آخر كان ما أذاعته الواشنطن بوست من حيث إقامة ائتلاف عربي - في المنطقة ضد العراق ، فقد جرت محادثات ومفاوضات في هذا الجانب بين مصر وسوريا والسعودية وقد التقى وزراء خارجية هذه الدول الثلاث بالرئيس

السوري حافظ الأسد يوم 10 نوفمبر من أجل هذا الغرض، وخاصة أن سوريا تقع على حدود العراق مباشرة . ولذلك فإنها من أهم وأبرز دول المواجهة مع العراق . ويؤكد تفسيرنا لذلك تصريح نائب السكرتير الصحفي للشئون الخارجية بالبيت الأبيض عندما أشار إلى اتفاق الولايات المتحدة وسوريا في هذا الصدد واعتبر بذلك أن المعادلة السياسية قد تغيرت بالمنطقة .

وأما عن إعادة تخطيط المصالح والقوى السياسية في المنطقة ، فلابد أن يستوقفنا ذلك حيث لم يفصح عن ماهية هذه المصالح والقوى السياسية . هل المقصود بها تلك القوى السياسية التي تمثلها دول المنطقة ومصالحها ، أم المصالح والقوى السياسية للقوى العظمى أو الكبرى أو غيرها !!

وربما الأرجح أن المقصود بتلك المصالح ما يخص القوى العظمى والكبرى ، لأن مصالحها محل تهديد من جانب بعض القوى السياسية بالمنطقة . ولذلك فلابد ــ تبعا لبحثنا ــ من تخطيط يوازن ما بين تحقيق مصالح القوى العظمى والكبرى وتحقيق بعض تطلعات القوى السياسية الوطنية بالمنطقة .

ولكن أوربا لم تترك الأمر والزعامة للقوتين العظميين وحدهما بل بدأ مندوبون من 34 دولة مناقشة استغرقت يومين في ستراسبورج بفرنسا لبحث إقامة أساس لمنظمة أمنية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة .

وذكرت وكالة أ . ب أن مباحثات أعضاء المجلس الأوربي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي يمكن أن تنتهي بمشروع قرار يجعل المجلس المكون من 23 دولة هو الهيئة التشريعية لمنظمة أمنية تضم دولا من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

ولاشك أن سعي أوربا الغربية إلى إقامة منظمة أمنية بالمنطقة كمبادرة تحاول بها أن تؤكد مصالحها وحمايتها ، حتى مع تقاسم تخطيطها ، من جانب القوتين العظميين الأمريكية والسوفيتية لأن لأوربا الغربية مصالح بترولية واقتصادية وتجارية مع دول الخليج العربية ولاشك أن أوروبا الموحدة عام 1992 قد أكدت وحدتها في أول اختبار حقيقي ومصيري لها في أزمة الخليج فقد تعاونت وسارعت بقواتها إلى

الخليج بجانب القوات الأمريكية وإن كانت الولايات المتحدة ترى أن قواتها هي الأساسية والرئيسية بالمنطقة إلا أن أوروبا الغربية سعت جاهدة لتأكيد وحدتها في مصالحها ، وكذلك وحدتها مع التوجه الأمريكي للحفاظ على مصالح الغرب عموما . وإن كانت أمريكا أيضا تؤكد أن هناك تنسيقا بين هذه القوات ويفهم أيضا ضمنيا أن الولايات المتحدة هي التي تقود القوات الأجنبية كلها بالمنطقة .

كما أن للعرب رأيا في هذا الشأن حيث ظهر ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد دعا وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة إلى وضع نظام لترتيبات أمنية جديدة في الخليج وقال إن مثل هذا النظام يجب أن يكون متسقا مع احتياجات مرحلة الوفاق وضمان حماية المصالح الإقليمية والدولية .

وفي ذات الاتجاه اجتمعت رئيسة وزراء بريطانيا مع الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت وبحثت معه الترتيبات الأمنية التي قد يستدعي الموقف اتخاذها بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي .

بل أكد أيضا الشيخ على الخليفة الصباح وزير المالية الكويتي تأييد الكويت لقيام ترتيبات أمنية جديدة في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء أزمة احتلال الكويت وحذر من مخاطر عدم حدوث هذه الترتيبات .

كما أكد وزير المالية مسئولية العالم عن ترتيب إجراءات أمنية في المنطقة تضمن السلام لكل الدول .

وأشار الصباح إلى رفض الكويت لانسحاب العراق بدون وجود ترتيبات أمنية حتى لا يعود العراق إلى غزو دولة أخرى .

وتحت قبة الكونجرس الأمريكي تحدث بول وولفوتيز وكيل وزارة الدفاع الأمريكية يوم 3 أكتوبر أمام جلسة مشتركة عقدتها لجنتان فرعيتان تابعتان للجنة الشئون الخارجية فصرح بقوله : لا زلنا في بداية وضع تصميم لنظام أمني فعال مع شركائنا داخل منطقة الخليج وخارجها .

ولكنه يوضح قائلا : وقبل كل شيء يجب أن يكون أمن الجزيرة العربية مسئولية أولئك الذين يعيشون فيها ، فنحن نقع أحيانا في إغراء سحب الأمور من بين أيديهم وهم الأكثر تأثرا ، ووضعها في أيدينا وهذا خطأ . فعلى المدى البعيد ينبغي علينا أن نؤمن القدرات التي لا تستطيع تأمينها بلدان المنطقة ولكنه ينبغي علينا ألا نقوم عنهم بعمل ما يستطيعون أن يعملوه بأنفسهم . لذلك فنحن سنتبع استراتيجية قائمة على مبدأ الدفاع الائتلافي .

ويستوقفنا هذا المفهوم . ولنعد بذاكرتنا إلى بداية هذا الفصل وهو السؤال عما إذا كان ثبت أن السادات على حق . والحق المقصود هنا هو اعتماد الدول العربية في الخليج على نفسها وعلى شقيقاتها العربيات في حماية أمن المنطقة ونفسها !!

ونعود لاستطراده حيث قال : وسنسعى لإيجاد الوسائل لكي :

أولا : تقوى قدرة بلدان المنطقة على الدفاع عن نفسها .

ثانيا : تشجيع إقامة تعاون دفاعي أكثر فاعلية في المنطقة .

وبذلك نعمل مع بلدان المنطقة على تحسين قدرتنا على إرسال قواتنا المسلحة والمعدات ، وقدرتها على استقبال تعزيزات في المستقبل ، والعمل معا بفاعلية في أي عملية دفاعية مشتركة ، وينبغي أن يكون حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية الروابط الأمنية القوية بين الولايات المتحدة والعربية السعودية والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت الحرة المستقلة .

وأما عن الهدفين اللذين أشار إليهما وكيل وزارة الدفاع الأمريكية فسنتعرض لوسائل تحقيقهما كما يعرضهما .. ونعرضهما أيضا من جانبنا .

وأول هذه الوسائل التي أشار إليها أمام الكونجرس خاصة بالتسليح وصفقاتها لدول المنطقة فقال :

« وأن برنامجا شاملا من المبيعات الدفاعية المدروسة لدول مجلس التعاون الخليجي سيساهم في زيادة قدرة هذه البلدان على الدفاع عن نفسها جماعيا عن طريق

التخطيط السليم لهذه المبيعات بحيث تكون متماثلة المواصفات ، ويمكن استخدامها في عمليات مشتركة . وهذا التماثل في المواصفات مع المعدات الأمريكية يعزز أيضا قدرة القوات المسلحة المحلية على العمل بفاعلية أكبر مع الوحدات الأمريكية إذا ما دعت الحاجة إلى إرسال تعزيزات أخرى إلى المنطقة في المستقبل .

ولسنا نتوهم ولا يتوهم شركاؤنا بأننا نستطيع أو أنه ينبغي علينا أن نبني القوات المسلحة السعودية أو القوات المشتركة لمجلس التعاون الخليجي ونجعلها قوات معادلة للقوات العراقية وما يستطيع السعوديون أن يفعلوه إذا توفرت الإرادة والمعدات اللازمة هو بناء قوة تكون قادرة على إلحاق ما يكفي من الأذى في دور دفاعي بحيث يدفعون أي معتد إلى التفكير ملياً قبل غزو السعودية . وإذا فشل الردع فإننا نتوقع من القوات السعودية أن تبطئ وربما توقف تقدم الجيش المهاجم مايكفي من الوقت لوصول تعزيزات عندها ، وتستطيع القوة التي نفكر في بنائها نحن والسعوديون أن تعمل بكفاءة مع التعزيزات الأمريكية والحليفة وأن تؤمن القدرات التي لن يكون بإمكاننا نقلها بسرعة من الولايات المتحدة مثل الدعم الناري والمدرعات الثقيلة .

أما وقد وضعت اقتراحاتنا ضمن إطارها الاستراتيجي المناسب فلماذا نريد هذه المبيعات بالتحديد في هذا الوقت بالذات ؟؟

أجاب موضحا : كما تعلمون أننا كنا تشاورنا في الأصل مع الكونجرس في صدد صفقة معدات أكبر كجزء من برنامج ينفذ في مدى عدة سنوات . والمبيعات التي تنظرون فيها اليوم هي أكثر ما تمس إليه الحاجه في هذه الصفقة الكبرى التي قرر الرئيس جورج بوش أن يقسمها أقساما تلبية لرغبتكم في إجراء دراسة مطولة لأغلبية المبيعات التي تقترحها ، وقد صممنا مبيعات المرحلة الأولى هذه على أساس ثلاثة معايير :

معدات يمكن تسليمها في غضون فترة قصيرة لتكون ذات عون فوري في الأزمة الحالية .

أو معدات ذات أهمية خاصة من أجل سد الثغرات ونقاط الضعف التي يمكن

أن تنشأ عند انسحاب القوات الأمريكية .

والمعدات التي نقترح بيعها في المرحلة الأولى هي التي ستبدأ في الوصول على الفور تقريبا بعد إكمال هذا الإبلاغ ، وسيسلم معظمها في غضون 12 شهرا .

ونشير على الفور من جانبنا إلى أن تعبير « على الفور » كتعبير زمني على لسان وكيل وزارة الدفاع يعني 12 شهرا أي عاما .. أي لابد من انتظار عام حتى تصل الأسلحة والمعدات التي يشير إليها .

وعلى الفور أيضا نقول إن الأسلحة المصدرة إلى السعودية بل إلى دول مجلس التعاون الخليجى ستكون مهمتها « دفاعية فقط » ولماذا دفاعية فقط . حتى لا ينزعج شركاؤه في المنطقة ، ومن هم غير إسرائيل ؟!

بل يبدو التناقض ظاهرا عندما أشار في حديثه إلى أن مواطني وأهل الجزيرة العربية يجب أن يقوموا أنفسهم بالدفاع عن بلادهم ، وبين نوعية السلاح الذي سيصدر إليهم وهو دفاعي ومهمته أن يبطىء من تقدم الجيش المهاجم ما يكفي لوصول التعزيزات الأمريكية . كيف ؟!

وهذه الكيف في الهدف الثاني من الاستراتيجية تعني إقامة تعاون دفاعي أكبر فاعلية في المنطقة أي ؛ قواعد عسكرية .. أو قوات عسكرية غربية ولا سيما أمريكية ، وهذا ما كانت تتطلع إليه منذ الحظر البترولي عام 1973 ، وبعد ما يقرب من خمسة عشر عاما . يقودهم صدام حسين إلى أهدافهم وهنا لابد أن نذكر أن عرض السادات كان تسهيلات من أجل حماية دول الخليج العربية .. تسهيلات فقط .. وكذلك الرئيس مبارك فقد وافق على المناورات الأمريكية ــ المصرية المشتركة من أجل الهدف ذاته .. التزاما وتطبيقا لقومية مصر العربية ، ودورها التاريخي .

وفي حديث أكثر وضوحا عن الشركاء ، اضطر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية أن يصرح بقوله :

« وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المخاطر التي تطرحها هذه الصفقة ضد إسرائيل

متناهية في الصغر . ويستند هذا في جزء منه إلى سجل السعودية الذي يعكس مستويات دنيا نسبيا من التدخل السعودي في الحروب العربية ــ الإسرائيلية وفي الجزء الآخر إلى العقبات الجغرافية التي تحول بين السعودية واستخدام هذه المعدات ضد إسرائيل .

ومن المهم أن نتذكر أيضا أن مبيعات الأسلحة الأمريكية ترفق بشروط صارمة تطلب من المشترين حصر استخدامها في أغراض دفاعية فقط وتمنع تحويل المعدات الأمريكية إلى أطراف ثالثة وبوسعي أن أضيف أن سجل السعودية في التقيد بهذه الشروط ممتاز .

ودعوني أشير إلى نقطة أعتقد أنها أساسية وهي أنه كون السعودية « آمنة » أمر يخدم مصلحة إسرائيل ذلك أن شعور السعودية بالأمان يجعلها أكثر قدرة على تقديم إسهام بناء أكثر في نشر السلام والاستقرار في المنطقة منها إذا كانت تعيش تحت رحمة مدفع المستأسد العراقي . ولقد اتخذ السعوديون قرارا ضخما بالوقوف في وجه هذا المستأسد وإسناد أمنهم إلى دفاعات قوية مشتركة مع الولايات المتحدة ومن مصلحة الجميع أن نعمل على نجاح هذا التعاون الدفاعي المشترك .

أما مشكلة إسرائيل الأمنية فهي في مكان آخر غير السعودية وكما لإسرائيل أكثر من سبب وجيه للقلق بشأن العراق ونحن نعمل مع الإسرائيليين بداية للتعامل مع الخطر الحقيقي والعاجل على أمنهم ، الخطر الذي تطرحه الأزمة الحالية خطر هجوم عراقي بالصواريخ البالستيكية ولهذه الغاية قرر الرئيس بوش تزويد إسرائيل ببطارتين للصواريخ « باتريوت » مجهزتين بقدرة مضادة للصواريخ الباليستيكية التكتيكية وستأتي هذه الأنظمة من مخزونات الجيش الأمريكي » .

وبعد هذا الاطمئنان الذي أقنع به وكيل الوزارة أعضاء الكونجرس .. أعتقد أنه مهما أشارت وتحدثت صحف غربية ــ كما يقول الكاتب محمد سيد أحمد ــ عن دور إسرائيل وتقليصه أو انعدامه الذي أثبته الغزو العراقي للكويت ، أقول مهما قالت تلك الصحف فإن لإسرائيل دورها الذي لم ينته ، ودورها المنتظر .

فهذا الغزو أكد صواب رؤية الرئيس السادات التي أشار إليها الكاتب الكبير والتي تدور حول أهمية دور مصر بالمنطقة من حيث الاستقرار والأمن والحماية ، في حالة تهديد دول الخليج العربية ، وضمنيا أو صراحة المصالح الأمريكية والغربية كلها في مصادر البترول .

وأما دورها الذي لا ينتهي ، فإنه ذو أبعاد كثيرة ومزدوجة .

فلم تنته بعد المواجهة العربية ـــ الإسرائيلية . وإن كان قد يتصور البعض أنها انتهت بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية لصدام حسين ، فإن ذلك لم ينه المشكلة الفلسطينية بعد إنما أرجأها .

كما أن دورها الذي لا ينتهي يتمثل في موقعها من النظام الأمني الدولي الذي سيتحدد بعد انتهاء الأزمة الحالية ، سواء كان موقعها ظاهراً وواضحا على الخريطة أم غير ذلك

فإذا كان هدف هذا النظام الأمني الجديد عدم تكرار مثل ذلك الغزو بين دول المنطقة أو بعضها الذي له مطامع ما زالت في موقع الترصد وتحين الفرصة ، وإذا كان الغزو يمكن أن يتكرر مرة أخرى ، فربما لا يكون لإسرائيل دور إذا كان غزوا عربيا . وأما إذا كان غير ذلك فإن لإسرائيل دوراً !

وبصراحة وبدون تورية ، هل يمكن القول إن الغرب يثق في العرب ؟! في قدرتهم على حماية مصالحه ؟ ومدى تحكمهم في هذه المصالح ؟! وبأي مقابل سيدفع الغرب قيمة هذه المصالح ؟

وكيف يكون الوضع لو انتهت الأزمة وحاول العرب أن يعملوا إرادتهم ويتخذوا مواقف مضادة للمصالح الغربية ؟!

ومن خلال هذه التساؤلات .. يمكن تصور ملامح دور إسرائيل في النظام الأمني الجديد بالمنطقة ، ولاسيما أنها تجتهد في تسليح ذاتها بأقوى أنواع الأسلحة . فإذا لم تكن قوة مهاجمة ألا يمكن أن تكون رادعة ؟! وقد كثر الحديث والتفسير

والاجتهاد حول خريطة سياسية جديدة بالمنطقة سواء انتهت الأزمة عسكريا أو سلميا .

ولعلنا نجتهد ونرى أن هناك ارتباطا وثيقاً ومتكاملاً بين إقامة النظام الأمني الجديد بمنطقة الخليج ووضع الخريطة السياسية الجديدة المزمع أو المرتقب تحديدها ورسمها بعد هذه الأزمة .

وأعتقد أن هذه الخريطة ستقوم على دعائم النظام الأمني الجديد فهذا الأخير سيتبعه تعديلات وتغييرات ستكون بمثابة ملامح الخريطة الجديدة وأتصور ذلك كما يلي :

أولا : أن النظام الأمني الجديد بالمنطقة يقتضي تقسيمها ــ من الجانب العسكري ــ إلى مناطق وقطاعات . وستحتوي المنطقة الواحدة عدة قطاعات ، وهذه الأخيرة ستقع في عدة دول خليجية ومؤدى ذلك تعديلات إدارية أو سياسية سواء بالاتفاق فيما بين دول المنطقة أو دول المنطقة وقوى الغرب وبذلك تعد هذه المناطق بالنسبة للغرب قطاعات أمنية لحماية حقول النفط مصدر الطاقة الرئيسي له . ولكن إذا لم يحدث اتفاق ، فلابد من تحقيق هذه القطاعات بأساليب سياسية ، ومنها استغلال الاختلافات القبلية والعصبية والبترولية ومحاولة التوفيق بينها بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق النظام الأمني الجديد وتطبيقه على جميع دول المنطقة .

ثانيا : أن حجم القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها يتزايد حتى أن القوات الأمريكية ستصل مع نهاية عام 1990 إلى ما يزيد عن 430 ألف مقاتل ، بالإضافة إلى القوات الغربية الأخرى التي يزيد تعدادها عن 200 ألف مقاتل . ويعني ذلك ثلاثة أرباع مليون مقاتل غربي مقابل مليون مقاتل عراقي . وهذا الحجم من الحشد العسكري ، وخاصة أن معظمه قوات عسكرية برية أي تعمل فى العمليات العسكرية الأرضية ؛ يعني أن النظام الأمني الجديد بالمنطقة سيستتبعه تمركز هذه القوات في مناطق عديدة وقطاعات متعددة بحيث تشكل ثعباناً قابضاً على المنطقة ، رأسه صدام حسين ، الذي جذب جثمانه ليلتف حول المنطقة العربية .. وإذا انفصلت الرأس عن الجسد فلا يعني هذا موت الجسد ، إنما بقاءه جاثما على الأراضي العربية حتى لاتوجد

رأس تحركه أو تبعده كما أتت به .

ثالثا : أن الحماية التي ستقوم بها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على منطقة الخليج العربي لها مقابل ، فما هو ذلك الثمن الذي ستتحمله المنطقة أو تدفعه دول الخليج العربي ؟؟

وعود على بدء هل ثبت أن السادات كان على حق ؟

أعتقد أنه كان على حق .

فهو لم يبرم اتفاقات السلام مع إسرائيل كحلقة في سلسلة يراها للتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لتقوم مصر بدور بدلا من إسرائيل في المنطقة وإنما سعى إلى تحقيق هذا السلام لهدفين :

أولهما : تحرير سيناء واسترجاعها وهذا يؤكد ثقة شعبه في سياسته وانتصاره في استرداد الأرض المحتلة ، ومن هنا يكون لديه قوى تسانده في حركته على المستويات الأخرى عربية أو إقليمية وعالمية .

وثانيهما : تفرغ مصر لدورها التاريخي والسياسي في المنطقة العربية . ودليل ذلك عرضه على الرئيس الأمريكي ريجان تقديم التسهيلات العسكرية لحماية أية دولة عربية أو إسلامية وإن لم يحدد الدول العربية الخليجية إنما كان ذلك مفهوما .

وربما نذكر أنه قد أشار إلى أحد مبررات اتفاقات السلام واسترداد الأرض المصرية بأنه يخشى فوات الوقت المناسب لذلك ، حيث إن هناك « مخاضا بالمنطقة » وبالطبع فهو ليس نبيا أو رسولا — إنما كانت لديه المعلومات والبيانات الوافية لدفعه إلى أن يعلن ذلك ؛ ولذلك سرعان ما وافق على المناورات الأمريكية — المصرية المشتركة .

الا أنه مع الأسف عندما وافق على اتفاقيات السلام مع إسرائيل اعتقد العرب أنه قد انتهى لكونه متمثلا فقط في مواجهة إسرائيل . ولم يفطنوا إلى الخطر الكامن فيهم وبينهم ، ولكنه كان يعي ذلك جيدا ، ولكنه لا يجاهر أو يصرح به إنما كان يصنع سياسة ويطبقها ، سياسة من شأنها تأكيد دور مصر وتفرغ مصر لهذا الدور بعد

الانتهاء من عقد اتفاقات السلام مع إسرائيل .

وبذلك أيضا فقد سعى بهذه الاتفاقيات إلى إبطال حجتها الدائمة وهي وجود الخطر المصري والمواجهة المصرية . وبهذه الاتفاقيات أيضا حاول تحجيم إسرائيل لتكون موقعا ليس أكثر من ذلك ، ولا يمكن أن تكون بديلا عن مصر في المنطقة ، فالبديل موقف وليس موقعا . وأراد أن يكون لها موقع صغير ولكن لا موقف لها في المنطقة ، أي تجميدها حيث هي موقع فقط وبالتالي تبديد أي مفهوم غربي نحو دورها . وهذا ما عبر عنه للدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب حينذاك ، حيث قال له :

« إنما عايز إسرائيل تبقى زي لوكسمبورج ، دويلة صغيرة ليس إلا فقط .. ليس لها أي دور وتعيش في عزلة بين العرب » .

ومع الأسف مرة أخرى ، فقد حاول العرب عزل مصر وليس إسرائيل ولكن كما أعلن السادات بصوت قوي في مجلس الشعب عندما وصل إليه نبأ مؤتمر بغداد ووفد الرؤساء الذي بعث به المؤتمر لإقناعه بعدم التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل وقد هددوا في إعلامهم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وعزلها . فقال :

« مصر لاتعزل مصر لا تعزل فمصر التاريخ والحضارة ونصر 6 أكتوبر والإرادة القوية لا تعزل » .

ومع ذلك فقد استمر السادات في تحقيق رؤيته التاريخية والسياسية العملية وكما رأينا فقد بدأ التعاون مع الولايات المتحدة بتقديم تسهيلات عسكرية وعمل المناورات المشتركة .

وفي إطار خطواته السياسية لتأكيد دور مصر في المنطقة ، ربما يتساءل البعض لماذا ساند العراق ضد إيران ؟

والإجابة ربما تكون ؛ لأن العراق دولة عربية . وهو بذلك يؤكد التزامه تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية التي نقل مقرها إلى تونس إمعانا في عزل مصر ، وبالطبع هذا التفسير وارد وأُعلن كثيراً .

إلا أن الهدف الآخر أو الوجه الآخر لسياسته هذه هو إنهاء دور إيران الأمريكي والإطاحه بأسطورة إيران الشرطي الأمريكي بالمنطقة والذي لا يمكن أن تقوم به إسرائيل بين دول الخليج العربية .. ومن هنا فقد كان له غرض خفي لاستقباله لشاه إيران المطرود من إيران للتأكد من عدم عودته وإنهاء دوره تماما بالنسبة لأمريكا .. ومواجهة إيران من خلال العراق لإنهاء دورها كدولة على أثر إنهاء دور ملكها ـــ الأمريكي .

وأبلغ دليل على تحقيق هذه السياسة حدثان متناقضان :

أولهما : أنه قدم تسهيلات للطيران الأمريكي بالاندفاع من إحدى القواعد العسكرية المصرية كمحاولة للإفراج عن الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران وكانت المحاولة فاشلة مما دفع بالمهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل المعارض إلى التقدم بطلب إحاطه حول هذا الأمر . فبعث إليه الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري وطلب منه سحب أو تجاهل هذا الطلب لمساسه بالمصلحة الوطنية وعدم إحراج السادات ، فوافقه الرجل .

وثانيهما : ما اكتشف بعد ذلك من فضيحة إيران ـــ جيت وهي صفقة سلاح أمريكية سرية لإيران كمحاولة لتحسين العلاقات الأمريكية ـــ الإيرانية وبالتالي إمكان تطورها إلى ما كانت عليه في عهد شاه إيران المخلوع ، وبذلك تعود إيران لدورها الأمريكي الذي سعى السادات لإنهائه .

وبعد هذه السنوات ، تأكدت صحة رؤية السادات لأحداث المنطقة ومجرياتها ومستقبلها ، وكان ذلك مبنياً على وعي وهضم جيد لتكوين وتركيبة المنطقة وأهميتها وثقلها ووزنها الاقتصادي والسياسي والبترولي في العالم ، وإدراك لكونها مصدر الاستقرار والرخاء لكل العالم ، وكذلك مصدر القلق والتهديد والخطر لكل العالم أيضا .

الفصل السابع وليس الأخير

دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية ؟؟



لاشك أن للمملكة العربية السعودية دورا رئيسيا في التواجد العسكري الأجنبي بمنطقة الخليج .. وهذا يتفق مع حق الدفاع الشرعي بكل الوسائل السياسية والعسكرية .

وهنا فرق بين التواجد ، والوجود العسكري حيث إن هذا الأخير قائم منذ سنوات في صورة قواعد عسكرية أمريكية بالمياه المحيطة بالخليج وخاصة في المحيط الهندي حيث كانت توجد اثنتا عشرة سفينة حربية بحرية أمريكية .

بالإضافة إلى بعض القطع الغربية الأخرى التي كانت أيضا موجودة .

إذن فالوجود العسكري الغربي موجود قبل تواجده في منطقة الخليج .

وبذلك فإن الحديث يدور حول تدخل هذه القوات الأجنبية في أزمة الخليج وليس تواجدها وهذا الوجود السابق يعني أن الغرب ولا سيما الولايات المتحدة في حالة استعداد وتأهب وترقب لأي خطر يدفعها للتدخل إذا ما رأت أن ذلك يحمي مصالحها الحيوية .

وقد سبقت الإشارة في فصول سابقة من هذا الكتاب إلى هذه المصالح وحتمية السعي لحمايتها من جانب الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية وهذه الحتمية هي التي دفعتهم إلى التحسب لموقف خطير يهددها . ولذلك كان الوجود العسكري البحري قائما منذ سنوات .

وقد استعانت الكويت واستفادت منه عندما طلبت رفع العلم الأمريكي على إحدى عشرة سفينة ناقلة للبترول الكويتي حماية لها من رذاذ الحرب العراقية الإيرانية وبذلك فإن الكويت كانت سباقة في ذلك .

إلا أنه مع فرض أن السعودية لم تستدع هذه القوات الأجنبية للتدخل في أزمة الخليج .

فهل كانت القوى العظمى والكبرى ستقف منعزلة أو سلبية عن حماية

مصالحها !!

أعتقد أنه ما لم تستدع السعودية هذه القوى فإنها بالتأكيد كانت ستتحرك نحو المنطقة لحماية مصالحها . فالأمر لا يتوقف فقط على إرادة السعودية وإنما مصالح هذه القوى تُتخذ سندًا ومبررا أو ذريعة لسرعة التدخل تحت دعوى حماية هذه المصالح الحيوية . وخاصة أن طغيان المعتدي أو المغتصب ومطامعه أكبر من إمكانات دول المنطقة الدفاعية ولا يمكن في هذا أن نعول على أنها رددت بأنها لن تحضر إلى المنطقة إلا بإرادة دولها الخليجية .

وبذلك فيجب علينا أن نطرح التساؤل العادل فيما لو لم تستدع السعودية هذه القوات الأجنبية .. فهل كانت تلك الأخيرة لن تأتي بدوافعها ودواعي مصلحتها رغما عن إرادتنا ورغباتنا ؟!

بل إنني أرى أن استدعاءها كفيل بعدم امتهان كرامتنا لأن ذلك رهن بإرادتنا وسيادتنا ولم يكن حضورها رغما عن إرادتنا بل نحن الذين استدعيناها وكلفناها ببعض واجبات الدفاع عن مصالحنا ،ومصالحها ضد طغيان صدام حسين بلا حدود !!

ولا شك أن الولايات المتحدة سعت إلى الحفاظ على مصالحها وحمايتها ابتداء بأنها قد استأذنت السعودية في ذلك وقد تجلى ذلك واضحا عندما وصل ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكي إلى السعودية يوم 6 أغسطس وذلك كمبادرة من واشنطن فإنه كان لهذه الزيارة هدفان كما أشارت إلى ذلك نيويورك تايمز في 5 أغسطس .

أولهما : إقناع السعودية بالسماح للولايات المتحدة باستعمال مهابط الطائرات والمنشآت البحرية السعودية كقواعد انطلاق إذا رأت واشنطن أنه من الضروري الرد على تحركات العراق العسكرية ؛ وخاصة أن واشنطن تسعى إلى أن تكون قادرة على نشر طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل عندما يقتضى الخطر أن تكون هناك خيارات متوفرة أمامها .

وثانيهما : هو إقناع القيادة السعودية « الحذرة » أن الرئيس بوش مخلص في تعهده بأن الولايات المتحدة تنوي مواجهة صدام حسين .

بل إن الأمر أيضا قد اتخذ صورة معينه لدى الرأي الأمريكي حيث تساءل البعض عن وضع القوات الأمريكية في المنطقة ومدى اتساق ذلك مع كرامتها ؟ وقد طرح ذلك في 31 أغسطس وأثناء مؤتمر صحفي للرئيس الأمريكي جورج بوش عندما سئل عن أن مشاركة السعودية في عبء تواجد القوات العسكرية الأمريكية بالخليج سوف تظهر هذه القوات وكأنها مرتزقة في الشرق الأوسط ؟

فأجاب بوش : لا أريد أن يتم فعل أي شيء من شأنه إظهارهم كمرتزقة ، ولا أعتقد ذلك . ولكن الحقيقة فإننا سنكون حذرين جدا كي لا يتم الوصول إلى ذلك الاستنتاج وقد سألني أحد أعضاء الكونجرس ذلك السؤال .

الا أن هناك وسائل يمكن بواسطتها تحقيق تقاسم الأعباء بدون جعل قواتنا مرتزقة وإنني أفكر في فواتير الوقود الباهظة جدا وعمليات النقل وهذا النوع من المسائل التي تتطلبها تحركات من هذا القبيل .. ولكنني مسرور لإثارة الموضوع لأن القوات الأمريكية يجب ألا تظهر على أنها قوات مرتزقة وسوف لايؤدي ما يدفع إلى هذا وأنا أضمن ذلك !!

وتحقيقا لما رمى إليه بوش في حديثه السابق .. فإنه بعد شهر من هذا وعقب زيارة وزير الخارجية الأمريكي بيكر للسعودية التي استغرقت 18 ساعة يوم 7 سبتمبر صرح مسئول سعودي لوكالة الإعلام الأمريكية :

أنه كان هناك التقاء أفكار بين الولايات المتحدة والسعودية حول مسألة المشاركة في المسئولية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الخاصة بالخليج .

وقال مسئول أمريكي إن الطرفين بحثا فكرة تحمل السعودية لتكاليف الوقود والنقل والمياه والمرتبطة بالوجود العسكري الأمريكي في المملكة .

ومن هذا وذاك يتضح أن كل طرف سعودي أم أمريكي قد حرص على كرامته

أثناء تعاونهم في أزمة الخليج . وبذلك فإن السعودية قد تحملت عبئا اقتصاديا كبيرا لمواجهة أعباء هذا التواجد العسكري الأمريكي وذلك دليل على أنها دفعت تكاليف الدفاع ، ولم تتقاعس بضعف أو سلبية عن تأكيد قدراتها في ذلك . فالدفاع وإن كان يمثله السلاح ، الا أن هذا الأخير يفقد فاعليته إن لم تعززه وتدعمه إمكانات مستمرة .

وربما يطرح البعض تساؤلا عن موقف السعودية ودول الخليج العربية من التهديدات والتحديات التي كانت ماثلة أمام الأعين منذ سنوات وقبل هذه الأزمة . فماذا هي فاعلة وما هي الإجراءات والسياسات التي اتخذتها لدرء أو مواجهة هذا الخطر في حالة وقوعه ؟!

وهذا السؤال يعكس بصورة أخرى مدى وحجم محاولاتها في هذا الصدد ، ولا شك أن الإجابة عنه تجلو أمامنا حقيقة هذا الاستدعاء الأجنبي ومدى صواب هذه الخطوة أو ذلك الاجراء من السعودية وجيرانها من الدول العربية الخليجية !!

وتبدأ الإجابة بذكر بعض التواريخ يجب أن تكون في الأذهان عالقة ، حتى نتبين الحقيقة التي نسعى إليها .

فقد انتصرت الثورة الإيرانية في فبراير 1979 وكانت هناك محاولات لتصديرها مما يسبب قلقا وإزعاجا للدول المجاورة .

ثم نشوب الحرب العراقية ــ الإيرانية في سبتمبر 1980 وما تلا ذلك من التهديد بتوسيع رقعة هذه الحرب ، ولذلك كانت لابد من محاولات لمواجهة هذا التهديد .

بالإضافة إلى احتدام الصراع الدولي حول المنطقة وزيادة الاهتمام العالمي بها .

ومن هنا وبعد عامين من الثورة الإيرانية ، تشاور وزراء خارجية دول الخليج العربية الست : السعودية والكويت ودولة الإمارات المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان لوضع ميثاق تعاون وتحالف تمثل في وضع ميثاق لمجلس التعاون الخليجي .

وبعد ثلاثة شهور وبالتحديد في 25 مايو 1981 (أي بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية بعام) وقع زعماء الدول الست على الميثاق وهكذا ولد مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد أكدت القمة التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي في يوم توقيع هذا الميثاق على أن الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

ثم عادت قمة المنامة بالبحرين وأكدت على رفض محاولات استقطاب صراع القوى الكبرى للمنطقة .

ويؤكد مجلس التعاون الخليجي على أن العلاقة بين أمن الخليج والأمن العربي علاقة عضوية وثيقة وأنه لا يمكن لدول الخليج أن تحقق الأمن الذي تنشده بمعزل عن تحقيق الأمن العربي بكل احتياجاته ومتطلباته ، وأنه لهذا فإن الجهود والإمكانات الخليجية والعربية لا يجب أن تتبعثر في اتجاهين متعارضين .

ولعلنا فيما سبق نشير إلى أن صدام حسين قد ضرب الأمن العربي بما يتضمن أمن الخليج في مقتل وكان لابد من مواجهة هذه الضربة القاسية الطاغية وإن كانت القمة الخليجية لا تفصل بينهما . ولذلك فإن مواجهة صدام حسين واجبة ، لأن أطماعه غير المشروعة ــ إذا تمادت ــ فيمكنها تجاوز أمن الخليج إلى الأمن العربي كله على مستوى العالم العربي . ولا يشكك البعض في هذا بالموانع الجغرافيه والبعد المكاني فالطاغية لا تمنعه مثل هذه الموانع . فكما يتعامل مع الإنسان بقسوة ودناءة ، فالأولى أنه سيتعامل مع قوى الطبيعة الجغرافية بمثلها حتى يحقق أطماعه غير المشروعة .

وإذا كان صدام حسين قد سعى إلى بعثرة الإمكانات الخليجية والعربية ، فإنه فشل في ذلك حيث إن المجهود الرئيسي لهذه الإمكانات ــ وطبقا لعلوم التكتيك العسكرية ــ ممثلا في مصر وسوريا قد وقف في صف حماية أمن الدول الخليجية العربية وهذا يعد جزءاً هاما وحيويا بالنسبة للأمن العربي . وإذا كانت قد

وقعت بعثرة فكانت في إمكانات غير مؤثرة على البنية الأمنية العربية .

وبعد 6 شهور من تأسيس مجلس التعاون العربي وجهت القمة الخليجية الثانية المنعقدة في الرياض في نوفمبر 1981 الدعوة لوزراء دفاع المجلس للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التي تحتاجها دول المجلس لتأمين استقلالها وسيادتها .

وقد احتاج العمل المشترك في مجال الدفاع إلى بعض الوقت لكي تتم بشأنه إنجازات محددة ، ففي قمة الدوحة 1983 تم الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية وفي قمة الكويت 1984 تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع (الأمريكية) وقد أجرت هذه القوة عدة مناورات عسكرية مشتركة تحمل هذا الاسم .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد جرى التنسيق بين دول المجلس في مجال الحصول على صفقات السلاح من العالم الخارجي لتحقيق الانسجام في أنظمة التسليح وتنويع مصادر السلاح .

وكما سبقت الإشارة في فصول متقدمة من هذا الكتاب عن الغرض من إنشاء قوة الانتشار السريع الأمريكية في أواخر السبيعنيات ومحاولات الولايات المتحدة الحصول على قواعد عسكرية لعمل هذه القوة .. إلا أن دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية قد رفضت تماما وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل فيما قبل .

ومن هنا أيضا أنشأ مجلس التعاون العربي قوة عربية إقليمية لتقوم بالمهام المنوط بها قوة الانتشار الأمريكية ، وكان مسماها يؤكد عروبتها وإقليميتها حيث سميت « درع الجزيرة » وبالطبع قامت بمناورات ، وسعت إلى التسليح الا أن كل ذلك أيضا لم يكن على المستوى المناسب والكافي لمواجهة عدوان وتهديد كالذي فعله وينويه صدام حسين لأن واردات السلاح كانت تحسب بميزان حساس لدى القوى العظمى والكبرى لتعادلها وعدم تفوقها على قوة إسرائيل العسكرية تحقيقا للاستراتيجية الدولية في الحفاظ على أمن ووجود إسرائيل بالمنطقة .

ومن الجدير بالتنويه في هذا الصدد أيضا أن السعودية تتحمل النصيب الأكبر من النفقات العسكرية لمجلس التعاون العربي بالنظر إلى حجم قوتها العسكرية . وكذلك بالنظر إلى المعونات التي تقدمها لبعض دول المجلس للأغراض العسكرية فهي تقوم منذ عام 1983 بتقديم 50 مليون دولار لكل من البحرين وعمان بشكل سنوي تنفيذا لخطة إنشاء شبكة دفاع جوي عن المنطقة تتكلف مليار دولار وهي الخطة التي أقرتها قمة الدوحة 1983 .

وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي قد أكد دائما في البيانات الصادرة عن أجهزته المختلفة والتي كان أبرزها البيان الصادر يوم 22 نوفمبر 1987 في ختام اجتماعات وزراء الدفاع بدول مجلس التعاون في أبوظبي ، أن أمن الدول الأعضاء وحدة لا تتجزأ وأن أي تهديد لإحداها هو تهديد للجميع ، ولذلك فقد قرروا تعميق التعاون وتوثيق أسس التكامل وزيادة التنسيق بين القوات المسلحة للدول الأعضاء بما يحقق المواجهة الجماعية للأخطار التي تحيق بسلامة وأمن دول المجلس .

الا أن « لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري برئاسة د . محمد عبداللاه أشارت إلى أنه رغم هذا فإن حقائق الأمور تؤكد أن هذا التنسيق حيوي وهام ولكنه ينبغي أن يكون جزءا من حلقة أوسع ومن ترابط أكثر شمولا ، فلابد من وجود عمق عربي ورصيد استراتيجي » وأعتقد أن مصر وسوريا تمثلان هذا العمق العربي وذلك الرصيد الاستراتيجي .

ولايمكن اعتبارهما دخيلين لتحقيق هذين الاعتبارين ، وخاصة أن المعتدي ومصدر الخطر أيضا طرف عربي وهو العراق وعلي رأسه صدام حسين . بل إن هذا الأخير قد صرح عدة مرات باستيائه وغضبه وامتعاضه وغيظه من تواجد القوات المسلحة المصرية في السعودية للحفاظ وحماية الأماكن المقدسة وبالتالي مواجهة جيوشه إذا اقتضى الأمر ذلك .

بل إن مصر وسوريا على مدي التاريخ القديم والحديث يمثلان محورا عسكريا استراتيجيا هاما وحيويا وفعالا في مواجهة الغزوات الأجنبية .. فما بالنا بالغزو

الداخلي . ألا أنهما أولى به ومواجهته منعا لاستفحال خطره وتهديداته وأطماعه التي لا تتوقف !!

بل وصلت السعودية إلى مدى تحقيق تآلف إسلامي في مواجهة تهديدات صدام حسين حفاظا على المقدسات الإسلامية من أذى الآلية العسكرية العراقية المجنونة فقد استدعت قوات إسلامية من دولتين إسلاميتين وهما باكستان وبنجلاديش .

وتأكيدا لواجبات السعودية نحو حماية الأماكن المقدسة أيضا ذكرت نيويورك تايمز في 26 أغسطس أن المسئولين السعوديين اتخذوا إجراءات للأمن الداخلي محكمة وذلك تحسبا لاحتمال تخطيط وتنفيذ عراقي ، أو تنفيذ آخرين لهجمات إرهابية .

وأضاف بعض المسئولين السعوديين بأنهم يشعرون بقلق تجاه إمكان وقوع أعمال عنف وإرهاب في مكة المكرمة والمدينة المنورة وذلك نظرا لأنه مسموح للمسلمين من جميع الجنسيات تأدية فريضة الحج في مكة .

وأكدوا أنهم سيستخدمون القسوة في معاقبة أي شخص يعتقدون أنه يخطط أو يشترك في إرهاب .

وأضافوا أن العقوبة على نشاطات من هذا القبيل هي الإعدام بقطع الرأس .

وعودة إلى استدعاء القوات الأجنبية من جانب السعودية وحول مدى سيادتها على توجيه وحركة هذه القوات ، فربما يكون من التكرار أن نذكر تأكيدات المسئولين السعوديين بالسيادة الوطنية على أرضها .

ومن هنا كان إصرار الملك فهد خادم الحرمين على عدم اللجوء للقوة العسكرية في مواجهة صدام حسين إلا بعد موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .. رغم تصريحات الرئيس بوش بأن القوات المتعددة الجنسيات مفوضة ــ بالفعل ــ في اتخاذ هذه الإجراءات العسكرية وتضامن انجلترا معه في ذلك . إلا أن دولا كبرى

أخرى كفرنسا والصين والاتحاد السوفيتي الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن يقرون رأي خادم الحرمين بالإضافة إلى دول عديدة أخرى . وقد أصر العاهل السعودي على ذلك منذ استدعائه للقوات الأجنبية وتم له بالفعل كما أراد .

وتأكيدا على السيادة السعودية الوطنية على أرضها ؛ فقد ذكرت جريدة الواشنطن بوست في 28 أغسطس أن المملكة العربية السعودية قد أنشأت قيادات منفصلة ستكلف بتنسيق نشاطات القوات العربية والأمريكية الموجودة على أرضها كما حصلت على التزام من الرئيس بوش بالتشاور مع الملك فهد قبل أن يقوم بأي تحرك ضد العراق من الأراضي السعودية .

وأكد الفريق خالد بن سلطان قائد قوات الدفاع الجوي في حديثه للواشنطن بوست أيضا أن القوات الأمريكية الموجودة في المملكة العربية السعودية سوف تبقى تحت قيادة مشتركة لكنها ستنسق بشكل وثيق مع القوات العربية وغير العربية التي وضعت تحت قيادته .

وقد أوضح المسئول السعودي أنه في أعقاب الغزو العراقي للكويت يوم 2 أغسطس بدأت القيادة السعودية في توسيع قواتها المسلحة وزيادة مشترياتها العسكرية بشكل كبير .

وإذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يعقدان مقارنة بين صدام حسين وهتلر ، من حيث إنهما قد سكتا عن استيلاء هتلر على جزء من أوروبا (بولندا) .. مما دفعه إلى المزيد من التوسعات حتى اجتاح معظم أوروبا . فإنهما يحاولان تجنب هذا الخطأ مع صدام حسين في عدم استفحال خطره وأطماعه التوسعيه في منطقة الخليج بؤرة مصالحهم وشريان حياتهم من مصادر الطاقة البترولية .

ولنا في درس هتلر نموذج معاصر ، من حيث حجم القوات المسلحة .

ففي أثناء الحرب العالمية الثانية لا يجوز أن نقول إن قوات أوربا كانت لا تكفي لصد أو مقاومة أو القضاء على عدوان هتلر التوسعي مما دفعها لطلب النجدة

الأمريكية والتي ساعدت بشكل مؤثر في أنهاء هذه الحرب لصالح أوروبا والقضاء بالفعل على خطورة هتلر وتوسعاته ، أقول لا يجوز عدم الكفاية كمبرر .

إنما الواقع يصرخ بأن أسلوب هتلر النازي القاسي هو الذي أضفى على قوته العسكرية أضعاف ما هي عليه . والذي تجلى في التخريب والتعذيب والتنكيل بالخصم والإرهاب والنهب والسلب والإجرام بكل صوره .

وهذا هو الواقع الذي تعيشه منطقة الخليج ؛ لأن صدام حسين نفس الأسلوب بل وقد تجاوز بشاعة هتلر في تطبيقه وتنفيذه .

فلا يمكن الثقه في وعوده بعدم الاعتداء على أي دولة خليجية عربية بعد ما اغتصب من بينها دولة وهي الكويت .

ولايمكن الثقة في شعاراته الإسلامية التي يرددها ضد السعودية باعتبار أن القوات الأجنبية تدوس أرض المقدسات الإسلامية ؛ حيث إن هذه الأخيرة تقع على الجانب الغربي للسعودية وتفصل بين الأماكن المقدسة وبين تواجد القوات الأجنبية على الجانب الشرقي 1500 كيلو متر كما أن القوات السعودية والعربية هي فقط التي يقوم بحماية المقدسات الإسلامية وليست القوات الأجنبية .

ولا يمكن أيضا أن نصدق شعاراته العدوانية الصارخة ضد إسرائيل ، والعراق على مر تاريخه منذ حرب 1948 لم يشارك فعليا أو عمليا في مواجهة عسكرية مع إسرائيل اللهم إلا شعارات وصرخات فقط !! كما أن صدام حسين يدرك ويعي مدى الخطورة التي تمثلها إسرائيل بالنسبة إليه ، فهي دولة عسكرية أولا وأخيرا ، مهمتها الدائمة عسكرية . فإن لم تكن عدوانية فهي في حالة دفاع مستديم ويتزايد بحجم إجمالي القوة العسكرية العربية . ولا يستطيع صدام حسين مواجهتها ــ وحده ــ عسكريا .

فواقع صدام حسين الدنىء والإجرامي وغير الشريف وغير الشجاع هو الذي يدفع لمواجهته من جانب جميع القوى العربية والإسلامية والأجنبية ؛ لأن الأمر لو

لو كان مواجهة عسكرية على نمط الحرب العراقية - الإيرانية لهان ذلك وكانت المواجهة عربية ــ عربية إلا أن واقعه الشاذ هو الذى يدفع إلى الاستعانة بأي قوى وبكل قوة لمواجهة هذا الشذوذ اللامحدود والفوضوي .

وأما عن السعوديين أنفسهم .. فقد شهدت لهم وكالة الإعلام الأمريكية بالشجاعة والشهامة والإخلاص الوطنى . حيث أذاعت في 5 أكتوبر أن آلاف السعوديين المتلهفين للدفاع عن بلادهم ضد تهديد محتمل من العراق هرعوا للتطوع في الخدمة العسكرية الطارئة أو الخدمات الإنسانية .

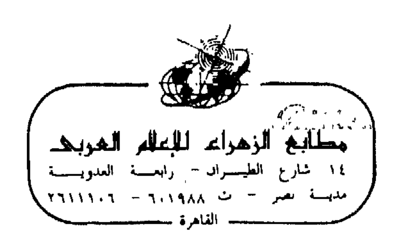
وكان الأمير فهد بن محمد حاكم المنطقة الشرقية للسعودية في يوم 3 أكتوبر الذي منح شهادات لخمسمائة رجل أتموا تدريباً عسكرياً استغرق 30 يوماً .. قد أعلن للصحفيين ، وكما أذاعت الوكالة ــ قائلاً : « لدينا الآن عدد من المتطوعين أكبر مما يمكننا استيعابه » . وأضاف أن هناك آلافا من السعوديين قد طلبوا التطوع والتدريب ونحن نقوم بتنظيمه في قاعدة الملك فهد العسكرية بالقرب من الظهران وفي أماكن أخرى أيضاً .

وأضاف مؤكدًا : لقد فعلنا جميعاً كل ما في وسعنا لجعل كل شيء آمناً ومريحاً للمواطنين السعوديين .

هذا وبعد هذه الدراسة الموجزة ، استعراضا لأزمة الخليج ، يمكن الجزم بأنها تثير موقفاً أخلاقياً هاماً .. ألا وهو أنه إذا لم يردع ويقاوم ويقضى على صدام حسين كرمز للشر والإجرام فإنه من الخطورة أن يسود هذا الرمز بين شباب العالم كله عربياً كان أم إسلامياً أم أجنبياً حيث يمكن أن يقنع هؤلاء أن القيمة الحقيقية السائدة اليوم وفي المستقبل هى القوة الغاشمة .. وبذلك تسود هذه القوة الإجرامية داخل كل مجتمع وبين كل مجتمع وآخر ، وعالم اليوم يأمل أن يعيش حاضراً سليماً ومستقبلاً آمناً وسلاماً لكل المقدسات الإسلامية والدينية الأخرى ، فالرسالات السماوية كلها منزلة من عند الله والله هو السلام .. والسلام علينا جميعاً .

فهرس

رقم الإيداع : ١٩٩٠ / ٩٧٦٠
الترقيم الدولى : ٩٧٧ ـ ٢٥٧ ـ ٠٢٢ ـ ×



مطابع الزهراء للإعلام العربي
١٤ شارع الطيران - رابعة العدوية
مدينة نصر - ت ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦
القاهرة



يبين الأستاذ محمد الطويل في تحليل جيد أضرار جريمة صدام حسين على العرب والعالم ، وأنه يهدد المصالح العالمية كلها بالتحكم في شرايين البترول التى هي عماد الصناعة والحركة في الحضارة الحديثة .

وجريمة صدام حسين في العدوان البشع على الكويت وتهديد المملكة العربية السعودية جريمة ضد الحضارة والإنسانية ، قبل أن تكون عدوانا مباشرا على البلاد العربية ، ولا يستطيع العالم أن يقف مكتوف الأيدي أمام ما يحدث ، ولابد من التصدي له وردعه وإجباره على الخروج من الأراضي التي احتلها بالقوة .

يتناول الأستاذ محمد الطويل كل هذه القضايا بالتحليل العميق والشرح الواعي المستفيض ويخرج بنتائج جيدة تجدها في صفحات هذا الكتاب .

أحمد رائف

الزهراء للإعلام العربي